

تجال جميع هذه القضايا الى محكمة استئناف معان الا اذا كانت محجوزة للمرافعة أو اصدار القرار .

## المادة -٣-

والمعدلة للمادة (٩) والمادة (١٠) من القانون الأصلي ، قرر المجلس بشأنها مايلي :

شطب الفقرة ١-أ- الواردة من مجلس النواب وإعادة صياغتها على النحو التالي :

الفقرة ١-أ- تشكل محكمة التمييز في عمان من رئيس واحد وعدد من القضاة وتنفذ من رئيس وقاضيين في القضايا الصلحية ، وتنفذ من رئيس واربعة قضاة على الأقل في القضايا الأخرى ، وفي حالة اصرار محكمة الاستئناف على قرارها المنقوض . أما اذا كانت القضية المعروضة عليها تدور حول نقطة قانونية مستحدثة أو على جانب من التقيد أو تنطوي على أهمية عامة ، فتتخذ في هيئة عامة من رئيس وثمانية قضاة .

## انتهت الجلسة :

رئيس مجلس الأعيان

احمد اللوزي

امين عام مجلس الامة بالوكالة

الدكتور حسين ابو عرابي

ب- الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب .

ج- شطب عبارة ( عند وقوع خلاف في الرأي ) لتصبح على النحو التالي :

ج- تصدر المحكمة قرارها بالأكثرية .

الفقرات (٢ و ٣)

الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب .

## المادة -١٠-

قرر المجلس الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب .

السيد الامين العام بالوكالة :

ه- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم جميعاً وترفع الجلسة الى موعد آخر وعلى بركة الله .



ملحق بالحزب الرسمي

مجلس الأعيان

محضر الجلسة السادسة

من الدورة العادية الاولى مجلس الامة الثاني عشر المنعقدة في الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الواقع في ١٧ / شعبان / ١٤١٤ هجري الموافق ١ / ٢٩ / ١٩٩٤ ميلادي .

الجلد ( ٣١ )

( العدد ٦ )

## جدول الاعمال :

الصفحة

٤

(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٤

(٢) الاجازات والاعتذارات : -

١- معلره مقدمة من دولة الدكتور عبد السلام الجالي .

٢- معلره مقدمة من دولة السيد احمد اللوزي .

٣- معلره مقدمة من دولة السيد مضر بدران .

٤- معلره مقدمة من دولة السيد احمد عبيدات .

لقد اذعن الاصل

## الصفحة

- ٥- معذره مقدمة من معالي المشير حابس المجالي .
- ٦- معذره مقدمة من معالي الدكتور كامل ابو جابر .
- ٧- معذره مقدمة من معالي السيد كامل الشريف .
- ٨- معذره مقدمة من معالي الدكتور جواد العناني .
- ٩- معذره مقدمة من معالي الدكتور ناصر الدين الاسد .
- ١٠- معذره مقدمة من معالي السيد جودت السبول .

(٣) مقررات اللجان :

- أ - تلاوة قرار اللجنة المالية رقم ( ٢ ) تاريخ ١ / ٢٤ / ١٩٩٤ ، بشأن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ .
- ب - مناقشة قرار اللجنة المالية ومشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ ، ٣٣ واتخاذ القرار بشأنهما .
- ٤) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

٩٣

## مجلس الاعيان

محضر الجلسة :

- في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق ٢٩ / ١ / ١٩٩٤ ميلادي ، عقد مجلس الاعيان جلسته السادسة من الدورة العادية الاولى برئاسة دولة الاستاذ زيد الرفاعي / النائب الاول وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي .
- وتغيب باجازه من الأعضاء السادة : لا أحد .
- وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة :
- ١- دولة الدكتور عبد السلام المجالي .
  - ٢- دولة السيد احمد اللوزي .
  - ٣- دولة السيد مضر بدران .
  - ٤- دولة السيد احمد حبيبات .
  - ٥- معالي المشير حابس المجالي .
  - ٦- معالي الدكتور كامل ابو جابر .
  - ٧- معالي السيد كامل الشريف .
  - ٨- معالي الدكتور جواد العناني .
  - ٩- معالي الدكتور ناصر الدين الاسد .
  - ١٠- معالي السيد جودت السبول .
- وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة : لا أحد .
- وحضر من الحكومة :
- ١- معالي الدكتور معن ابو نوار : نائب رئيس الوزراء .
  - ٢- معالي الدكتور سعيد التل : نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي .
  - ٣- معالي السيد طاهر حكمت : وزير العدل .
  - ٤- معالي السيد وليد عصفور : وزير الطاقة والثروة المعدنية .
  - ٥- معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
  - ٦- معالي الدكتور محمد مهدي الفرخان : وزير الزراعة .
  - ٧- معالي السيد سامي قموه : وزير المالية .
  - ٨- معالي السيد سلامه حماد : وزير الداخلية .
  - ٩- معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية .
  - ١٠- معالي السيد راضي ابراهيم : وزير التكوين .
  - ١١- معالي السيد خالد الغزاوي : وزير العمل .
  - ١٢- معالي الدكتور طارق السحيمات : وزير البريد والاتصالات .
  - ١٣- معالي الدكتور عبد الرحيم ملحس : وزير الصحة .
  - ١٤- معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .
  - ١٥- معالي الدكتور خالد العمري : وزير التربية والتعليم .
  - ١٦- معالي السيد ادهب الهلسه : وزير النقل .

مجلس الاعيان

١٧- معالي الدكتور فواز ابو النعم : وزير دولة .

١٨- معالي الدكتور امين محمود : وزير الثقافة .

١٩- معالي الدكتور رينا خلف : وزيرة الصناعة والتجارة .

٢٠- معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة.

٢١- معالي الدكتور عبد الرزاق السور : وزير الاشغال العامة والاسكان .



دولة النائب الاول لرئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل واعلن بدء الجلسة ، السيد الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام : ١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على محضر الجلسة السابقة .

الجميع : موافقون .

السيد الامين العام : ٢- الاجازات والاعتذارات :

(١) طلب معذره مقدم من دولة السيد عبد السلام المجالي . ( بسبب سفره بمهمة رسمية خارج البلاد ) .

(٢) طلب معذره مقدم من دولة السيد احمد اللوزي . ( بسبب ترأسه وفدًا رسميًا خارج البلاد ) .

(٣) طلب معذره مقدم من معالي الدكتور كامل ابو جابر . ( بسبب سفره بمهمة رسمية خارج البلاد ) .

(٤) طلب معذره مقدم من معالي الدكتور جواد العناني . ( بسبب سفره بمهمة رسمية خارج البلاد ) .

(٥) اعتذار مقدم من دولة السيد مضر بدران .

دولة النائب الاول لرئيس مجلس الاعيان الاكرم .

ارجو قبول اعتذاري عن حضور جلسة المجلس لهذا اليوم الموافق ٢٩ / ١ / ١٩٩٤

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

مضر بدران

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

الجميع : موافقون .

السيد الامين العام :

(٦) طلب معذره مقدم من دولة السيد احمد عبيدات .

دولة النائب الاول لرئيس مجلس الاعيان الاكرم .

ارجو قبول اعتذاري عن حضور جلسة المجلس لهذا اليوم الموافق ٢٩ / ١ / ١٩٩٤ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

احمد عبيدات

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

الجميع : موافقون .

السيد الامين العام : (٧) طلب معذره مقدم من معالي الدكتور ناصر الدين الاسد .

دولة النائب الاول لرئيس مجلس الاعيان الاكرم .

ارجو قبول اعتذاري عن حضور جلسة المجلس لهذا اليوم الموافق ٢٩ / ١ / ١٩٩٤ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

الجميع : موافقون .

السيد الامين العام : (٨) طلب معذره مقدم من معالي المشير حابس المجالي .

دولة النائب الاول لرئيس مجلس الاعيان الافخيم .

ارجو قبول اعتذاري عن حضور جلسة المجلس لهذا اليوم الموافق ٢٩ / ١ / ١٩٩٤ .

واقبلوا فائق الاحترام

حابس المجالي

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

الجميع : موافقون .

السيد الامين العام : (٩) طلب معذره مقدم من معالي السيد كامل الشريف .

دولة النائب الاول لرئيس مجلس الاعيان الافخيم .

ارجو قبول اعتذاري عن جلسة المجلس لهذا اليوم الموافق ٢٩ / ١ / ١٩٩٤ .

واقبلوا فائق الاحترام .

كامل الشريف

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

الجميع : موافقون .

السيد الامين العام : (١٠) طلب معذره مقدم من معالي السيد جودت السبول .

دولة النائب الاول لرئيس مجلس الاعيان الافخيم .

ارجو قبول اعتذاري عن حضور جلسة المجلس لهذا اليوم الموافق ٢٩ / ١ / ١٩٩٤ .

جودت السبول

جودت السبول

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

الجميع : موافقون .

مجلس الاعيان





السيد الامين العام :

٣- مقررات اللجان :

أ- تلاوة قرار اللجنة المالية رقم (٢)  
تاريخ ٢٤ / ١ / ١٩٩٤ ، بشأن مشروع  
قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس :  
شكراً ، وقبل ان اطلب من السيد مقرر اللجنة  
المالية عرض تقرير اللجنة المحترمة وتوصياتها  
على المجلس الكريم ، ارجو ان ابين انه بعد  
استماع المجلس الى تقرير اللجنة ساطلب من  
الاخوة اعضاء المجلس الافاضل الذين يرغبون  
في مناقشة تقرير اللجنة المالية وتوصياتها  
ومشروع قانون الموازنة العامة او في التكلم في  
هذه الجلسة ، ان يتفضلوا بتسجيل اسمائهم  
لدى الامانة العامة وساعطي الكلام للسادة  
الاعضاء المسجلين على القائمة حسب ورود  
الاسماء عليها .

بعد ذلك يستمع المجلس الكريم الى  
كلمة السيد وزير المالية ورد الحكومة على تقرير  
اللجنة المالية ، وكلمات وملاحظات السادة  
الاعيان ، ثم تنتقل بعد ذلك الى التصويت



الدكتور كمال الشايع مقرر اللجنة  
المالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

## قرار رقم ( ٢ )

دولة الرئيس ،

حضرات الاعيان المحترمين ،

لقد احال مجلس الاعيان في جلسته  
المنعقدة بتاريخ ١٧ / ١ / ١٩٩٤ مشروع  
قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ كما  
ورد من مجلس النواب الموقر الى اللجنة المالية  
لدراسة وابداء الرأي فيه تمهيدا لاتخاذ القرار  
بشأنه من قبل مجلسكم الكريم .

عقدت اللجنة تسعة اجتماعات صباحية  
ومسائية في الفترة الممتدة بين ١٧ و ٢٤ / ١ /  
١٩٩٤ برئاسة مقرر اللجنة سعادة الدكتور  
كمال الشايع وحضور اصحاب المعالي  
والسعادة السادة :

عز الدين المفتي ، سالم مساعده ،  
مروان الحمود ، رجائي المعشر ، محمد عوده  
القرعان ، وحمام المعايطة .

وقد حضر دولة رئيس مجلس الاعيان  
بالوكالة السيد زيد الرفاعي بعض هذه  
الاجتماعات وشارك في مناقشتها ، كما  
شارك في بعضها ايضا من اعضاء المجلس  
اصحاب المعالي والسعادة السيد احمد  
الطراونة والسيد عبدالله صلاح ، والسيدة  
ليلي شرف ، والسيدة نائلة الرشيدان .

وبناء على دعوة من سعادة مقرر اللجنة  
فقد حضر اجتماعات اللجنة في ١٧ ، ١٨ و ١٩  
و ٢٠ و ٢٢ ، ٢٣ / ١ / ١٩٩٤ معالي  
السيد سامي قموه وزير المالية ، وعلى التوالي ،  
معالي الدكتور زياد فريز وزير التخطيط  
ومعالي الدكتور زها غلف وزيرة الصناعة

والشجارة ومعالي الدكتور خالد الزعبي وزير  
الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية ومعالي  
الدكتور محمد سعيد النابلسي محافظ  
البنك المركزي ومعالي الدكتور هشام  
الحطيط وزير المياه والري ومعالي الدكتور  
محمد مهدي الفرحان وزير الزراعة ومعالي  
السيد راضي ابراهيم وزير الثومين ومعالي  
الدكتور خالد العمري وزير التربية والتعليم  
ومعالي السيد وليد عصفور وزير الطاقة  
والثروة المعدنية / وزير المالية بالوكالة ومعالي  
الدكتور سعيد التل نائب رئيس الوزراء / وزير  
التعليم العالي ، كما حضر اصحاب المعطوفة  
والسعادة الامناء العامون لهذه الوزارات وكبار  
المسؤولين فيها .

ورغبه من اللجنة المالية في تسهيل عملها  
وانجاز المهمة المناطة بها في الوقت المناسب  
وترسيخا لمبدأ التعاون بين مجلسي الاعيان  
والنواب فقد حضر مقرر اللجنة الدكتور كمال  
الشايع كامل اجتماعات اللجنة المالية لمجلس  
النواب ، كما حضر الدكتور رجائي المعشر  
عددا من هذه الاجتماعات ، وشاركا في  
مداولاتها .

لقد تدارست اللجنة المالية مشروع قانون  
الموازنة في ضوء خطاب الموازنة الذي قدمه  
معالي وزير المالية وتقرير اللجنة المالية لمجلس  
النواب ، ورد دولة رئيس الوزراء ورد معالي  
وزير المالية على مجلس النواب بعد الانتهاء من  
مناقشته مشروع القانون واجابات اصحاب  
المعالي والمعطوفة الوزراء والامناء العامين وكبار  
المسؤولين في وزاراتهم لدى مناقشتهم من  
اعضاء اللجنة المالية لمجلسكم الكريم .

هكذا اجتمع الاعيان

## دولة الرئيس ،

## حضرات الزملاء المحترمين ،

يشهد العالم والمنطقة أحداثاً تاريخية من ملامحها الرئيسية قيام تكتلات اقتصادية ضخمة في شتى أنحاء العالم ، وتداخل هذه التكتلات ببعضها ، وما رافق ذلك من توقيع الاتفاقيات العامة للتجارة والترف - الجات - بعد ستين طويلة من المفاوضات . وتهدف هذه الاتفاقية الى أحداث انفتاح اقتصادي دولي شامل ، فيصبح العالم مزيجاً من الاقتصاديات الوطنية والإقليمية والعالمية . كما يشهد العالم ايضاً تحركات نشطة وجادة لحل النزاعات الإقليمية ، أو احتوائها مرحلياً . وقد عقد مؤتمر مدريد للسلام ضمن هذا المناخ الدولي ، وتحقق بعض التقدم على المسارين الأردني والفلسطيني ، وعلى المستوى الشامل في التوجه نحو حل قضية الشرق الأوسط ، وهي من أكثر القضايا الساخنة تعقيداً . وسيكون لجميع هذه الأحداث تأثيراً على كل دول المنطقة بما فيها الأردن .

ان اللجنة المالية تتفق مع توجهات السياسة الاقتصادية الأردنية في هذه المرحلة ، وخاصة فيما يتعلق بالسعي لتعزيز الصيغ التكاملية العربية التي تحفظ للهوية والمصالح الاقتصادية العربية في ضوء الانفتاح العالمي ، والمشاركة الفاعلة في صنع الحارطة الاقتصادية الإقليمية ، والتنسيق الكامل مع الدول العربية الشقيقة ، والتأكيد على التنسيق السياسي والاقتصادي مع منظمة التحرير الفلسطينية والإدارة اللبنانية في المرحلة الانتقالية في الأراضي المحتلة ، والسعي لاجتذاب رؤوس الأموال الخارجية لمواجهة الاستثمارات الكبيرة

المطلوبة للمشاريع المشتركة . وفي هذا الاطار فان اللجنة تعرب عن ارتياحها للجهود المبذولة لتعزيز التنسيق العربي بما في ذلك الاتفاق الاقتصادي الأخير مع منظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ ١٧ / ١ / ١٩٩٤ .

## دولة الرئيس ،

## حضرات الزملاء المحترمين ،

لقد كان عام ١٩٩٣ العام الأول للخطة الخمسية الاقتصادية والاجتماعية للدولة للسنوات ١٩٩٣ - ١٩٩٧ التي تهدف الى ما يلي :-

١- تحقيق معدل نمو للناج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بنسبة ٦ ٪ وفي معدل دخل الفرد بنسبة ٢٠٤ ٪ سنوياً ، لسنوات الخطة .

٢- تخفيض نسبة العجز في الموازنة العامة ، قبل المساعدات والتمويل ، الى الناج المحلي الاجمالي تدريجياً لتصل الى ٣ ٪ عام ١٩٩٧ .

٣- تحقيق نمو في الصادرات السليمه بمعدل ١٤ ٪ في السنة على مدى سنوات الخطة .

٤- الوصول بالعجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الى ما يقارب حالة التوازن عام ١٩٩٧ .

٥- نزول نسبة رصيد الدين الخارجي الى الناج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة من ١٤٣ ٪ الى ٩٨ ٪ .

٦- نزول النسبة السنوية لفوائد اقساط الدين الخارجي الى الصادرات من حوالي ٥٠ ٪ عام ١٩٩٢ الى ٢٢٥ ٪ عام ١٩٩٧ .

٧- نزول نسبة الاستهلاك المحلي الى الناج

المحلي الاجمالي من ١٠٢٦ ٪ الى ٨٨١ ٪ عام ١٩٩٧ .

٨- المحافظة على معدل التضخم بما يتراوح بين ٤ و ٥ ٪ سنوياً لفترة الخطة .

٩- نزول نسبة البطالة لتصل الى ٩٦ ٪ عام ١٩٩٧ .

وقد اعتمدت الخطة لتحقيق هذه الاهداف سياسات عامة ، نورد اهمها :-

١- الاستمرار في معالجة جميع الاختلالات الداخلية والخارجية .

٢- تحفيز القطاع الخاص وتفعيل دوره لكي يتبوأ مركزاً ريادياً في رفع انتاج الاقتصاد الوطني وذلك من خلال تحسين المناخ الاستثماري والعمل على تعزيز كافة العناصر التي توفر بيئة استثمارية ملائمة .

٣- تحسين اداء القطاع العام الاداري والمالي لتمكينه من تقديم خدمات افضل للمواطنين بالكلفة الحقيقية للخدمة .

٤- العمل على تهية الظروف المناسبة لتحسين اداء الشركات الانتاجية والاستخراجية الكبرى باعتبارها ركناً اساسياً من اركان الاقتصاد الوطني ، ترشد احتياطي المملكة بالعملات الصعبة وتخلق فرص عمل جديدة .

٥- التوجه نحو تحقيق التنمية المتوازنة من خلال توجيه الاستثمار الى مختلف محافظات ومناطق المملكة .

٦- اداء الاهتمام الكامل لتطوير اساليب التربية والتعليم والتدريب التقني والتدريب الاداري الحديث وتوطين التكنولوجيا الحديثة

لارتباط هذه العناصر ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية وارتفاع معدلاتها .

ان اللجنة المالية ، تتفق مع هذه المنهجية لاعداد الخطط المتوسطة المدى والمكونة من مجموعات من الاهداف وحزم من السياسات التي تؤدي الى تحقيقها ، لما يتضمنه ذلك من مرونة في النهج العام للدولة في تحديد الاهداف الوطنية والاقتصادية والاجتماعية ، ووضع السياسات اللازمة لتحقيقها ، واقامة البنية التحتية الاجتماعية الاساسية ، وخلق المناخ الملائم للاستثمار الذي يحفز القطاع الخاص للقيام بدوره ، مع تعزيز دور الدولة الفاعل في الرقابة العامة لضمان احترام القوانين العامة ومنع الاحتكار والاستغلال وحماية حقوق المواطنين . ولكن اللجنة ترى ان هذا النهج يحتاج لضمان نجاحه وضع برامج محدده واجراء تفرم مستمر لاداء السياسات المرسومة ورصد اي قصور في نتائجها الفعلية عن الاهداف المخططة لها بما يكون اساساً لتعديلها او استبدالها كما يقتضي الحال .

وفي هذا الاطار ، فان حرص اللجنة على تحقيق الخطة لاهدافها يدفعها للاعراب عن قلقها حول تكامل الاليات الضرورية التي جرى اعتمادها لتحقيق نسبة نمو في الصادرات السلعية قدرها ١٤ ٪ في السنة على مدى سنوات الخطة ، باعتباره ركناً رئيسياً من اركانها . ان هذا الهدف يكون العنصر الاساسي في تحقيق نسبة النمو الاقتصادي الاجمالي المنشود ، وبالتالي تخفيض البطالة ، كما أنه يشكل العنصر الاساسي في تحسين ميزان المدفوعات وصولاً به الى حالة التوازن في الحساب الجاري عام ١٩٩٧ . وترى اللجنة

لجنة اعيان



ضرورة قيام الحكومة بوضع خطة وطنية شاملة من السياسات والبرامج المحددة التي تضمن تحقيق هذا الهدف الهام .

ان اهدافا طموحة كهذه لا يستطيع الاردن تحقيقها الا بالتعاون الكامل مع المجتمع الدولي . فالاردن مثقل بالديونية الخارجية ، التي يبلغ رصيدها المتعاقد عليه وغير المسدد ما يقارب ٧ مليار دولار ، وهو بحاجة الى إعادة جدولة مستمرة حتى عام ١٩٩٨ في احسن الحالات ، كما ان الاردن بحاجة للحصول على مساعدات ومنح وقروض ميسرة طيلة هذه الفترة ايضا ، وربما بعدها . ولا يمكن الاردن من اخذ موافقة الدول الدائنة على إعادة الجدولة ، او الاستمرار في الحصول على المنح والمساعدات والقروض الميسرة الا باتفاق مع البنك وصندوق النقد الدوليين ، باعتبارهما الجهتين المكلفتين من المجتمع الدولي بالدخول في مباحثات مع الدول التي بحاجة الى دعم منه . وعلى هذا الاساس قام الاردن بالاتفاق مع البنك وصندوق النقد الدوليين على برنامج التصحيح الاقتصادي والاجتماعي الأول للفترة ١٩٨٩ - ١٩٩١ وتم الدخول في برنامج ثان للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٨ ، ثم الوصول الى اتفاق معدل للاتفاق الاخير للفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٨ بأخذ بالاعتبار تجاوز اداء الاردن الفعلي لعام ١٩٩٢ الاهداف المرسومة له .

ان اللجنة تفترض ان يكون التوافق بين اهداف الخطة الوطنية وبرنامج التصحيح ليس من قبيل الصدفة ، ولا من باب الاتفال ، بل انه ناتج عن التقدير الموضوعي لقدرة الاردن على تلبية حاجاته المحلية والخارجية في اطار متوازن في ظل ظروفه الاقتصادية والمالية

#### والنقدية والاجتماعية .

لقد تم اعداد موازنة عام ١٩٩٣ بناء على توقعات تضمنت نموا حقيقيا للناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٧٪ وضبط معدل التضخم بنسبة ٤٪ والحد من عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات بحيث لا يتجاوز ما نسبته ١٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، وتحسنا في حجم الصادرات الوطنية . وبمقارنة الاداء للاقتصاد الوطني والمالية العامة لعام ١٩٩٣ مع هذه التوقعات كما وردت في خطاب الموازنة يتبين ما يلي : -

بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي فقد حقق نسبة نمو حقيقية ، بعد استبعاد اثر الضرائب غير المباشرة ، قدرها ٦٪ بدلا من ٧٪ كما كان متوقعا . ولا بد هنا من الإشارة الى هشاشة نسبة النمو هذه من مؤشرين اولهما ان النمو في قطاع الانشاءات تقدم جميع القطاعات وكان مقداره ١٢٪ . وثانيهما صغر حجم القطاع الصناعي الذي ، اذا استثنينا منه شركات الامتياز المشتركة كالبوتاس والاسمدة والاسمنت ، فان مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي هي ٥٪ فقط .

أما بالنسبة للعجز في ميزان المدفوعات ، فان الهدف الاجمالي قد تحقق تماما كما كان متوقعا له .

وبشكل عام فان محصلة عمليات ميزان المدفوعات أدت الى المحافظة على احتياطات الملكية من العملات الاجنبية تكفي لتغطية ثلاثة اشهر من المستوردات . كذلك لا بد من الإشارة الى التحسن الاجمالي في هيكله المستوردات اذ هبطت نسبة السلع الاستهلاكية

#### فيها الى اجمالي المستوردات .

اما بالنسبة للتضخم ، فان نسبته ستكون بحدود ٥ر٤٪ بالمائة .

اما المالية العامة ، فقد حصلت فيها زيادة كبيرة في النفقات الجارية من ٩٧٨ مليون دينار الى ١٠٤٩ مليون دينار اي ما يزيد على ٧١ مليون دينار نتجت في معظمها من زيادة رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين ، في حين كانت الزيادة في الإيرادات المحلية بحدود ٣١ مليون دينار ، مقارنة بما كان مقدرا لها ، فاصبحت الفجوة بين الزيادة في النفقات الجارية والزيادة في الإيرادات المحلية ٤٠ مليون دينار ، يضاف اليها النقص في المنح المتوقعة عما تم تحصيله فعليا بمقدار ١١ مليون دينار ، وبذلك يكون مجموع الفجوة ٥١ مليون دينار ، وهي زيادة كبيرة تأمل ان لا تتكرر .

اما بالنسبة للبطالة فان خطاب الموازنة يقدر هبوط نسبته الى ١٣٪ في نهاية عام ١٩٩٣ ، كما يقدر هبوط نسبة الفقر عن النسبة المقدرة لها عام ١٩٩٢ وهي ١٦ر٢٪ .

وفي طليعة ما تحقق عام ١٩٩٣ في قضية المديونية التوقيع على الاتفاق مع نادي لندن الذي حقق تخفيضا ملموسا في اصول الديون التجارية ، مما يؤدي في المحصلة الى تخفيف العبء السنوي لخدمتها الى حوالي النصف . واجمالا فقد انخفض حجم الديون الخارجية المتعاقد عليها . وغير المسددة من حوالي ٧٥ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٢ الى حوالي ٦٩ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٣ ، كما انخفض الرصيد الصافي المسحوب وغير المسدد في هذه الفترة من ٦ ، ٩ مليار دولار

الى ٦ مليار دولار ، تساوي ١١٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٣ ، مقارنة بنسبة ١٤٢٪ لعام ١٩٩٢ . أما المديونية الداخلية ، فلم يطرأ عليها تغيير يذكر عام ١٩٩٣ .

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

ان عام ١٩٩٤ هو العام الثاني في الخطة الخمسية الاقتصادية والاجتماعية وفي برنامج التصحيح الاقتصادي المعدل للفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٨ . وان الخطة التي تم وضع موازنة ١٩٩٤ على اساسها تهدف الى تحقيق نمو حقيقي للناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٥ر٥٪ وتعزيز اوضاع ميزان المدفوعات من خلال تخفيض العجز الجاري كنسبة من الناتج المحلي من حوالي ١٠٪ عام ١٩٩٣ الى حوالي ٧٪ عام ١٩٩٤ ، واحتواء معدل التضخم في مستواه عام ١٩٩٣ اي بنسبة ٤ر٥٪ ، وتخفيض نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي من ٩٩ر٣٪ عام ١٩٩٣ الى ٩٧ر٨٪ عام ١٩٩٤ .

اما العجز في الموازنة فمن المقدّر ، وفقا للأرقام الواردة في الموازنة ، ان يكون ٥ر٨٪ ، علما بان الحكومة تهدف ، كما ورد في خطاب الموازنة ، وكما صرح به معالي وزير المالية به في عدد من الاجتماعات معه ، تخفيض هذه النسبة الى ٥ر٣٪ من خلال ادارة المالية العامة للدولة خلال هذا العام .

ان الزيادة في النفقات الجارية وفقا للأرقام الواردة في مشروع قانون الموازنة ستكون بنسبة ٧ر٥٪ عن إعادة التقدير لعام ١٩٩٣ ، بينما من المتوقع ان تكون الزيادة في

لجنة اعباء العمل

ويضمن مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٤ موازنة طارئة بمبلغ ٦٦ مليون دينار يجري انفاقها لمشاريع ائتمانية ورأسمالية في حال توفر التمويل الاضافي من المنح والمساعدات والقروض الميسرة .

ان الهدف الاقتصادي الكبير للاردن هو تحقيق الاعتماد على الذات . ومن هذا المراكز فان اللجنة المالية تتوقف بالدرجة الاولى امام الارقام المقدمة حول نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي ، التي تعني غياب اي ادخار محلي يذكر كما تعني ان الاستثمار الذي يحقق التنمية يعتمد على عوامل خارجية ، لا نستطيع التحكم بها كما ان مؤشراتنا تتراوح بين السلبي والايجابي في الالامد القريب على الاقل . فعلى الصعيد العالمي ما زالت غالبية الدول الصناعية وروسيا ودول أوروبا الشرقية تعاني من الركود الاقتصادي . أما على الصعيد الاقليمي فان الهبوط الحاد في اسعار البترول ، والمتوقع استمراره في الالامد المنظور ، سوف ينتج عنه هبوط في مستويات النمو الاقتصادي في دول المنطقة ، البترولية منها ، وغير البترولية . كما أن إعادة التعمير في كل من الاراضي الفلسطينية المحتلة والعراق ، وهما سوقان اساسيان للاردن ، فانها قد لا تنطلق بالرغم الذي يمكن الاردن من الاستفادة منه قبل عام ١٩٩٥ ، مع بقاء الامل في انطلاقها خلال هذا العام .

ولذلك ، فان الاردن ، في مسيرته نحو تحقيق الاعتماد على الذات سوف يستمر في الاعتماد على الخارج في حاجته لمساعدات ومنح بمبالغ سخية وبشروط ميسرة في الالامد المتوسط ، بالإضافة الى حاجته لاجراء إعادة

الايرادات المحلية بنسبة ٨٥٪ عن إعادة التقدير لعام ١٩٩٣ . ومع اننا نرى في هذا تطوراً في الاتجاه الصحيح ، فانه بنظرنا غير كاف ولذا فان اللجنة ، دون الخوض في تفاصيل النفقات توصي المجلس الكريم بالموافقة على تقديم توصيته للحكومة بأن تعمل على تحقيق ورف اضافي على الوفر الذي اوصى به مجلس النواب الموقر ، وذلك من خلال التوفير في نفقات الدعم المقدم لبعض مؤسسات القطاع العام وحشها على زيادة الكفاءة الادارية مما يحقق حصر المعجز في الموازنة الى نسبة ٥٣٪ أو اقل من ذلك . ( توصية رقم ٣ ) .

تمتاز ميزانية عام ١٩٩٤ انه سوف يجري تمويلها ، بشقيها الجاري والرأسمالي ، من الايرادات المحلية بنسبة ٨٦٪ ، ونسبة ١٤٪ من المنح والمساعدات ، بالرغم من الزيادة في الانفاق الرأسمالي المقدرة بمبلغ ٦٦ مليون دينار على الانفاق الرأسمالي لعام ١٩٩٣ . وبذلك تكون موازنة عام ١٩٩٤ اول موازنة عامة لا تتضمن موازنة للتمويل لتغطية اي عجز في الانفاق الجاري والرأسمالي ، والذي كان يغطي سابقاً عن طريق الاقتراض . وهذا يشكل محطة ثانية هامة في مسيرة الاردن بعد ان سجل عام ١٩٩٣ المحطة الاولى الهامة ايضاً اذا تجاوزت الايرادات المحلية تغطية النفقات الجارية ، محققاً فائضاً ساهم بنسبة جيدة في تغطية النفقات الرأسمالية الفعلية لهذا العام . وبهذا تنحصر موازنة التمويل لعام ١٩٩٤ بمبلغ مرصود لتسديد اقتساط القروض الخارجية والداخلية فقط . وذلك من خلال إعادة الجدولة والحصول على قروض داخلية وخارجية ميسرة .

بفوائد وحوافز تجذب المدخزين والتي يشر البنك المركزي في استخدامها . كذلك فان اجراء تخفيضات كبيرة في المعجز في الموازنة سيسهم مباشرة في زيادة ادخار القطاع العام .

ان اللجنة تعرب عن تأييدها للاهداف الاخرى للخطة التي صدر بموجبها مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٤ ، والتي تتمثل في الاستمرار في السعي لتخفيض حجم المديونية الخارجية بجميع الطرق المتاحة ، والمساهمة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر ، والعمل على استرداد الكلفة الحقيقية للخدمات والسلع مع الاخذ بالاعتبار اهمية تقديمها بحد اعلى من الكفاءة والاقتدار واتخاذ التدابير الاجراءات والتدابير لايصال الدعم لمستحقيه .

كما تزيد اللجنة توجه الحكومة نحو اعداد موازنات مستقلة لكل محافظة ، وتطبيق اللامركزية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار الاقتصادي ويهدف تسهيل الاجراءات وتوفير الجهد والمال على المواطنين ، وعلى اساس ان يتزامن تفويض السلطات المحلية بالصلاحيات بما يتناسب مع قدراتها الادارية والفنية ، واقتراح ذلك كله باحكام نظم الرقابة المركزية لضمان حسن الاداء ، والعمل على رفع الكفاءة الانتاجية في القطاعين العام والخاص بادخال التطورات التكنولوجية وزيادة فرص التدريب والمرونة في هيكلة الاجور .

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

ان تطبيق سياسات الاصلاح الهيكلي خلال السنوات ١٩٨٩ - ١٩٩٣ ، وما هو متوقع لعام ١٩٩٤ ، بين الاتي :-

جدولة سنوية لديونه الخارجية تستمر حتى عام ١٩٩٨ على الأقل . وان املنا كبير أن يتمكن الاردن من تجاوز تأثير أية عوامل خارجية سلبية أو الحد من انعكاساتها عليه لما له من رصيد عالمي كبير وما يقوم به من دور متميز في استقرار المنطقة ، الا انه لا بد لنا من الاحتياط للمخاطر المحتملة . وقد حاولت مصادر البنك الدولي تحديد الحجم الكمي لآلة مخاطر خارجية قد يواجهها الاردن لقياس مدى حساسيته لها . فاذا حصل ، مثلاً ، انخفاض في تحويلات الاردنيين الى نصف المبالغ الحالية ، فإن البنك الدولي يقدر أن هذا سيؤدي الى زيادة في المعجز السنوي في ميزان المدفوعات بمبلغ يزيد على ٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، مضاعفاً بذلك نسبة هذا المعجز ، كما انه سيؤدي الى تخفيض في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ثلاثة بالمائة في السنة ملغياً أكثر من نصف نسبة النمو المتوقعة . كما ان بقاء سعر الفوسفات في الشريحة الدنيا للأسعار المحتملة له سيؤدي الى هبوط اضافي في الناتج المحلي الاجمالي قدره نصف بالمائة . اننا نذكر هذه الفرضيات لتؤكد ضرورة تعزيز الاعتماد على الذات من خلال بذل المزيد من الجهد في اطار ما يمكننا التحكم به وهو ضبط النفقات وزيادة الايرادات .

ومن أهم السياسات التي يمكن ان تحقق زيادة في الادخار هي تلك التي تحد من الاستهلاك وتشجع الاستثمار والتوسع في الحوافز بشتى اشكالها الضريبية من جهة والخدمية من جهة أخرى خاصة فيما يتعلق بتوسيع وتنويع قاعدة الصناعات التصديرية السليمة والخدمية ، والاصلاح الضريبي الشامل ، والتوسع في اصدار ادوات الادخار المالية ،

لجنة اعيان



أولاً: انخفاض العجز في الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ١٧٪ عام ١٩٨٩ إلى ٣٥٪ عام ١٩٩٤ .

ثانياً: هبوط نسبة التضخم من ٢٥٧٪ عام ١٩٨٩ إلى ما نسبته ٤ - ٥٪ بالمائة عام ١٩٩٤ .

ثالثاً: انخفاض الرصيد الصافي للديون الخارجية المسحوبة وغير المسددة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٢٣٢٪ عام ١٩٨٩ إلى ١١٧٪ عام ١٩٩٣ .

رابعاً: انخفاض العجز الجاري في حساب المدفوعات إلى حوالي ٧٪ عام ١٩٩٤ .

ان الأرقام في المؤشرات الأربعة تبين بما لا يقبل الشك أنه قد جرت السيطرة على الاختلالات الهيكلية الكلية . أما بالنسبة للنمو الاقتصادي فقد حصلت زيادة في الناتج المحلي الإجمالي على مدى الخمس سنوات قدرها ١٧٦٪ ، وافقها هبوط في معدل دخل الفرد قدره ١١٨٪ بسبب الزيادة السكانية الكبيرة الطبيعية منها والناجمة عن عودة أعداد كبيرة من مواطنينا من الخليج . ويعود هذا الأداء المتواضع إلى استمرار الاختلالات والشبهات الهيكلية القطاعية والاستثمارية .

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

لقد بحثت اللجنة عدداً من القضايا الكبيرة ، نورد رأي اللجنة فيها وتحليلاً لها وتقديم عدداً من التوصيات بشأنها .

١- الإحصاءات والمعلومات ومنهجية قياس الأداء :-

تعاني الدولة من نقص في الإحصاءات والمعلومات التي تحتاجها وبحسب الحاجة إليها للمواطنين . تحتاجها الدولة كي تكون سياساتها مبنية على معلومات دقيقة تمكن الدولة من إحكام صياغة هذه السياسات من جهة ، وقياس أو تقويم ادائها لمراقبة مدى تحقيقها للأهداف التي وضعت من أجلها من جهة أخرى . وكذلك المؤسسات والمواطنين يحتاجون إلى المعلومات التي يحددون على ضوءها خياراتهم فيما يتعلق بنشاطاتهم المختلفة ، وتطوير هذه النشاطات وفقاً للمتغيرات في المعلومات التي استست نشاطاتهم عليها . وتتلخص هذه المعلومات بالسكان بجميع صفاتهم الاجتماعية والاقتصادية ، وبالأراضي والموارد الطبيعية وبمشتقات البنية التحتية والإنتاجية ، والحسابات الوطنية ، والقطاعية والاستثمارية والإقليمية ، وجميع المعلومات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية ، فضلاً عن المعلومات الأساسية الخارجية ، عن دول الجوار ، ودول العالم ، والمجتمع الدولي .

وان اللجنة توصي بتطوير المركز الوطني للمعلومات ليصبح بنكا شاملاً للمعلومات المذكورة ، ووضع أنظمة لتحديثها ، وإنظمة للتمكن من استخدامها ، وتأثيراتها وترابطها بعضها ببعض لكي تكون السياسات أو القرارات أو الإجراءات قائمة على مجمل المعلومات التي تشمل كل أبعاد السياسة أو القرار أو الإجراء قيد الاعتبار . (توضيح رقم ٤) -٢- السياسة المالية والنقدية :-

يجب أن تتركز السياسة المالية على مبدئين :-

أولاً : تجنب التضخم وزيادة في المديونية والعجز في موازنة الدولة لانهتخلق مناخاً غير ملائم للاستثمار وتؤدي إلى زعزعة الاقتصاد الوطني .

ثانياً : تثبيت الجوانب الأساسية للداء الاقتصادي والاجتماعي التي تؤدي إلى رفع المستوى العام للكفاية الاقتصادية ، وتقديم الحوافز التي تشجع التوزيع الكافي للموارد .

لقد سبق وذكرنا النتائج التي تحققت منذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل للفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٣ والتي تبين بوضوح أن خطوات واسعة نحو تحقيق الهدف الأول من برنامج التصحيح الاقتصادي ، وهو استعادة الاستقرار ، قد تمت . ولما الهدف الثاني المنشود في المرحلة الراهنة فهو الجانب الهيكلي الذي ينصب على الأسس التي تحقق نمواً قابلاً للاستمرار من خلال اعتماد السياسات المالية التي تعزز التوزيع الكافي للموارد في اقتصاد متنامي وهيكل من الحوافز يدعم نشوء الإنتاج الكافي في الاقتصاد المحلي . وتحدد هذه الأسس بثلاث قضايا رئيسية .

أولى هذه القضايا هي حصر دور الدولة في تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي التي تؤمن مناخاً اقتصادياً مستقراً تستطيع المبادرة الخاصة فيه أن تقوم وتزدهر ، وتخطيط وتنفيذ البنية التحتية ، وتأمين استثمار في تعليم وتدريب القوى البشرية بما يعزز قاعدة رأس المال الانساني الذي يعتبر المعنصر الجوهري في تحقيق تقدم مستمر . ومع أن هذا هو القاعدة العامة ، فإنه لا بد من الإشارة إلى ضرورة قيام الدولة بتدخل انتقائي في الحالات التي تخفق فيها قوى السوق على أن يكون هذا التدخل مواتياً

للسوق ويحصر في تصحيح حالات الاختفاق نفسها .

ثاني هذه القضايا هي وضوح المبادئ الاقتصادية والمالية التي يستند إليها قيام الدولة بتقديم الخدمات العامة . فمن حيث المبدأ ، تقوم الدولة بهذه المهمة لأن منافعها تتجاوز المواطنين كإفراد إلى حاجة المجتمع بكامله . ومن هذا المنطلق فإن عملية التصحيح الهيكلي المتعلق بالخدمات يجب أن تهدف أولاً إلى إجراء الإصلاحات اللازمة لرفع الكفاية الكلية للمؤسسات التي تقوم بأدائها وصيانتها وتشغيلها ، إذ بدونها لا توجد صيغة عادلة ومقبولة لدى المواطنين لتكافؤ اسعارها مع كلفة إنتاجها . والهدف الثاني من التصحيح الهيكلي لقطاع الخدمات يكمن في تمييزنا بين توفير الخدمات لجميع المواطنين في الحدود الإنسانية والاجتماعية الضرورية من جهة ، وبين استعمالها خارج تلك الحدود من جهة أخرى . فبينما اسعار الاستهلاك فوق الحدود الضرورية يجب أن تستند إلى قواعد اقتصادية ، فإن اسعار الخدمات التي تقدم للمواطنين في الحدود الضرورية لحاجاتهم الحياتية يجب أن تنخل وفقاً لمبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية .

ولغايات تحقيق الهدفين المذكورين فإن اللجنة المالية توصي المجلس الكريم بتبني التوصيتين التاليتين :-

أولاً : أن تتحول جميع مؤسسات الخدمات إلى مؤسسات عامة مستقلة ذات استقلال ذاتي مالي وإداري ، تقوم بتشغيل وصيانة منشآت الخدمات ، وتطويرها والتوسع فيها ضمن إطار من القواعد والسياسات التي تضعها الدولة والتي تتضمن أنظمة لقياس الكفاية

مكتبة العمل



وتقديم الحوافز للذين يسهمون في تحسينها ، وتعتمد برنامجاً زمنياً محدداً لبلوغ الاعتماد الكلي على الذات . كما ان اللجنة لا تتفق مع اي توجه لتحويل هذه المؤسسات الى القطاع الخاص اذا ان مثل هذا التحويل يكون بمثابة استبدال مؤسسات احتكار للقطاع العام بمؤسسات احتكار للقطاع الخاص اثبتت التجارب الدولية ، حتى في الدول المتقدمة ، ان ضبط اداء القطاع الخاص فيها أصعب منه في القطاع العام . كما اننا لا نؤيد التوجه المطروح في ان تتضمن الموازنة العامة للدولة تفاصيل موازنة كل من هذه المؤسسات ، بل ما يجب ان تتضمنه الموازنة العامة هو مقدار الدعم المقدم من الدولة الى كل منها . ( توصية رقم ٥ ) .

ثانياً : ان تكون للتعرفة ثلاثة اسعار وفقاً لشرائح الاستعمال تكون الدنيا منها في الحدود الانسانية والحياة الضرورية ، والوسطى منها تحددها كلفة الانتاج الكافي والعليا منها تحددها كلفة الانتاج مضافاً اليها الدعم المقدم للنفقة الدنيا ، وذلك وفقاً للمفهوم الدستوري للعدالة الاجتماعية . ( توصية رقم ٦ ) .

ثالثاً القضايا التي نذكرها تتعلق بتطوير النظام الضرائبي من حيث اثره على رفع الكفاية الاقتصادية وحسن توزيع الموارد من جهة ، وتحقيق العدالة باعادة توزيع الثروة من جهة اخرى .

فالمشارك مثلاً ، التي تكون اكبر مصدر للدخل للحكومة ، فان نسبها المرتفعة تستخدم أيضاً كحماية للصناعات المحلية . وبسبب ذلك تخمي هذه الصناعات خلف جدار من الحماية مغرول عن اية منافسة دولية . ان مثل

هذه الحماية تخلق حافزاً لتشويه الاداء الاقتصادي من خلال تحويل الموارد لاستثمارها في انتاج سلع احتلاية بغض النظر عن اي نشاط اقتصادي اخر بما في ذلك انتاج سلع للتصدير . ان هذا الوضع يقتضي اعتماد نسب للحماية في حدود ٣٠ - ٥٠ ٪ ، يطبق حده الاعلى على الصناعات التصديرية . ان هذا يقودنا ايضاً الى ان استبدال الضريبة العامة على المبيعات بضريبة الاستهلاك ، المستوردة منها وللمنتجة محلياً ، يجب ان يتم ضمن حزمة من الاصلاحات الضريبية الشاملة وعلى رأسها ضريبة الدخل ورسوم الجمارك .

أما بالنسبة لضريبة الدخل فان تحقيق العدالة يجب ان يهدف الى مساواة العبء الضريبي بين ذوي الدخول المتشابهة ، كما يجب ان يهدف الى تحقيق المبدأ الدستوري في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال اعتماد السلم التصاعدي للنسبة الضريبية . ان تجربة جميع الدول النامية تبين ان العدالة المنشودة لا تتحقق بسبب ضيق قاعدة التغطية التي تبقى مشتهة في رقع صغيرة من السكان . وان اللجنة تنظر بالازتياع لما ورد في خطاب الموازنة من ان الحكومة عاكفة حالياً على مراجعة قانون ضريبة الدخل ، والذي نأمل ان يؤدي الى تخفيض سرقها وعدد شرائحها وتبسيط اجراءاتها مما يؤدي الى توسيع قاعدتها وبالتالي زيادة الحصيلة الاجمالية لها .

تطمح خطة التنمية الى زيادة حصة القطاع الخاص من مجمل الاستثمار الى اكثر من الثلث ، مما يدفع اللجنة للاعراب عن ارتياحها الى عزم الحكومة على القيام بمراجعة قانون تشجيع الاستثمار ، كما نأمل للجنة بان

تعيد الحكومة النظر في مشروع قانون تنظيم الاستثمارات العربية والاجنبية ، ليصبح قانوناً يحتضن الاستثمار ويخلو من البيروقراطية ويشجع تدفق رؤوس الاموال الخارجية ويقدم اليها اقصى ما تقدمه لها دول العالم .

كذلك تؤيد اللجنة المالية الاستمرار في السياسة التقديرية المتجهة نحو التخفيف من القيود على التحويلات النقدية من وإلى الديار ونأمل ان تتمكن في وقت قريب من تحقيق التحرر الكامل من هذه القيود ليصبح الديار عملة قابلة للتحويل فيزول احد اهم الاسباب التي ادت الى الهجرة الكبيرة للمدخرات الاردنية على مدى العقدين الماضيين ، ويعطي فرصة لعودتها والى جذب مدخرات المغتربين .

### ٣- الاصلاح الاداري :

ان التنمية ، بمفهومها الحقيقي ، هي العملية الكلية للتغيير الشامل لجميع قطاعات المجتمع ، وهي بهذا المفهوم ابرز قضايا هذا العصر . ويقع على عاتق الادارة العامة للدولة قيادة عملية التنمية في اطارها الواسع للنهوض الشامل بالمجتمع . فالدولة هي التي تحدد الاهداف وتسن التشريعات ، وترسم السياسات والبرامج التي تؤدي الى تحقيق الاهداف ، وتشرف على تنفيذها وادائها وتقويمها . ولا يمكن للدولة ان تقوم بهذه المهمات دون ان يتوفر لجهازها الاداري الكفاءات المهنية والادارية المتخصصة والهياكل التنظيمية الملائمة ونظم المعلومات الحديثة وتقنيات استخدامها .

ان كل هذا يتطلب وضع برنامج شامل للاصلاح الاداري يتضمن تحقيق الاتي :

- اجتذاب الكفاءات العالية المطلوبة .
- اجراء تعديل جذري على هيكل الرواتب .
- تحديث نظم الادارة بتبني التقنيات الحديثة كلها .
- وضع أنظمة للحوافز .

ويزيد من صعوبة القيام بالاصلاح المنشود المناخ السائد حالياً في الادارة العامة حيث توجد بطالة مقنعة بنسبة مرتفعة ، وانتاجية متدنية ، وهي عوامل تؤدي بمحصلتها الى تدهور المال وحجب الموارد اللازمة للدولة في اجراء الاصلاح الاداري المنشود ، كما انها تحبط خطط الاصلاح هذه حتى لو توفر لها المال .

ان مفتاح كما انها تحبط خطط الاصلاح حتى لو توفر لها ذلك .

ان نجاح اي برنامج للاصلاح الاداري يقع في شموليته لجميع جوانبه من حيث استقطاب الكفاءات وتحديث الانظمة من جهة ، وازالة البطالة المقنعة من جهة اخرى ، مع احتواء اثارها الاجتماعية في برنامج اجتماعي مستقل ، وتوفير فرص التدريب على اوسع نطاق ممكن لموظفي القطاع العام بهدف رفع انتاجية القادرين والمؤهلين منهم . ( توصية رقم ٧ ) .

### ٤- البطالة والفقر :

ان الهدف من الاداء الاقتصادي لأي دولة هو رفع مستوى الشعب ، كما ان المقياس الحقيقي للنجاح في هذا الاداء هو مدى اثره في البعد الاجتماعي وعلى معدل دخل الفرد . فوفقاً للارقام الواردة في الجدول المرفقة

تكملة لجدول الأول

بخطاب الموازنة فإن الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة وب الاسعار الثابتة حقق نموا تراكميا متواضعا يقارب ١٣٪ على مدى ثمانية اعوام تمتد من ١٩٨٥ الى ١٩٩٣ ، الا ان دخل الفرد بالاسعار الثابتة لعام ١٩٩٥ ، والذي كان مستقرا بهذه الاسعار الثابتة في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، عاد فانخفض في الفترة اللاحقة اي بين ١٩٨٨ و ١٩٩٣ بنسبة اجمالية قدرها ٢٧٪ . أما بالنسبة لما قبل ١٩٩٥ وللفترة الممتدة بين ١٩٦٠ و ١٩٨٥ فقد كان الاردن ، وفقا لمصادر البنك الدولي ، واحدا من اربعين دولة فقط حققت نموا ايجابيا في المعدل السنوي لدخل الفرد ، وكان ترتيبه الخامس والعشرين بين هذه الدول . وقد ادى هذا النمو الى زيادة تراكمية ملحوظة في معدل دخل الفرد خلال هذه الفترة فوصل الى ما يقدر باكثر من ضعف ما كان عليه في بدايتها . وقد تم هذا الانجاز بالرغم من الحروب التي اجتاحت المنطقة خلال هذه الفترة وعلى الاخص حرب عام ١٩٦٧ وما رافقها وتبعها من نزوح كبير لاهل فلسطين الى الاردن وتوتر سياسي محلي وعربي .

ان الانخفاض في معدل دخل الفرد ، في اي دولة ، لا يتوزع بالتساوي بين جميع فئات المجتمع ، بل ينال بنسبة أكبر الفئات الأقل حظا ، فتكون نتيجة الحمية زيادة في انتشار الفقر . ولذلك فانا نعرّب عن قلقنا حول دقة النتائج المقدرة لعام ١٩٩٣ مقارنة بالنتائج المقدرة لها عام ١٩٨٧ ، والتي تبين انخفاضاً بنسبة الفقر المطلق اذ لا نرى كيف يمكن ان ينخفض معدل دخل الفرد بين عام ١٩٨٧ وعام ١٩٩٣ بنسبة ٢٧٪ . ويرافق ذلك انخفاضاً في نسبة الفقر . ولذا فإن اللجنة

تعرّب عن خشيتها ان الأرقام الفعلية قد تتجاوز النسبة المقدرة . ومع اننا نتفق مع ما ورد في خطاب الموازنة بان زيادة النمو الاقتصادي هو حجر الزاوية في معالجة البطالة وما ينتج عنها من انتشار للفقر ، الا ان ذلك يتطلب فترة طويلة ومستمره من النمو الاقتصادي بنسب مرتفعة ، تتجاوز نسبة الزيادة في السكان تجاوزا ملحوظا ، مما يقتضي خلال هذه الفترة توفير شبكة للامن الاجتماعي تضمن الاستقرار في المجتمع وتقي الوطن من الانكاسات الامنية والسياسية لأي خلل في الاستقرار الاجتماعي . ( توصية رقم ٨ ) .

ولا بد لنا في الوقت نفسه ان ننوه بجهود الحكومة في قطاع الصحة ، حيث يعد الاردن في طليعة الدول النامية في تقديم الرعاية الصحية للمواطنين . وقد بين التقرير لعام ١٩٩٣ لمنظمة الامم المتحدة للطفولة (يونيسف) حيث نسبة وفيات الأطفال ٣٢ بالالف بينما المعدل العالمي هو ٩٧ بالالف .

ويقع الاردن ايضا الدولة الثانية بين ١٧ دولة شرق اوسطية حيث تتجاوز في الرعاية للأطفال دون الخامسة من العمر قدرته الاقتصادية . ويحتل الاردن المرتبة الاولى بين عشرة دول شرق اوسطية حيث نسبة مؤ

التغطية للأطفال دون الخامسة تصيب ٦٪ منهم فقط ، بينما المعدل العالمي يصل الى ٣٦٪ ، كما ويبلغ عدد وفيات الامهات لكل ١٠٠٠٠ ولادة حية ٤٨ في الاردن مقارنة بالمعدل العالمي البالغ ٣١٠ .

#### ٥- التعليم :

ان اللجنة المالية تؤكد على ما ورد في تقريرها للعام المنصرم بان وضع برنامج

شامل وجذري للاصلاح التربوي والتعليمي يقع في اعلى سلم الاولويات . فان العالم يتجه نحو تحرير التجارة الدولية ورفع الحواجز بين الاسواق ، كي يصبح العالم سوقا واحدة يتنافس فيها الجميع ، ويبقى فيها ويتقدم من يقدر على التجديد والتطوير .

كما ان صغر السوق الاردنية يجعل من الصعب اقامة صناعات احلالية بأسعار منافسة ، ولذلك فان التوسع في هذه الصناعات سوف يبقى محدوداً ، مما يقتضي ان يتوجه الاردن الى التوسع الكبير في الصناعات التصديرية التي تستطيع المنافسة في الاسواق العالمية ، وتلبي الطلب المحلي بأسعار منافسة ايضا .

ولن يقدر على هذا التحدي سوى مجتمع قادر على توسيع القاعدة الانتاجية الى اقصى قدر ممكن ، ولقوة عمل ترقى قدراتها الى مستويات عالية من المهارة والانضباط والالتقان وحسن استخدام التطبيقات العلمية في مناحي الانتاج المختلفة ، وتتمكن من التعامل مع احدث الاساليب التكنولوجية في الصناعة والزراعة .

ان الارتقاء بقوة العمل الى هذا المستوى تقتضي تغييراً وتطويراً شاملاً لكل مؤسسات التعليم والتدريب ابتداءً من التعليم الابتدائي الى التعليم العالي . ومن عناصر هذا البرنامج الطموح نورد الآتي :-

- تطوير اداء المعلم الاردني ، وتحسين وضعه المادي والمعنوي واعادة تدريسه ضمن برنامج تشترك فيه وزارة التربية والجامعات وتستعين فيه بمؤسسات التعاون الثقافي في الدول المتقدمة .

- اعادة النظر ببرامج التطوير التربوي

المعتمد ومراحله الدراسية المختلفة وجدوى تقسيم التعليم الاكاديمي الى منهج علمي ومنهج ادبي .

- ان يكون الانتقال من كل مرحلة الى الاخرى بناء على اسس تقويمية مدروسة ذات سوية عالية ، والنظر في امكانية قيام المدارس باصدار شهادة معتمدة ومعترف بها لمن انهى الدراسة الثانوية ، وبحيث تصبح كشهادة الدراسة الثانوية العامة ( التوجيهي ) احدى متطلبات القبول في الجامعات .

- تطوير المناهج وادخال التكنولوجيا والاساليب الحديثة في التعليم وعودة الانشطة التربوية ورعاية المواهب ، وحذف الموضوعات الهامشية ، وتوجيه مزيد من الاهتمام الى العلوم الطبيعية والرياضيات واللغات ، وادخال مواد حرفية ومهنية في جميع المناهج بدءاً من مرحلة التعليم الاولى لتوعية الطلاب في سن مبكر على اهمية الانتاج فيتمى عند الذين يتفوقون منهم في هذه المواد احترام العمل الحرفي والمهني ويتوجه من يظهر ميلا الى هذا المجال الى التحول تلقائياً للدراسة في المدارس الحرفية والمهنية .

- التوسع في التعليم المهني والفني ، وتطويره لتلبية سوق العمل وحاجات المجتمع . - ترميم واصلاح وبناء المدارس الحديثة في التصميم والتجهيز .

- التركيز على الثقافة كركن اساسي للاصلاح في التعليم ، وتنمية روح المبادرة في الطلاب والتي بدولها لا يتحقق الاستخدام الافضل للمهارات الذهنية والملاكات التي اكتسبها الفرد في مرحلة الدراسة والتحصيل . - اعادة هيكل توزيع الموارد التي تخصصها الحكومة للتعليم بين المراحل المختلفة مع اعطاء الاولوية القصوى الى المرحلة الاولى



التي تتكون فيها قدرة الطالب على اكتساب المعرفة وترسخ قيمه الانسانية والاجتماعية ، اذ ان كل استثمار في مراحل تعليمية متقدمة لا يتأسس على مرحلة أولى سليمة لا ينتج عنه الا اضافة تشويه الى تشويه .

- اجراء اصلاح شامل في جامعاتنا الوطنية والتقدم بها الى المستويات العالمية العليا  
- إعادة النظر بأسلوب الدعم العام المقدم للجامعات من خلال قانون الضريبة الاضافية المخصص لها ، وتوجيه الدعم لمستحقيه من الطلبة المحتاجين والمتفوقين ، على ان يتحمل بقية الطلاب الرسوم التي تحددها الجامعات والتي تغطي نفقاتها الجارية .

ان النتيجة الحتمية لرفع مستوى التعليم هي زيادة انتاجية القوى البشرية الاردنية واتساع افاق قدراتها على الانتاج مما يؤدي حتما الى زيادة الانتاج وتنويعه وبالتالي زيادة نسبة النمو الاقتصادي وتحقيق تحسن مستمر في مستوى معيشة الشعب .

ان اللجنة تقترح تكوين فريق وطني رفيع المستوى والخبرة والاختصاص وتكليفه باعداد برنامج الاصلاح الشامل المطلوب لتكون برامج التعليم هادفة لاعداد القوى البشرية القادرة على تنفيذ برامج التنمية النهضوية للمجتمع ، وان يستعين هذا الفريق بخبرات تربوية وتنموية دولية ذات سمعة عالية واختصاص . ( توصية رقم ٩ ) .

## ٦- المرأة :

ترى اللجنة ضرورة التأكيد على تبني الدولة لبرنامج شامل للمرأة يتناول اولا تأمين حقوقها الدستورية في المساواة ، كما يتضمن

برنامجا موازيا لتوعيتها بحقوقها وتجاوز ما نشأت عليه في مناخ من الحرمان من ممارسة هذه الحقوق وفي مقدمتها حقها في الاهتمام بصحتها وحقها في التعليم والعمل في مختلف مجالاته . ان هذا البرنامج ، فضلا عن كونه واجب دستوري كما انه يزيد في النمو الاقتصادي عندما يصبح المجتمع منتج بنصفه ، كما انه يؤدي كنتيجة ، فانه يرسخ الديمقراطية ويدعم قيام المجتمع المدني وتحقيق المساواة الكاملة بين جميع المواطنين كما انه يزيد في النمو الاقتصادي عندما يصبح المجتمع منتج بنصفه ، كما انه يؤدي كنتيجة ، لذلك كله الى انخفاض في الزيادة الكبيرة في السكان وتغيير الهرم السكاني ، فترداد نسبة المنتجين من المواطنين من جهة وتقل نسبة غير المنتجين من جهة اخرى ، فتصب بذلك نسبة مضاعفة من النمو الاقتصادي الاجمالي في زيادة معدل دخل الفرد . ( توصية رقم ١٠ ) .

## ٧- سوق عمان المالي :

ان النشاط الذي شهده سوق عمان المالي في العامين ١٩٩٢ و ٩٩٣ فاق كل التوقعات وهذا يقتضي اتخاذ الاجراءات اللازمة التي تضمن حماية اموال المواطنين من مخاطر المضاربة ومحاولات اجتلاب مدخراتهم من مغامرين في السوق بهدف الربح غير المشروع . كما انه من الضروري حماية المبادره الظاهرة في التوسع في تأسيس الشركات الاستثمارية في القطاعات المختلفة وتشجيعها .

## ٨- قطاع الزراعة :-

يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات الاقتصادية والانتاجية ، الذي يمكن أن يسهم مساهمة كبيرة في زيادة الصادرات الوطنية .

## العام .

كما يعتبر وادي الاردن من اهم منشآت هذا القطاع ، اذ يزيد حجم الاستثمار فيه عما يقارب مليار دينار من القطاعين العام والخاص . كما ان ظروفه المناخية الطبيعية تعطيه ميزة خاصة في الموسم المبكر . وعلاوة على ذلك ، فانه يستهلك ربع استهلاك الاردن من المياه ، التي هي اكثر مواردها الطبيعية شحاً .

ان هذا القطاع لا يمكن ان يكون منتجاً من الناحية الاقتصادية بالقدر الذي يتناسب مع امكاناته الا اذا جرت ازالة الاختلالات والاختناقات والتشوهات فيه وتغيرت وسائل الانتاج والتسويق . وفي هذا الاطار نورد فيما يلي بعض المقترحات :- ( توصية رقم ١١ ) .

أ) اعتماد البحث العلمي والارشاد الزراعي في معالجة المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي ، وتشجيع استخدام التكنولوجيا الزراعية المتقدمة في جميع مراحل الانتاج .

ب) تحديد مواصفات الانتاج واصنافه وكمياته واسعاره وقيام الشركة الاردنية لتسويق المنتجات الزراعية بالتعاون مع الجهات المحلية والخارجية لشراء ومع المزارعين لانتاجه .

ج) ايقاف التدهور الحاصل بغصوبة التربة واتخاذ الاجراءات التي تستعيد للتربة خصوبتها المفقودة من خلال تطبيق الدورة الزراعية والالتزام المستمر بها .

د) ضبط كفاية انتاج المياه وتخزينها ووسائل نقلها وتوزيعها والالتزام بقواعد البيئة السليمة لجميع مصادر المياه وبخاصة سد الملك طلال واتخاذ الاجراءات الرادعة لكل محاولة انتهاك لها .

هـ) الغاء الاختناقات في النقل البري والجوي وكل الاختناقات الناتجة عن ممارسات القطاع

و) ان تفرض الدولة التنسيق بين جميع الجهات المسؤولة عن قطاع الزراعة وخاصة وزارة الزراعة ومؤسسة التسويق الزراعي والشركة الاردنية لتسويق المنتجات الزراعية ، واتحاد المزارعين ، وسلطة وادي الاردن ، بما يحقق الانتاج وفقاً للمطالبات المتعاقد المسبق والتي تقتضي انتاج المحاصيل المتعاقد عليه في كمياتها ومواصفاتها وابصالها الى الاسواق المحلية والخارجية في مواعيدها .

ز) تشجيع قيام المزارع الكبيرة التي تستفيد من اقتصاديات الحجم واستخدام التكنولوجيا والمكننة الحديثة ، بما يزيد من كفاءة وسائل الانتاج ، ويحد من استخدام العمالة الوافدة .

ولا بد لنا بهذه المناسبة من الاشارة الى ان جميع الحكومات السابقة اخفقت في تحقيق الاهداف التي أعلنت عنها لتطوير القطاع الزراعي ، ولا نجد ما يفسر ذلك سوى ان السياسات المتبعة تتغير بتغير الحكومات والمسؤولين ، مما يؤكد ضرورة ابلاد هذا القطاع رعاية وطنية ترسم سياسات وبرامج وطنية ، تحكم كل الحكومات المتعاقبة والمسؤولين فيها .

## ٩- دعم المواد الترميمية :

تعرب اللجنة عن تأييدها للنهج الذي اعتمدته وتعتمد وزارة الترميم والذي يهدف الى توجيه الدعم الى مستحقيه . وفقاً لهذا النهج فقد تمت السيطرة على سلعي السكر والرز ، حيث انضقت البطاقة التموينية هدفها بدون خلق اي تشوهات . كما ان الوزارة بصدد معالجة مشكلة الاعلاف بحيث يتحقق الهدف من توجيه الدعم الى مستحقيه ، والغاء

لجنة احياء الاصول

التهرب والسوق السوداء .

١- مؤسسة الضمان الاجتماعي :-

ان اسوال هذه المؤسسة هي وقف للمشاركين فيها ، وهي ليست اموالا حكومية. ولذلك فإن ادارتها يجب أن تهدف الى تميمتها بغض النظر عن أي اعتبار آخر . وقد دلت التجارب لدى العديد من الدول الصناعية التي تعاني الآن من عجز صناديق الضمان فيها عن مواجهة التزاماتها ان ذلك نشأ عن عدم التكافؤ بين أهداف هذه الصناديق وما يتبع عنها من التزامات مع الآليات المستخدمة لتنمية اصولها وازديادها .

ولذا ، فإن اللجنة المالية تنظر بعالم الاهتمام الى ضرورة ابقاء هذا الوقف ما يستحقه من اهتمام لكي تدار امواله واستثماراته من خلال آليات مستقلة عن التدخل الحكومي وتتمتع بالكفاءة العالية التي تتناسب مع حجم المسؤوليات والالتزامات المستقبلية المترتبة على مؤسسة الضمان الاجتماعي تجاه المشتركين فيها ، بما في ذلك استثمار جزء من اموالها في مشاريع اسكانية للراغبين من المشتركين فيها .

١١- الأمن الوطني :-

ان من معالم قوة الاردن قواته المسلحة ، ورواية القائد لها على الدوام ، واحاطتها بمشاعر الاعتزاز والتقدير ، وتوجيه عناية متميزة لها لتوفير ما هي جديرة به من دعم ، ومبداها باسباب القوة تمكينا لها من القيام بواجبها المقدس للدفاع عن الوطن ، كما ان جميع الاهداف التي يتطلع الاردن للوصول اليها من خلال زمامه وموازناته لا يمكن تحقيقها الا بشيوع الأمن ودوام الاستقرار . وهكذا فان تطوير أجهزة الأمن نوعا واعدادا وتأهيلا للقيام

بواجباتها على اكمل وجه لحماية امن الدولة وتوفير امن المواطن والمحافظة على كرامته وصون حريته واجب وطني يستدعي كل دعم مادي ومعنوي يمكن ويستحق كل العناية والبدل والتقدير على الدوام .

دولة الرئيس ،

حضرات الاعيان المحترمين ،

وفي ضوء ما تقدم قررت اللجنة المالية التنسب الى المجلس الكريم بالاتي :-

(١) تقديم الشكر والعرفان لجلالة الملك المعظم والاشادة بجهوده الحيرة التي يواصل القيام بها وفي اصعب الظروف واقسامها لتوفير جميع اسباب المنعة للاردن سواء السياسية منها او العسكرية او الاقتصادية ، مما جعل جلالة مصلدا ثابتا ثقة المواطن بمستقبله وامن وطنه . (توصية رقم ١١) .

(٢) الاشادة بالعمل الدؤوب الذي يبذله سمو الامير الحسن ولي العهد المعظم في جميع المحافل الدولية لترسيخ صورة الاردن المشرفة وتعزيز قدراته الاقتصادية والمالية . (توصية رقم ١٢) .

(٣) الموافقة على تقريرها والتوصيات الواردة فيه .

(٤) الموافقة على مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ كما ورد من مجلس النواب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أمين عام مجلس الامة

صالح الزمعي

١٩٩٤/١/٢٥

### حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

اللجنة المالية  
مجلس الأعيان

قرار اللجنة المالية	اللجنة المالية	اللجنة المالية
١- موافقة كما وردت من مجلس النواب .	١- موافقة كما وردت من الحكومة .	١- موافقة كما وردت من الحكومة .
٢- موافقة كما وردت من مجلس النواب .	٢- موافقة كما وردت من الحكومة .	٢- موافقة كما وردت من الحكومة .
٣- موافقة كما وردت من مجلس النواب .	٣- موافقة كما وردت من الحكومة .	٣- موافقة كما وردت من الحكومة .
٤- موافقة كما وردت من مجلس النواب .	٤- موافقة كما وردت من الحكومة .	٤- موافقة كما وردت من الحكومة .

لجنة المالية



## حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

اللجنة القانونية  
جلس الأعيان

المادة كما وردت بالمشروع	المادة كما وردت من مجلس النواب	قرار اللجنة المالية
ب- يتحقق الالتزامات المالية في الباب الثاني المضافة من المساعدات وال منح والقروض والقرض ببلغ (٦٦.٠٠٠.٠٠٠) دينار لتغطية النفقات المالية في الباب الثاني ، ولا يجوز الاتفاق من هذه الإيرادات إلا بالقدر الذي يحقق منها ويتم تنفيذ النفقات التي سيتم صرفها والمشاريع التي سيتم تنفيذها في الباب الثاني بقرار من مجلس الوزراء بناء على ترشيح وزير المالية / الموازنة العامة .	القرض ب : موافقة كما وردت من الحكومة . ( مع طلب كلمة " والقروض " الواردة فيها . موافقة كما وردت من مجلس النواب .	

## حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

اللجنة القانونية  
جلس الأعيان

المادة كما وردت بالمشروع	المادة كما وردت من مجلس النواب	قرار اللجنة المالية
ج- يتحقق بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات المبرمة لتغطية النفقات غير الجارية للقرات المسجلة الأردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية . د- إذا لم يتحقق لنجح المنظرة لدعم الجارية يجوز زيادة الأعراش الخارجي بأ يغطي الفرق بهذا الاحتياض . المادة -٥- أ : يتم الاتفاق من التخصيصات المزمدة في هذا القانون بناء على أوامر مالية عامة أو خاصة وتوجب جوائز مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة . ب : يجوز إصدار جوائز مالية بتخصيصات أكثر من شهر واحد للنفقات الجارية أو الرأسمالية إذا توفرت أسباب خاصة لتجاوز تخصيصات الشهر الواحد .	القرض ج : موافقة كما وردت من الحكومة . القرض د : موافقة كما وردت مع طلب حارة : (زيادة الأعراش الخارجي) والاستضافة فيها بمباراة : (زيادة القروض الخارجية المبرمة) . المادة -٥- : موافقة كما وردت من الحكومة . المادة -٥- موافقة كما وردت من مجلس النواب .	

مكتبة المجلس

## حول مشروع قانون الميزنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

اللجنة القانوية  
جلس الأعيان

قرار اللجنة المالية	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت بالمشروع
		ج- إذا أُنيط تنفيذ أي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة أو دائرة ما بوزارة أو دائرة أو جهة رسمية أخرى ، يجوز نقل صلاحية الاتفاق من المخصصات الواردة في المراتبة المالية للمصنعة إلى المسؤول عن الاتفاق في الوزارة أو الدائرة أو الجهة الرسمية الأخرى بمرافقة مدير عام دائرة الميزنة العامة .
		د: لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في المراتبات المالية لتغير الأغراض المخصصة لها ، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه المراتبات .

## حول مشروع قانون الميزنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

اللجنة القانوية  
جلس الأعيان

قرار اللجنة المالية	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت بالمشروع
		د : لا يجوز الاقترام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في هذا القانون ، كما لا يجوز طرح عطاء أي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المزمومة لها في هذا القانون إلا بمرافقة وزير المالية / الميزانية العامة بناءً على تسميع مدير عام دائرة الميزنة العامة .
		و : يجوز لرئيس الوزراء بناءً على تسميع وزير المالية / الميزانية العامة في حالات الضرورة إحداث مواد أو يورد جديدة في أي فصل من فصول النفقات الأساسية وتأمين المخصصات اللازمة لها من مواد أن يورد الفصل ذاته .
		ز : تحصل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشمولها ضمن النسخ المملوكة من الترخيص الخارجية المملوكة المالية لهذه المشاريع من إيراداتها المالية ، إلا إذا - رصدت المخصصات اللازمة لهذه المملوكة في هذا القانون .

محضر الجلسة القانوية



## حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

اللجنة القانونية  
جلس الأعيان

المادة كما وردت من مجلس النواب	قرار اللجنة المالية
المادة ٦-٦ موافقة كما وردت من الحكومة . المادة ٦-٦ موافقة كما وردت من مجلس النواب .	المادة ٦-٦ موافقة كما وردت من مجلس النواب .
المادة ٦-٦ موافقة كما وردت من الحكومة . المادة ٦-٦ موافقة كما وردت من مجلس النواب .	المادة ٦-٦ موافقة كما وردت من مجلس النواب .

## حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

اللجنة القانونية  
جلس الأعيان

المادة كما وردت من مجلس النواب	قرار اللجنة المالية
المادة ٦-٦ موافقة كما وردت من الحكومة . المادة ٦-٦ موافقة كما وردت من مجلس النواب .	المادة ٦-٦ موافقة كما وردت من مجلس النواب .
المادة ٦-٦ موافقة كما وردت من الحكومة . المادة ٦-٦ موافقة كما وردت من مجلس النواب .	المادة ٦-٦ موافقة كما وردت من مجلس النواب .

مجلس الأعيان

## حول مشروع قانون الميزنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

اللجنة القانونية  
جلس الأعيان

المادة كما وردت من مجلس النواب	قرار اللجنة المالية
د : موافقة كما وردت من الحكومة .	قرار اللجنة المالية
الفقره - هـ : شطب هذه الفقرة .	المادة - ٩ - : موافقة كما وردت من مجلس النواب .
د : مع مراعاة أحكام الفقرات : ( أ ، ب ، ج ) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج إلى برنامج آخر أو من مادة إلى مادة أخرى أو من بند إلى بند آخر في الفصل نفسه ، موافقة وزير المالية / الميزانية العامة ويستثنى من هذه الموافقة مجلس الأمة ووزارة الدفاع .	
هـ : لا يجوز نقل المخصصات من مواد أو يرد سق النقل اليها ، كما لا يجوز نقل المخصصات إلى مواد أو يرد سق النقل منها .	
المادة - ٩ - أ : لا يجوز التصرف على المادة ( ١٠٤ ) أجزر المال في المجموعة ( ١٠٠ ) في فصول النفقات الجارية .	

## حول مشروع قانون الميزنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

اللجنة القانونية  
جلس الأعيان

المادة كما وردت من مجلس النواب	قرار اللجنة المالية
المادة كما وردت بالمشروع	قرار اللجنة المالية
ب : لا يجوز تصف الموقوفين الذين تسلمهم أحكام نظام العقدة المدنية الممول به على حساب المخصصات المصروفة لتفدية المشاريع الرأسمالية إلا موافقة رئيس الوزراء بطلب بناء على ترسيمه وزير المالية / الميزانية العامة .	
ج : تنهي أعمال الموظفين والمال الذين يعتبرون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية بانتهاء تلك المشاريع أو تقاعد تلك المخصصات .	

مجلس الأعيان



قرار اللجنة المالية	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت بالمعرج
<p>المادة -١٠- : موافقة كما وردت من مجلس النواب.</p> <p>المادة -١١- : موافقة كما وردت من مجلس النواب.</p> <p>المادة -١٢- : موافقة كما وردت من مجلس النواب.</p> <p>مباشر شؤون مجلس الاعيان / لادبر عقبات</p>	<p>المادة -١٠- : موافقة كما وردت من الحكومة.</p> <p>المادة -١١- : موافقة كما وردت من الحكومة.</p> <p>المادة -١٢- : موافقة كما وردت من الحكومة.</p>	<p>المادة -١٠- : يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والبلديات والمؤسسات الحكومية المزمعة بضمومتها في المجموعة ( ١٠٠ ) في اى فصل من فصول التفاتات الجبرية في هذا القانون نظام يحدد فيه عدد الوظائف ومسئولياتها ودرجاتها أو رواتبها وفق احكام نظام الخدمة المدنية باستثناء الوظائف للوزارات والبلديات الحكومية ذات الطبيعة الخاصة .</p> <p>المادة -١١- : تعتبر موازنات المصطلحات وجدول الإيرادات والتفقات للمحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه .</p> <p>المادة -١٢- : نفس الوزراء والوزراء مكلفون بتبليغ جزء احكام هذا القانون كما تعلى دائرة المزاوة العامة مراعاة وتبليغ الشايع الواردة في هذا القانون دون الاختلال بالمصلحةات المبرطة بالجهات الرسمية الاخرى .</p>

رئيس الوزراء / بالوكالة : سيدي  
الرئيس ، اصحاب الدولة ، الاخوان والأخوات  
الكرام لقد وردنا قبل قليل نبأ اغتيال الشهيد  
نائب عمران المعايطة الدبلوماسي الاردني في  
بيروت .

واذ انعي اليكم هذا النبأ اقول بان يد  
الغدر لن تنجح حيشما كانت وان الاردن بقيادة  
الحسين سيسير الى الامام دون اي تردد .

فرحمة الله على الشهيد وانضمامه الى  
مواكب الشهداء الأبرار. شكراً سيدي الرئيس.

دولة النائب الاول لرئيس المجلس :  
 ارجو ان نقرأ جميعاً الفاتحة على روح الشهيد  
 الطاهره. ( وهنا وقف الجميع لقراءة الفاتحة على  
 روح الشهيد ) .

قامت الامانة العامة بتسجيل اسماء  
الاعضاء المحترمين الذين يرغبون في التكلم ،  
ارجو من السيد الامين العام قراءة الاسماء  
المسجلة .

السيد الأمين العام : السادة الاعيان  
الراغبين في التحدث مع حفظ الالقاب :

### ١- معادة العين لذير رشيد .

٢- معالي العرن الدكتور عبد اللطيف  
عريات.

٣- مساحه العين الدكتور عبد العزيز

## الخطا.

٤- سعادة العين السیده نائلہ الرشیدان .

۵- معالی العین السید ذوقان الہندووی .

۶- معالی العین السیدہ لیلی شرف .

٧- سعادة العين السيد حماد العايطه .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس :  
شكراً ، هل هناك من اضافات او تعديلات  
على هذه القائمة ؟ شكراً .

يبدأ المجلس بتقرير اللجنة المالية ومشروع قانون الموازنة العامة. الكلمة للسيد نذير رشيد لليتفضل.



**السيد نذير وشيد :**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**سیدنی رئیس ،**

اطلعت باهتمام كبير على مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ . وتابعت بكل اهتمام ايضاً مراحل هذا المشروع . ومنذ ان قدمته الحكومة الجلييلة الى مجلس النواب الكريم . وتابعت كذلك المناقشات التي جرت

في اللجنة المالية لمجلس النواب الكريم وكذلك معظم كلمات السادة النواب المحترمون . ودرست بامعان شديد تقرير اللجنة المالية المقدم الى مجلسكم الكريم لمناقشته . وقد تبين لي مجموعة ملاحظات اضعتها بين يديكم وباختصار شديد .

اولها : ان هناك جهداً فائقاً بذل لاعداد هذه الموازنة . واني اتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساهم باعدادها واخراجها على هذه الصورة المشرقة .

والثانيه : انها موازنة حقيقية موضوعية راعت الحاجات الأساسية للمحكمة ضمن الامكانيات المتاحة . اذا انه من المستحيل ان يتحقق كل ما نصروا اليه في موازنة واحدة مهما كان حجمها ومهما كانت الامكانيات المتاحة .

والثالثه : ان الحكومة الرشيدة قد باشرت في اتخاذ اجراءات وسياسات اقتصادية ومالية وتقديرية وتحقيق اصلاح ضريبي شامل فائتي انصبح بعدم التسرع باصدار تشريعات ضريبية منفردة . كتشريع الضريبة على المبيعات مثلاً وان تصدر هذه التشريعات مع الاجراءات المالية والتقديرية والاقتصادية كرزمة واحدة .

والرابعه : فقد ادت الاجراءات المالية التي اتخذتها الحكومة الى السيطرة على التضخم وضبطه والى زيادة جيدة في النمو والى تقليص عجز الموازنة والى امتصاص المديونية الخارجية من المحافظة على احتياطات جديده من العملات الاجنبية ، كما ان الميزان التجاري بدأ يعتدل ايضاً ويحقق ما كان متوقفاً منه . ولا سيما في تحسين الاستثمارات والخفض نسبة البطالة بسبب حجم الاستثمارات المتزايد .

والخامسة : هو التوجه لاعداد موازنات مستقلة لكل محافظة وتطبيق اللامركزية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار .

وختاماً : اكرر الشكر مرة اخرى لكل من ساهم باعدادها واخراجها واتوجه بالشكر والعرفان الى جلالة الحسين المفدي راعي المسيرة لما بذله وبذله من جهد موصول مستمر لرفعة هذا البلد واستقراره وتقدمه وكذلك الى سمو ولي عهده الامين ووصي مجلسكم الكريم بالموافقة عليها . شكراً سيدي .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : شكراً ، الكلمة للسيد عبد اللطيف حريات .



الدكتور عبد اللطيف حريات :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين .

دولة الرئيس السادة الزملاء . . .

أود أولاً ان أشير الى الجهد الكبير الذي بذلته هذه الحكومة في اعداد مشروع الموازنة لعام ١٩٩٤ والذي جاء في توجهاته العامة

متسقاً ومنسجماً وهادفاً الى مواصلة تخفيض عبء المديونية الخارجية من خلال الجدولة والشراء والتسديد ، وكذلك الإستمرار في سياسة تقليص عجز الموازنة العامة والمحافظة على معدلات تضخم منخفضة والاستمرار في معالجة مشكلتي البطالة والفقر .

كما أثنى عالياً جهد اللجنة المالية في هذا المجلس الموقر ولها الشكر الجزيل على الجهد الذي بذلته في اعداد هذا التقرير الشامل والدقيق والذي جلى الكثير من الأمور وقدم التوصيات المفيدة والواضحة .

كما أود ان أشير الى دور المسيرة الديمقراطية الحرة ومنذ انتخابات عام ١٩٨٩ في تحقيق أجواء الثقة والاستقرار السياسي والاقتصادي وأشاعة أجواء الحرية والشورى والديمقراطية وكبح جماح الفساد ورفع شعار للمساءلة . مما شجع عمليات الاستثمار الاقتصادي مما حقق للاردن معدلات نمو اقتصادي مرتفعة واستقراراً أمنياً وسياسياً تجاوز به كل الأزمات الخطيرة التي واجهته طيلة هذه السنوات .

كما وان سياسة البنك المركزي التي اعتمدت على أساس تعزيز احتياطات البنك من العملات الأجنبية مما ساهم في تحقيق سعر صرف الدينار والذي شجع هو الآخر توفير اجواء الاستثمار في هذا البلد ، ولكن لا بد من ان نشير هنا الى تراجع حجم احتياطات البنك لعام ١٩٩٣ من العملات الأجنبية من أجل تسديد اقساط الديون الخارجية او شراء لبعضها ، فاود ان اذكر ان مثل هذه السياسة لا مخاطرها ولا تريد التوسع بها حتى لا نعيد التجربة المرة عام ١٩٨٩ .

دولة الرئيس ، السادة الزملاء . . .

لا أود الخوض في التفاصيل الكثيرة في موضوعات هذه الموازنة لان تقرير اللجنة المالية اغنانا عن هذا الأمر ، ولكنني أود الاشارة وباختصار شديد الى بعض الملاحظات العامة والتي تهدف الى الاشارة باختصار الى مؤشرات أود التنبيه اليها كما اذكر بعض القضايا التي أراها مفصلة في جدوى خطط التنمية والحل العامة للدولة والتي تكون هذه الموازنة جزءاً منها :

اولاً : خطط التنمية والموازنات المتعاقبة :

هل ربط مشروع قانون الموازنة والذي هو خطة قصيرة الأجل باهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والتي هي خطة طويلة الأجل ؟ وهل هناك انسجام وتوافق بين الخطتين ؟ وهل تم تقويم نتائج تنفيذ الخطط السابقة والاستدلال بتؤثراتها في بناء هذه الخطة ؟ انني اشير هنا الى موضوعات البطالة وارتباطها بمدخلات ومخرجات التعليم في كافة مستوياته . . . وكذلك الى الأمن الغذائي والأمن الشامل والمديونية وغيرها من القضايا الاساسية والمفصلة .

لقد اعتبرت الحكومات المتعاقبة بان نجاحها منوط بمقدرتها على الحصول على اكبر قدر من القروض الخارجية لتحويل مشاريع خطط التنمية الطموحة مما أدى الى تنامي المديونية الخارجية بينما اتسمت ادارة خطط التنمية بالترهل والضعف وعدم التقويم والمتابعة ناهيك عن الفساد والتسبب ، فكانت النتيجة مديونية مرتفعة تدفع الاجيال المتعاقبة ثمناً باهظاً لها .

هكذا عهد الأول



انني اطالب بوضع آلية واضحة ومحكمة لتقويم هذه الخطط والمديونيات المترتبة وتكوين جهاز مساهمة في الدولة وفي السلطة ذات الاختصاص واعتبار المسؤوليات متصلة ومستمره وشاملة لكل الذين اتخذوا القرارات بحق الوطن والمواطن.

ثانياً : سياسة الاعتماد على الذات وتقليل التبعية الاقتصادية :

أشعر ان طموحات هذه الخطة جاءت متواضعة ودون المستوى المطلوب حيث يمكن الإشارة الى ذلك من خلال النقاط التالية :

١. أشير الى أن أجمالي النفقات العامة قد زاد بنسبة ١١٪ وان أجمالي الإيرادات قد زاد بنسبة ٨٫٧٪ فإذا كان الرقم الأصغر وهو الإيرادات ينمو بنسبة أقل من الرقم الأكبر وهو النفقات فهذا يعني العجز في مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٤ وهذا يعني التراجع عن سياسة الاعتماد على الذات المنشودة . مع ان خطاب الموازنة أشار الى ان العجز الأجمالي لمشروع قانون الموازنة قد تحسن ليصبح صفراً .

٢. يلاحظ استمرار العجز في الميزان التجاري الاردني حيث بلغ ٢٠٥٤ مليون ديناراً عام ١٩٩٣ ليحافظ تقريباً على نفس المستوى الذي كان عليه عام ١٩٩٣ وهذه نتيجة غير مريحة حيث يلاحظ استمرار العجز المزمع في الميزان التجاري وبحجم كبير لم تبين خطط الموازنة الحلول المقترحة لمعالجة هذا العجز المزمع .

٣. يلاحظ زيادة العجز في ميزان المدفوعات الأردني بنسبة ٤٢٪ وهي نسبة مبهلة في عام ١٩٩٣ مقارنة مع عام ١٩٩٢ حيث كان

العجز حوالي ٤٨٨ مليون دينار ارتفع الى ٦٩٤ مليون دينار عام ١٩٩٣ فما هو التعليل ؟

٤. بالرغم من استمرار الحكومة في معالجة المديونية الخارجية الا أنه يلاحظ انها ما زالت مرتفعة فهي تفوق الناتج المحلي الأجمالي وان خدمة هذا الدين يصل الى ٣٤٪ تقريباً مما يعرف بعيب المديونية ، فلا بد من الاستمرار في معالجة المديونية ، كما نطالب بوضع قانون للدين الخارجي يحدد صلاحيات الحكومات في التوسع بالمديونية الخارجية حتى لا تقع في الاشكال مرة أخرى في المستقبل .

٥. لا بد من إعطاء اهتمام خاص للمديونية الداخلية والتي تنمو باستمرار لقد زادت هذه المديونية من ١٠٧٢ مليون دينار عام ١٩٩٢ الى ١١٠٢ مليون دينار عام ١٩٩٣ وهذا فيه عيب كبير على الميزانيات والايال القادمة .

ثالثاً :- بالرغم من دعمنا لسياسة الاعتماد على الذات المتمثلة بتقليص العجز في الموازنة الا اننا نطالب ان لا يتم ذلك على حساب الحاجات الأساسية للمواطنين . فلا بد من سياسة راشده واجراءات قديمة لتقليل العجز على ان لا يتم على حساب زيادة نسبة الفقر أو ارتفاع نسبة البطالة أو على حساب معاناة المواطنين ومن هم على شاكلتهم .

رابعاً :- مؤسسة الضمان الاجتماعي :-

انني مع ما أشارت اليه اللجنة المالية من أن أموال هذه المؤسسة وقف للمشتريين فيها وهي ليست أموالاً حكومية ، ولذلك يجب ان تهدف ادارتها الى تنمية بغض النظر عن أي اعتبار آخر ، لا ونفس الوقت فان الحكومة مسؤولة مسؤولية كاملة عن هذا المشروع الكبير

بطريقة أكثر فعالية .

سادساً : - الإصلاح الإداري والبطالة والفقر والتعليم ومخرجاته :-

أوافق اللجنة المالية بإشارتها الى ان التنمية بمفهومها الحقيقي هي العملية الكلية للتغيير الشامل لجميع قطاعات المجتمع وهي بهذا المفهوم أبرز قضايا هذا العصر . . .

وتقصد بالتنمية أيضاً التنمية الشاملة لكل جوانب المجتمع الثقافية والاقتصادية والتربية والاجتماعية . ومن هنا فاني أشير باختصار شديد الى النقاط التالية :-

١. لا بد من جهاز اداري متميز يمارس مهام جهاز ( إدارة الأزمات ) وبالفعل فتمن في ازمات ادارية وسياسية وتربوية واجتماعية واقتصادية ، فلا بد من بروز هذه الادارة بشكل جلي مع مقومات الفعل المباشر سائله ومسؤوله .

٢. ان موضوع معالجة البطالة بكل أشكالها الممنعة والظاهرة . . الهيكلية والفنية بحاجة الى قيادة أزمات تنظر بمداخلات التعليم ومخرجاته وبواقع الحاجات العقلية القائمة والمتغيرة وبواقع التوسع في التعليم من حيث الكم والنوع ويجدوى اقتصاديات التعليم العام والمتوسط والجامعي فيسأل مثلاً ما مدى الحاجة الفعلية الى ما يزيد على ستين كلية مجتمع فيها بعض التخصصات تمنع التشريعات الرسمية استخدام خريجيها ، كما يسأل عن عدد الجامعات الخاصة والتخصصات التي تعلمها حيث زاد عدد هذه الجامعات عن عدد المدارس الثانوية في زمن عشناه في هذا البلد وكذلك يسأل عن كم ولوعية الخريجين منها علماً بان الهدف

والخطير ، ان أي خلل أو انهيار للضمان الاجتماعي سيؤدي الى أشكالات لا يعلم الا الله حجمها وأثارها وعلى أفراد المجتمع كافة . فالضمان الاجتماعي في الأردن ما زال في بداياته ولا يتوقع ان تظهر اشكالات له في المدى القصير حيث اعداد المشتركين فيه كبيرة في بداياته بينما اعداد المستفيدين منه قليلة نسبياً ولكنني أحشى ان لا يتمكن الصندوق من تلبية الالتزامات المطلوبة منه في الأمد البعيد حيث يقل عدد المتحقين به ويزيد عن المستفيدين منه فتزيد نفقاته وتقل وارداته مع ملاحظة تراجع النمو السكاني الطبيعي الذي بدأ يشهده الأردن منذ عقد الثمانينات وبشكل أسرع من المتوقع فمثلاً متوسط حجم الأسرة انخفض من ٧٫٢ عام ١٩٨٧ إلى ٦٫٨ عام ١٩٩١ . فلا بد من سياسة استثمارية جادة ولا بد من ان تكون موازنة مؤسسة الضمان مع قانون الموازنة العامة ليستسنى لمجلس الأمة تحمل مسؤوليته كاملة في التشريع والرقابة التي حددها الدستور .

خامساً : - السياسة الضريبية والإيرادات المحلية الاجمالية :-

يجب ان لا ينظر للضريبة بانها اداة جباية فقط فلا بد من إبراز دورها الاقتصادي والاجتماعي ، فيؤخذ بين الاعتبار سياسات الاعفاء الضريبي والضريبة السالبة وطلب تعبئة الكشوف الذاتية لجميع فئات المجتمع .

ان فرض ضريبة على القطاعات الإنتاجية مثل ضريبة المبيعات سيجعل الصناعات المحلية مهددة من الصناعات الأجنبية وخاصة مع التوجهات الاقتصادية في المنطقة ولذا نطالب ان تكون عملية النظر بها بعناية فائقة كما يلزم دعم الناتج المحلي

دعنا نعيد الجدول

التجاري منها هو الأول.

٣. ان نجاح وعطاء المهن الفاعلة في المجتمع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمقدار تعريف هذه المهن ووضوح مواصفات الاعداد والتأهيل فيها ومعايير وموازن واختلاطات ممارستها فلا بد من الاعتراف بهذه الشروط والمواصفات وفي مقدمة هذه المهن مهنة التعليم ووضع التشريعات التي تنظم وتضبط كل ذلك . وكلمة اخيره معمة بذلك فان مجتمعنا الذي يعيش في هذا البلد بحاجة الى دراسة معمقة لتكوينه الاجتماعي وهل هو مجتمع قابل للاستمرار على المدى الطويل ومن انه قادر على خدمة نفسه بنفسه اذا خرجت العمالة الوافدة وهل هو مهدد بالتآكل الاجتماعي اذا لم تضبط تحمي مكوناته الأساسية وكلمة أخيرة لا بد من الإشارة إليها في هذا المقام وهي اننا في هذا البلد نواجه من موقعنا هذا وفي خندق الأمة المتقدم مسؤوليات جسام نحو امتنا وقيمنا وشعبنا .

فنحن مع امتنا ولها ونحن أبناء هذه الأمة الماجدة لن نذل ولن نهون ولن نتخلى عن ثوابتنا مهما كانت التحديات .

نحن نعلم ان هذه الأمة مهددة بوجودها وليس فقط في حدودها ، فهذه الحدود لا تساوي شيئاً أمام تهديد الوجود .

فأمن هذا البلد وأمانه لهما الأولوية القصوى في مسيرتنا الخيرة ووحدة أبناء هذا البلد والثقة بروحانيتهم ووطنيتهم ذات أهمية خاصة .

فأمانة المسؤولية تقتضي ان نقف صفاً واحداً لحماية أهداف امتنا وثوابتنا الأساسية

أمام العواصف والفيضانات المقبلة وان نحافظ على خندق الرباط من الاختراق مهما كان شكل هذا الاختراق وطبيعته وان تكون خططنا وموازناتنا في خدمة هذا الهدف الكبير.

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والسلام عليكم .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس :  
وعليكم السلام ، شكراً .

الكلمة الآن للسيد عبد العزيز الحياط.



السيد عبد العزيز الحياط :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه اجمعين

دولة الرئيس الاكرم

حضرات الاعيان المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

اسمحوا لي ان اشارك اللجنة المالية في هذه المناسبة الكريمة على الجهود المضنية

والمساعي الخيرة التي قام بها جلالة الملك المعظم وسمو الأمير الحسن ولي العهد المعظم ، بتجاوز الأزمات التي واجهتنا ، والتحديات المبررة التي لقيناها والآثار السلبية الضخمة من حرب الخليج ، وبفضل الله سبحانه وتعالى تحولت المشقة الى تيسير ، واتسع الأمر الذي ضاق . مصداقاً لقوله سبحانه ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ، وقد قال ابن عباس رضي الله عنه « لن يقلب عسر يسرين » ، والقاعدة الشرعية تقول « ان المشقة تجلب التيسير وان الأمر اذا ضاق اتسع » .

وانتقدم بالشكر للحكومة على ما بذلته من جهد دؤوب لاعداد هذه الموازنة الإيجابية ، واشكر اللجنة المالية في مجلس الاعيان على ما بذلته من دراسة واعية لهذه الموازنة وتقديم تقريرها بشأنها بما وضع كثيراً من الأمور المهمة واغنانا عن التعريف عليها .

ولست بصدد بيان ايجابية الموازنة او سلبياتها ، لكنني مع الحكومة في انها لا تستطيع ان توفر كل مطالب الأمة من خلال هذه الموازنة اذ يتطلب ذلك موارد لا تملكها وتوجب عليها ان تفرض ضرائب جديدة ، وهذا ما لا يستطيع ان يتحمله الشعب ، فالعبء الضريبي في الاردن كبير جداً ومتنوع وقد بلغت الضرائب ( ٢٩ ) تسعة وعشرين نوعاً كضريبة الدخل والارباح والاستهلاك وبيع المقار والمساكن والرخيص والرسوم وغيرها ، وهي عبء ثقیل امام تدني الدخلات ، وانا ادعو الى تقليص النفقات في هذه الأيام المجاف حتى نستطيع ان نتخلص من عجوزات الموازنة والمديونية باذن الله ، والقاعدة الشرعية تقول : يتحمل الضرر

الخاص لدفع الضرر العام ، ولا بد من العمل على ايجاد التوازن اي تساوى حجم النفقات مع حجم الإيرادات من غير فائض او عجز وربط الاتفاق بطبيعة الإيرادات ، وتحقيق زيادة الادخار والحد من الاستهلاك وتشجيع الاستثمار كما اوصت بذلك اللجنة المالية الموقرة .

الحكومة مشكورة حين تعمل على تحقيق ذلك ولكنني احب ان اذكر هذه الملاحظات العامة التي تتعلق بالسياسة ( الاجتماعية ) العامة مذكراً بالقاعدة الشرعية القائلة : بأن التصرف على الرعية منوط بالمصلحة .

اولاً : الرقابة بشكل عام امر ضروري لا سيما ونحن نسمع الكثير عن تدهور الاخلاق وتفتش المنكرات ، وكثرة الجرائم ، وسوء الاستغلال ، والتلاعب بالأغذية ، والارباح الفاحشة من السلع الى آخر ذلك ، الرقابة مطلوبة اكثر ودرء المفساد اولى من جلب المصالح ، والجمع بين درء المفسدة وجلب المصلحة اولى ، وإنشاء ديوان الرقابة والتفتيش بجانب ديوان المحاسبة لا يكفي ، اذا لم نعمل على ايجاد الرقابة الذاتية ، بايجاد التقوى ، ونشر الوعي الديني والاسلامي بشكل خاص ، على اساس وضوح الرؤية والاعتقاد في الوعي الديني عن الغلو والمبالغة والعنف والخرافة والسحر والشعوذة والاسراريليات والخلط ، والارتفاع بمنتهى الوعظ الى الفهم الصحيح لاحكام الاسلام ومعالجة المشكلات الحياتية على اساس من العقيدة السليمة والتعاليم الدينية .

وذلك يقتضي ان انوره بجهود وزارتي الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية وجهود وزارة الاعلام والثقافة وجميع

لجنة اعيان المجلس



الوزارات التي لها علاقة بهذا الشأن ، الا انه لا بد :

١- من تطوير مركز التاهيل في وزارة الاوقاف وابتعاد حوارات ومناقشات مع الائمة والوعاظ وتعريفهم بواقع الحياة في داخل الاردن والعالم الخارجي واقتباس الاساليب الحية المجدية ، وتطوير اساليب الخطابة ، ومنع الاندفاعات الرعناء والتأثرات الخارجية ، والدعوة الى تعاليم الدين السمحة بالحسنى واللفظ ، ادعو الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، ولو كنت فظا غليظ القلب لا نقصوا من حوك .

٢- الاهتمام بالمرآة الثقافية الاسلامية وتفعيل نشاطها ، وتحسين اداها وتوسيع رقعة نشاطها في ظل الدعوة الحكيمه والتثقيف الحسن والتربية السليمة .

٣- ومع الجهود المشكورة لوزارة الثقافة بشر المعرفة والواع متعددة منها ، واقامة الندوات المختلفة الا انني ارى انها لا تولي الثقافة الاسلامية الاهتمام الكافي فلا تطبع كتبها في مجال المعرفة الاسلامية ، وقلما تنشر في مجلاتها الابحاث الاسلامية ، ولا تقيم المحاضرات والندوات بشأنها ، ان الثقافة عامة ولا تقتصر على لون دون لون ، ومن حق الكاتبين في الثقافة والعلوم الاسلامية ان ينالوا حظهم من وزارة الثقافة ، ولا يقال ان هذا من مهمة وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية ، فلكل لها مهمتها والجميع يتعاون على اداء هذه المهمة الجليلة ولي امل كبير في معالي وزير الثقافة .

٤- كما ان لي املا كبيرا في وزارة الاعلام بالاهتمام بهذا الجانب الثقافي الاسلامي ونشر

الوعي الديني ، انا لا اقلل من جهودها لكنني اطلب المزيد وحسن الاختيار في انتقاء الموضوعات الاسلامية ، وان تحظى البرامج الدينية بمساحة اكثر في الاذاعة والتلفاز وامام ناظري دعوة الحسين في كل مناسبة الى الدفاع عن سمعة الاسلام الحنيف وحقيقته ومبادئه الانسانية السمحة في وجه كل ما مسها من غبار مما اراه غير مستوفى في الاذاعات المرئية والمسموعة .

ولذلك اقترح على المجلس الكريم بالتوصية الى الحكومة باعادة تشكيل مجلس التوجيه الوطني واحياء عمله .

٥- وحين اشكر الحكومة اخصها بالتقدير على اهتمامها في الموازنة بدعم أوقاف الضفة الغربية بمبالغ اكثر مما خصصته لوزارة الاوقاف في الاردن ، وتخصيص المبالغ للمركز الاسلامي في واشنطن والاكاديمية الاسلامية للعلوم ومجمع الفقه الاسلامي بجدة ، والمركز الاسلامي للتدريب في دكا ، والمنظمة الاسلامية للتربية والثقافة والعلوم والمدارس العربية الاسلامية في بون ، ومركز الابحاث للتاريخ والفنون الاسلامية واللجنة الدولية للحفاظ على التراث الاسلامي وغيرها . لكنني اطمح في مزيد من الاهتمام بالقدس والمقدسات ونحن نرى الاهتمام البالغ من جلالة الملك الحسين وولي عهده الامير الحسن باوقاف الضفة الغربية والمقدسات والمحكم الشرعية فيها وبالقدس وهو اهتمام حري بالتقدير لا سيما بتخصيص مبلغ ستة ملايين ومائة وخمسين الف دينار من الموازنة لها ، والبرع السخي من جلالة لاعمار المسجد الأقصى ، لكن لا بد من الناحية الاعلامية

والثقافية أن يقام المزيد من الندوات والدروس الدينية والمحاضرات والبرامج التثقيفية والمؤتمرات والمعارض للتذكير بالقدس والمقدسات وواجبنا نحوها .

ثانيا : معالجة الفقر والبطالة :

اهتمت الحكومة بمعالجة الفقر والبطالة بتحريك الاقتصاد الوطني وزيادة العمالة واستثمار الاموال والصناعة وغيرها . ومن خلال الموازنة خصصت اربعة عشر مليون دينار لصندوق المعونة الوطنية .

انه لا يمكن تحديد الفقر ، والاسلام لم يعطي مفهوما مطلقا ولا مضمونا ثابتا للفقر ، فهو يختلف بحسب مستوى المعيشة ومعرفة مستوى ما يفتقه الفرد وما يلزمه من الحاجات الاساسية وقد اختلف الفقهاء في تحديد الفقر والمسكين هل الفقير من لا يملك شيئا ام للمسكين او هو الذي تزيد حاجته على دخلاته ولهذا جاء في القرآن الكريم قوله تعالى ذاكرا الاثني مائة يعطى واو المغيرة . « اما الصدقات للفقراء والمساكين » ، وحدد مفهوم الغني بمن لا تفصله هوة عميقة عن المستوى المعيشي ولا يحسر عليه اشباع حاجاته الضرورية او الكمالية بالتقدير الذي يتناسب مع ثروة البلاد ودرجة رقيها .

وللفقر والبطالة اسباب كثيرة خارجية ودخالية كزيادة السكان وقلة الانتاج وانتشار استعمال الآلات وتأثير الأوضاع الاقتصادية العالمية ، والحصار الاقتصادي وانتشار الافات الاجتماعية كالتهرب والاسراف والقمار والمرض والكسل والطيش وغيرها .

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

ان المعونة الوطنية بشكلها الحالي تعلم الناس ذلة الاحسان وكسالة الانسان فلا بد من ان يؤخذ موضوع الزكاة ( وهي عبادة مالية ) ويعمل على توسيع جبايتها وتنظيمها ، واستثمار اموالها ، انا لو جعلنا تحصيل الزكاة اجباريا ، كما هو في الاسلام واخذناها بمعدل ٢.٥ ٪ من الاموال المخزونة في البنوك او من اموال الاغنياء لاستطعنا ان تكون حصيلتها سنويا ( ٧٥ ) مليون دينار على اقل تقدير وهي متجددة كل عام ، وان يتوسع في مفهوم المصارف الذين تصرف لهم الزكاة اثما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم ، مثلا ( الغارمون ) اي الذين يخسرون اموالهم بسبب مشروع فيعطي الغارم مالا من الزكاة لاستعادة تجارتهم ولو بلغ مبلغ ثلاثين الفا من الدنانير او يزيد بدون مقابل ، يستعيد عمله ويغيد ببلده واسرته ، عبادة من غير من ولا اذلال وان يعمل على استثمار اموالها لتشغيل ذوي البطالة الاختيارية . ولا يعالج الفقر بالمعونة وزيادة الرواتب فقط كما لا تعالج البطالة بالتشغيل الوطني فحسب ، بل لا بد من ايجاد الاعمال والاستثمار وتذليل سبلها بالقوانين والتشريعات ، ومنع الاستغلال والاحكار والاهتمام بالصحة العامة ومنع الفساد وزيادة الاستهلاك والترب والتبديد الاموال ، واقترح على المجلس الكريم ان يوصي بان تشكل الحكومة لجنة تضم ممثلين عن صندوق الزكاة والضمان الاجتماعي

مجلس الاعيان

اللجنة المالية وشاركت في بعض مناقشاتها وإذا أُويد معظم توصياتها إلا أنني أرغب في إبداء رأيي حول بعض النقاط :

(١) التعليم : ففي موضوع البرامج الدراسية وتقوية الناحية المهنية والحرفية منها ، فإني أؤكد على أهمية التوصية فيما يتعلق في إدخال هذه المواد الحرفية والمهنية في جميع المناهج بدءاً من مرحلة التعليم الأولى ، وذلك تعويداً للناشئة نحو التخصص المهني ، وإذا ما أردنا تطوير تعليمنا في هذا المجال فإن ذلك يتطلب إنشاء معاهد ذات مستوى عالي للتدريب على الحرف التي يتطلبها السوق وكفاءة كمعهد البوليتكنيك ، بل ربما إنشاء العديد من هذه المعاهد لتستوعب الأعداد الكبيرة من الحرفيين المتقدمين وبمكس ذلك فإن طلابنا إذا ما حددت عليهم امكانيات الدراسات التكنولوجية العلمية فإنهم قد يتوجهون إلى الجامعات في الخارج مما سيؤدي إلى خروج جزء كبير من الدخل القومي إلى خارج البلاد حتى العمال العاديين يجب العمل على ألا يمارسوا للمهن إلا بعد تدريبهم في مراكز التدريب المهني وحصولهم على شهادة تثبت ذلك من خلال الضريبة الإضافية المخصصة لها فإني لا أؤيد رفع الدعم عن الجامعات لأن الجامعات الأردنية أثبتت كفاءتها وكفاءة خريجها ومن الخطر تعريضها لرعاية غير مأمونة العواقب ، وإن توصية اللجنة بتوجيه الدعم لمستحقيه من الطلبة المحتاجين والمتفوقين فإن ذلك هو ما يحصل الآن حيث إن غالبية الطلاب حالياً يطبق عليهم بالتأكيد رفع قيمة الأقساط التعليمية التي تقاضاها الجامعة مما سيؤثر سلباً على جمهور كبير من ملتحي الجامعات الذين قد تقطع بهم سبل الوصول

والمعونة الوطنية ودائرة ضريبة الدخل وبعض القطاع الخاص مهمتها تفعيل نشاطات هذه الدوائر والتنسيق فيما بينهما والقيام بدور أكثر فاعلية في معالجة موضوع الفقر والبطالة من غير تعويد الناس الكسل وذل الاحسان وتفهم طبيعة المشكلات عند التطبيق العملي لتحقيق العدالة وتقليص البطالة وتخفيف غائلة الفقر .

وأخيراً سيدي الرئيس أوصي بالمرافقة على الموازنة .

أشكركم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة النائب الأول لرئيس المجلس :  
وعليكم السلام . شكراً سيدي ، الكلمة الآن للسيدة نائلة الرشدان .



السيدة نائلة الرشدان :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

حضرات الأعيان المحترمين

لقد حضرتت جانباً من اجتماعات

للعلم الأكاديمي الجامعي .

(٢) الادارة اللامركزية :

يرأني ان هذا الموضوع دقيق ومهم ويحتاج لكثير من العناية ومن الأفضل التمثيل بتطبيقها إلى حين انهاء هذا الموضوع حقه من دراسة عميقة ما أمكن وذلك من خلال الخطوات التالية :

- وضع تصور لما ستكون عليه الادارة اللامركزية .

- وضع تشريعات مناسبة .

- تعديل التشريعات الحالية التي تتعارض مع هذا التصور .

- تدريب الكوادر التي ستقوم بالعمل في المحافظات كي تستطيع تنفيذ هذا التصور ووضع خطة لما ستؤول اليه الكوادر الموجودة في المركز .

وحتى تتم هذه الخطوات ويدرس ترابطها مع الوزارات المعنية بشكل دقيق فلعله من الأفضل الترتيب بالتنفيذ وما ذلك إلا رغبة في ان رغبة في النجاح التجربة من خلال حسن الاستعداد لها .

(٣) أما بالنسبة لموازنات المؤسسات العامة فإني أرى ضرورة ان تكون موازنة الدولة شاملة لموازنات المؤسسات العامة والا يكتفي بأن تتضمن الموازنة العامة فقط مقدار الدعم المقدم من الدولة إلى كل من هذه المؤسسات ، فهي بالنهاية مؤسسات رسمية لا بد من خضوعها للرقابة البرلمانية .

(٤) الجهاز القضائي :

نظراً لما يتمتع به هذا الجهاز من أهمية فإني أرى ان يتم دعم الجهاز القضائي بالكفاءات العلمية والتميزه ، وتحسين اوضاع العاملين فيه .

(٥) الزراعة :

ان مشكلة الزراعة في البلاد خاصة في وادي الاردن مشكلة كبيرة جداً وعويصة ، ومعالجتها تحتاج لكثير من الجهد والدراسة ، وإني اعتقد ان الحل الأمثل يكون بدعم وتشجيع وتفعيل دور اتحاد المزارعين في وادي الأردن والذي أقيم لغرض مساعدة المزارعين في تأمين الآليات التي يحتاجونها ، وبالتالي فقد أوجدت فكرة اتحاد المزارعين لتقوم مقام الملكيات الزراعية الكبيرة في تأمين اقتصاد يستفيد من الحجم ، وحماية المزارعين من احتكار تجار المستلزمات الزراعية واحتكار الوسطاء .

وأما الاختناقات الزراعية وكذلك التدهور في نوعية التربة يمكن معالجتها بشكل فعال من خلال النمط الزراعي الذي يجب فرضه على المزارعين حتى لا تؤدي الزراعة غير المقيدة إلى اختناقات في التسويق أو حصول مشاكل في التربة ، ولا يمكن النجاح للنمط الزراعي الا بشراء الناتج وتسويقه ، والمزارع الذي يقبل ان يزرع ما تطلبه منه يتوقع منك ان تضمن له المحصول .

والتي اذا أدهر إلى دعم اتحاد المزارعين أرى ان دعمه ليس بالضخامة المالية التي يتخيلها البعض لأن الرأسمال اللازم هو لشراء نتاج عروة واحدة من الانتاج ثم يباع وتستعمل المبالغ للمروآت الأخرى من خلال اتحاد

هكذا اجتهت المحلل

بمراجعة إلى تعديل وقانون الأحوال المدنية .  
وأمل أن تحظى معالجتها باهتمام المسؤولين وهم  
ما فتروا يبدون حرصهم على ذلك والسلام  
عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة النائب الأول لرئيس المجلس :  
شكراً سيدي ، الكلمة الآن للسيد ذوقان  
الهنداوي .



السيد ذوقان الهنداوي :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

حضرات الزملاء الكرام

إذا كانت إحدى تعريفات الموازنة الأكثر  
قبولاً هي أن الموازنة ترجمة رقمية لسياسات  
الدولة المتعددة ، وبما أن الرقم على الرغم من  
امكان اختلاف وجهات النظر حوله انفاقاً بما  
إن الرقم محدودة إمكانياته ومحصورة منابعه  
ومصادره ، وبما أن سياسات الدولة في الميادين  
الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من  
المجالات واضحة ومحددة وبينها خطاب معالي  
وزير المالية الذي قدم به الموازنة بشمولية وتحديد

المزارعين وإذا أمنا دعمه مالياً وسياسياً فأننا  
نستطيع تطبيق أغلب السياسات الزراعية المفيدة  
مثل تطبيق الأساليب العلمية ، وتقديم  
الاحتياجات الزراعية بكلفة معقولة وتسهيل  
التسويق وتجميع الفوائد من معظم المؤسسات  
المتخصصة والتي هي في الميدان في خدمة  
الزراعة بشكل متفرق قليل الفاعلية .

(٦) المرأة :

التي أثنى على ما جاء في تقرير اللجنة  
المالية والتوصية المتعلقة بالمرأة حيث جاء فيها  
ضرورة التأكيد على تبني الدولة لبرنامج شامل  
يتناول :

أولاً : تأمين حقوقها الدستورية في المساواة .

وثانياً : برنامج مواز لتوعيتها بحقوقها .

وأضيف أيضاً توعية المجتمع بحقوق المرأة .

وحيث أن الحكومة أقرت الاستراتيجية  
والتي جاءت نتيجة دراسات وابحاث ولدراسات  
امتدت لفترة زمنية كافية ، فإنني أأمل أن تعمل  
الحكومة بشكل خفي لتتفقد هذه المقررات  
التي صادقت عليها ، وإن يتم ذلك بالقرب  
العاجل خلال هذا العام ، ولعل من المفيد  
التذكير أنه تم وضع مشاريع لقانوني العمل  
والأحوال الشخصية ، وأمل أن ترى هذه  
التشريعات طريقها إلى النور قريباً .

وأضيف أن هناك مجموعة لا بأس بها  
من التشريعات التي تحتاج إلى تعديل لتأمين  
الحقوق الدستورية للمرأة تحقيقاً للديمقراطية  
كقانون القواعد المدني والعسكري والطمان  
الاجتماعي وقوانين النقابات ونظام التأمين  
الصحي والذي تم تعديله جريلاً لا يزال أيضاً

الظروف والأعمال التي أشار إليها بيان الحكومة  
في نهاية ، أعوام الخطة الاجتماعية بضمن  
والاقتصادية وهذا إذا قدر لهذه الظروف  
والاعمال أن تتحقق لأن المعوقات كثيرة كما  
نعلم أن مؤسسة الضمان الاجتماعي كما تعلم  
ليست مؤسسة للضمان الاجتماعي بل هي  
مؤسسة ادخار للعاملين الذين لا يتسبون إلى  
وظائف الدولة المصنفة .

وزراعة العمل يجب أن تتطور إلى وزارة  
تشغيل بكل ما في هذه الكلمة من معنى  
وصندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية  
والتشغيل ومؤسسة التدريب المهني يجب أن  
تتطور مقاميهما وأهدافهما لتشكلا ضماناً  
اجتماعياً حقيقياً بالإضافة إلى الأهداف  
المرسومة لهذه الصناديق أن موازنات وزارة  
العمل وصندوق المعونة الوطنية وصندوق  
التنمية والتشغيل ومؤسسة التدريب المهني  
تبلغ عشرات الملايين فالمشكلة لا تكمن إذن في  
توفير المال الكافي للضمان الاجتماعي الحقيقي  
بل تكمن في مفهوم أسلوب تحقيق هذا  
الضمان التي أرى أن يعاد النظر في هذه  
المؤسسات جميعها مروراً بوزارة العمل ومروراً  
بصناديق المعونة والتشغيل وانتهاءً بمؤسسة  
التدريب المهني بحيث تدمج جميعها في  
مؤسسة واحدة وزارة أو غير وزارة يكون عملها  
التشغيل والائتماء والتدريب وتوفير الضمان  
الاجتماعي لشريحة الفقراء والمساكين عن  
العمل إلى أن تتوفر لهم فرص للعمل ومصادر  
للدخل .

التي ادعوى الحكومة إلى عدم الانتظار  
لتفعيل الاقتراحات التي أوضحتها في بيانها  
لمعالجة الفقر والبطالة لأننا إذا اغمضنا عيوننا

ووضوح وشكل يتطابق مع ثوابت هذا البلد  
وتطلعاته فأننا نجد انفسنا نتفق بشكل عام ،  
ورغم بعض الملاحظات هنا وهناك ، مع ما ورد  
في مشروع قانون الموازنة ونوافق عليه لأننا نتفق  
ونوافق على جميع التوجهات والمنطلقات  
والتركيزات والأهداف التي سعت أرقام الموازنة  
لتحقيقها .

ولكنني ، ورغم ذلك فأنني أجد نفسي  
مضطراً للتركيز على قضية رئيسية تقلقنا  
جميعنا وتعرضت لها الحكومة في خطاب  
الموازنة وهي قضية « الفقر والبطالة » ، داعياً  
الحكومة إلى البدء بمعالجتها معالجة فورية  
وجارية بحيث لا تصبح هذه القضية قبلية  
موقوتة يمكن أن تنفجر في أي وقت لا لتهدد  
أمننا الاجتماعي فحسب بل لتقوض أمننا  
السياسي وتهدد ثباته واستقراره أن النسب التي  
ذكرها بيان معالي وزير المالية للبطالة والفقر بما  
يساوي ١٣٪ و ١٦٪ بالتوالي لبيان حجم هذه  
المشكلة من جهة ، وبشير إلى أن هذه النسب  
إذا لم تعالج بعقلية جريئة ابتدعية فإنها ستبقى  
مصدر قلق وخطر بعد أن قيل يكاد الفقر أن  
يكون كفرة .

التي أوافق على الوسائل التي رسمتها  
الحكومة في بيانها وفي مشروع قانون الموازنة  
لحل هاتين المشكلتين في نهاية أعوام الخطة  
الاجتماعية والاقتصادية للسنتين الخمسة القادمة  
ولكن السؤال الكبير الذي يثور : إلى أن تتحقق  
تلك الأهداف في نهاية مدة الخطة ماذا يجب  
أن نفعل لمعالجة هذه المشكلة الكبيرة الخطيرة  
التي اقترح على الحكومة بأن تتبنى خطة  
للضمان الاجتماعي عيشاً لكل عاطل عن  
العمل بسبب عجزه أو فقره إلى أن تتوفر

تكنولوجيا العمل



عن هاتين المشكلتين فانا قد لا نفتحها الا على وضع قد لا يسر ولا يرضي .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس :  
شكراً سيدي ، اخيراً وليس آخراً الكلمة للسيدة ليلي شرف .



السيدة ليلي شرف :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيدي الرئيس ،

نسعدكم مواطنين . عندما نجد الموازنة العامة تقرب من القضاء على المعجز ، ونطمئن عندما نشهد كيف استطعنا ، كشعب وكحكومات متعاقبة ، ان نواجه الازمة الحادة . التي وقعنا فيها قبل حوالي خمس سنوات ، وكادت توصلنا الى حد الانهيار الاقتصادي والقدي ، وتفاقمت مع حرب الخليج ومضاعفاتها . ومع ان عملية الانقاذ قد سببت ، ولا تزال الضيق والالام والتضحيات الكبيرة لمعظم فئات شعبنا ، فقد استطعنا باذن الله ان نضع النسيان على المسار الصحيح بنوام

في سياساتنا القدي او في التوجه نحو مرحلة جديدة من التنمية والازدهار عسى ان تبدأ ثمارها بالمعطاء القريب ، لكي ترفع المعاناة عن مجتمعنا وتعدنا لمواجهة العالم الجديد ومعطياته بادواته واسلحته .

لكن الاجهاز على الصعيد المالي والاقتصادي البحث لا يكفي بل انه قد لا يصمد اذا لم يدعمه الجاز في مجالات العناصر الاساسية للمساندة للعملية التنموية الشاملة والتي تترك اثارها بالتالي على الارقام والموازنات . وسأعرض هنا لبعض منها فقط :

سيدي الرئيس :

لقد واجه الاردن منذ نشأة تاريخه الحديث تحديات كبرى في عمليات التنمية تصدى لها بنجاح يكاد يقارب المعجزات برغم شح الموارد ومضاعفات الحروب وضغوط التفاعلات السياسية . ولكنه اليوم يواجه تحديا اعظم لعله التحدي المصيري الاكبر ونحن نقف على ابواب عملية تسوية لصراعنا مع اسرائيل ، كما نواجه علما جديدا في تركيبته وادوات التنافس والتفوق فيه ، وهذان امران يشكلان تحديا مصيريا خطيرا لا نعرف ابعاده بعد لبلد كبلدنا صغير في حجمه وقصير في ثرواته الطبيعية ، ولكن وبزراعة الله غني بثرواته الانسانية . لذلك كان علينا كما ذكر تقرير اللجنة المالية ان نضع في طليعة اولوياتنا تنمية القوى البشرية دعامة لنمو الاقتصاد والمالي ولمسيرة التنمية ودعامة ايضا لمجتمعنا الحضاري والانساني وسبل بقائه في عالم التنافس والتسابق المفتوح الذي نواجهه .

لقد اشارت دراسات خطة التنمية الى

ان من بين العوامل التي ساهمت باحداث الاختلالات الهيكلية كان واقتبس « تدني مستوى الانتاج والانتاجية وتدني مستوى الكفاءة الادارية والمالية للمؤسسات العامة » انتهى الاقتباس وهذا مؤشر خطير على محدودية تدريب القوى البشرية وعدم قدرتها على الارتقاء الى مستوى التحدي الذي تفرضه عمليات التنمية .

لقد اعتمدت دول اسيا الشرقية التي حققت القفزة الاقتصادية او ما سمي بالاعجوبة الاسيوية الشرقية في العقدين الاخيرين على اسس محددة لاختراقها الحواجز والعقبات والانطلاق في التنمية الاقتصادية - الاجتماعية وكان في طليعة هذه الاسس العناية الفائقة بالقوى البشرية واهم عناصرها التعليم الذي رصدت له اعلى نسب في موازناتها واعادت هيكلته واساليبه وتوجهاته . ونحن اليوم نقف على ابواب قفزة اقتصادية يجب ان نحققها اذا اردنا التنافس في هذا العالم الجديد ونأمل ان تأتي لنا ظروفها مع نهاية برنامج التصحيح ، ولكن مخرجات نظامنا التعليمي على جميع المستويات وفي جميع المراحل لا تبشر بان القوى البشرية في بلدنا سوف تكون قادرة على التعامل مع التحدي الكبير الذي سيواجهنا نحن لا نزال نركز على تلقين المعرفة تلقيناً في عصر توسع المعرفة وتقدمها وتسارعها وتغيرها يوماً بعد يوم . علينا ان نغير مقاربتنا لاساليب التعليم وغاياته ليس فقط بما اخلنا نطالب به من ادخال التكنولوجيا الى التعليم كما ورد في تقرير اللجنة المالية ، بل في جعل التعليم يركز على القدرة على استخراج المعرفة وتجميعها ومنعاجتها ومعرفة مصادرها وملاحقتها وفي

تطوير العقلية العلمية في البحث والتحليل والدراسة واصدار الاحكام وتائجها ، وفي تطوير العقل المحلل الناقد الذي يستطيع الاختيار والمفاضلة بعلمية وتجرد ودقة وتنمية القدرة على حل المشاكل والقدرة على المبادرة والابداع وهذا كله لا يفعله نظامنا التعليمي الحالي ابداً . اضف الى ذلك ان طليتنا لا يتقنون حتى آلية تلقي المعرفة ونقلها وهي اللغات ، سواء لغيرهم الام او اية لغة اجنبية غنية بمصادر العلوم ، وهذا نقص اساسي ومرعب في تعليمنا .

لقد درجنا على قياس درجة عنايتنا بالتعليم بالارقام والاحصاءات وقد ان لنا ان نقيمه بالقدرة على تأدية الغايات المطلوبة منه بالاضافة الى رسالته الاخلاقية والروحية ، والا فقدنا قدرتنا التنافسية في اقتصاد عالمي مفتوح واضعنا فرصتنا في تنمية شاملة فاعلة ناجمة قابلة للحياة .

اليوم الآخر لتنمية القوى البشرية هو المرأة والانساح في المجال امامها لتلعب دورها الكامل في عملية التنمية الشاملة وذلك كما ذكر تقرير اللجنة المالية في اعطائها حقها الدستوري في الفرص المتكافئة ، وفي الاخذ بعين الاعتبار في التشريعات كما في الممارسات دورها المزيج في المجتمع والوطن من جهة ، ودورها المركزي في الاسرة من جهة اخرى ، فالطائر لا يمكن ان يحلق بجناح واحد واليد الواحدة لا تصفق وحدها ، وهكذا المجتمعات ، ان مزجة الاحالات على التقاعد التي قامت بها الحكومة بين صفوف النساء واهص بالذكر وزارة التنمية الاجتماعية والى حد ما ووزارة الصحة وغيرها لا تبشر بالخير وتؤشر على التمييز السلبي الذي تشعر به

تعزيز التنمية البشرية

نساؤنا العاملات في جهاز الدولة المريض .

البعد الثالث في قواعد بناء القوى البشرية من أجل خدمة عملية التنمية الشاملة هو البعد السكاني وتنظيمه . فمشكلة السكان في العالم كله لم تعد مسألة يمكن أن تترك بلا عناية . والعناية بهذه القضية الحيوية تقتضي السعي لما أصبح يعرف بمعادلة السكان والموارد ، لكي تستطيع التنمية ومخرجاتها أن تصل إلى جميع السكان بمستويات مقبولة في نوعية الحياة الكريمة للإنسان . فالبعد السكاني إذا تفاقم ستكون كله آثاره المدمرة على عمليات التنمية اقتصاديا واجتماعيا مهما بلغت حيثيتها وديناميكتها واشتد نشاطها .

سيدي الرئيس ، الاخوة الزملاء :

إن البيئة السليمة هي من أهم الدعامات المساندة لآلة عملية تنمية اقتصادية واجتماعية . إن التنمية المستمرة أو ما يسمى بالتنمية القابلة للاستمرار أو التنمية المستدامة لا يمكن أن تكون إلا إذا اعتدنا البعد البيئي كأساس للتنمية أو ازعم سيدي الرئيس أننا لم نأخذ البعد البيئي في خططنا التنموية بالجديّة اللازمة . بعد ، بالرغم من وضعنا لاستراتيجية بيئية كاملة وبالرغم من رفع شعار البيئة في كل مناسبة . هذا أمر إذا كان ضروريا بالنسبة لجميع بلدان العالم فإنه بالنسبة لنا حيوي وخطير . فنحن بلاد البيئة الهشة والموارد الطبيعية المحدودة والمياه الشحيحة . نحن بحاجة إلى سياسة لاستعمال الأراضي وخطط للمحافظة على الأراضي الزراعية الخصبة التي تضيع تحت أساسات مشاريع الإسكان والصناعة . نحن بحاجة إلى العناية الجدية بالتحريش لحماية التربة من الانجراف ولايقاب مخاطر زحف

الصحراء وتغيير طبيعة الجو الجافة شيئا فشيئا . إن جهودنا في هذا المجال وإن كانت قد تكثفت في السنوات الأخيرة إلا أنها لا تزال غير كافية ، خاصة في المراحل اللاحقة لعملية الزراعة ، في مرحلة حماية الغابات من الميث والاعتداء ، والعناية بالأشجار حتى يشتد عودها .

ونحن بحاجة إلى كل الاهتمام بموضوع التلوث : تلوث المياه الشرب والتلوث الهوائي وتلوث التربة . نحن لا نزال في بداية الطريق في التصنيع ومع ذلك فقد اخذنا نشعر بأثار التلوث في نهر الزرقاء في سد الملك طلال وفي الهواء ، ولا اعتقد أن أحدا منا لم يلاحظ تفاقم مشكلة عوادم السيارات مثلا التي تنفث الغازات السامة وخاصة الرصاص الموجود في الوقود في شوارعنا وأحيائنا أو التلوث الذي تسببه عملية تحميل القوسفات في مياه العتبة وهوائها ونحن بحاجة إلى النظر الجدي في تلوث التربة الزراعية ومخاطر المبيدات وسوء استعمالها والتي تشكل منها منذ سنوات . إن المثل القاتل : درهم وقاية خير من قنطار علاج لا يصح في مجال أكثر من صحته في مجال البيئة وخاصة في مشكلة التلوث لأن القضاء عليها سينعكس في الإنفاق الهائل الذي قد لا نستطيع موازنتنا تحمله ، وفي الآثار على صحة المواطنين جميعا وفي الاتفاق المترقب على ذلك ، وفي مستوى السياحة وتوحيها ، وفي التأثير في الباب والحيوان مصادر حياة المجتمع . لقد سبقنا إلى المائدة : من التلوث وعملية القضاء عليه دول أكثر منا تصنيما واخفى منا موارد وكادت تعجز عن إنقاذ نفسها بسبب صعوبة المشكلة وكلفتها الباهظة . فهل نتعلم درسنا من تجاربها ، ونعالج مشكلة التلوث وهي

ما زالت في بدايتها ، قبل أن تتفاقم .

دولة الرئيس :

تحدث تقرير اللجنة المالية عن أهمية الإصلاح الإداري ، وتحدثت الحكومة عنه في أكثر من مناسبة ، وتحدثت عنه حكومات سابقة وقيل فيه كل ما يجب أن يقال وطرح الحلول ناجحة والنظريات المجربة ولا مجال للقول فيه أكثر مما قيل . ومع ذلك فإن الأداء الإداري لا يزال يرواح مكانه في معظم المجالات ولا تزال الاختناقات والعقبات تعطل الانسياب الطبيعي لمعاملات الناس والمؤسسات ، لذلك علينا أن نتحرك بسرعة في التطبيق العلمي المتكامل لبرامج الإصلاح الإداري مدعوما بتنمية القوى البشرية وبرامج التدريب المستعجلة منها وطويلة الأمد والأناض الضحية الأولى ستكون خططنا التنموية وبرامج تصحيحنا الاقتصادي ونوعية حياة مجتمعنا .

بقي حانب أخير أريد أن أشير إليه وهو أنه في أية عملية تنمية اقتصادية اجتماعية ناجحة وفي البلاد الديمقراطية لا بد من استفار المجتمع المدني لخدمة هذه العملية والمشاركة فيها . والمنظمات غير الحكومية في المجتمعات المتطورة تحمل عبئا كبيرا عن كامل الدولة في العديد من المجالات . ونحن في الأردن نخطونا في هذا المجال خطوات واسعة ولكننا بحاجة إلى التناغم والتعاون بين المنظمات غير الحكومية والحكومات ، نحن في الأردن بحاجة إلى اعتراف أكبر من الحكومة بدور هذه المنظمات والمؤسسات والجمعيات في سد الفراغ الذي لا يمكن أن تسده الجهات الرسمية وأن تصل إلى لغات ومناطق ومجالات لا تستطيع الأجهزة ولا بد من الملاحظة هنا أن هنالك مؤسسات دولية بآلحه لا توجه دعمها للمادي والتقني إلا

أما المياه فأننا حتى الآن لم نرتفع في معالجة مشكلتها إلى مستوى التحدي الذي تفرضه ، فبالإضافة إلى التلوث هنالك العناية بمصادر المياه وتقليلها . لا يزال بناء السدود الترابية قاصرا عن الحاجة الملحة ، وهذه السدود غير مكلفة ماليا وتحتاج إلى حشد الجهود . وشبكات المياه في المدن الكبيرة تسرب كميات تكاد تساوي الكميات التي تصل إلى المستهلك ، ونحن نضخ من مصادر مياهنا أكثر من قدرتها على العطاء ونعرضها لخطر الجفاف . نحن بحاجة إلى سياسة مائية أشمل وأعم وأكثر تكاملا وأبعد تخطيطا من توفير نقطة المياه اليومية ومن العمل تحت ضغط الساعة الحالية ، بل نحن بحاجة إلى سياسة يئية تأخذ بعناصر الاستراتيجية الأردنية للبيئة بكاملها وتسرع في دراسة وإقرار التشريعات الموجودة حاليا وتضع ما يتوجب من تشريعات جديدة للعقاب والثواب ، لتشجيع والردع . نحن بحاجة إلى سياسة تؤكد على البحث العلمي في مجالات البيئة المختلفة ، وفي هذا المجال لا بد من ذكر الجهود الثمرة التي تقوم بها الجمعية العمالية الملكية في مجال استخدام الطاقة العمالية المستعمرة وغير الملونة ، الطاقة الشمسية والهوائية . مثل هذه الدراسات والأبحاث والتجارب يجب تمويلها وتشجيعها وتطويرها لأنها تطرح بدائل للطاقة غير مكلفة ، متجددة ونظيفة ، ولأن ذلك سيمكن إنجازها في كلفة صناعية وزراعية وفي أرقام موزانائنا . كل هذا إن يكون في مجال البيئة ألا إذا وجدت الإرادة السياسية ، وهذا قرار يمكن وعاجل تطالب به بشده .

دولة الرئيس



الى المنظمات غير الحكومية وحدها ، ويمكن ان تستفيد مؤسساتنا الاهلية من ذلك في استقطاب الاموال والتقنيات والاساليب الحديثة لخدمة عملية التنمية وحمل العبء عن الحكومة وعن الموازنة .

سيدي الرئيس :

واخيرا وليس اخراً أود ان اؤيد تقرير اللجنة المالية وان اتوجه اليها بالشكر الجزيل على دراستها المفصلة للموازنة ارقاما وفلسفة ومنطلقات وسياسات .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة النائب الاول لرئيس المجلس :

شكراً سيدي ، السيد المقرر هل لديكم اي تعقيب ؟

السيد المقرر : ليس لدي سوى أن اشكر الذين ابدوا ملاحظاتهم وشكراً سيدي .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس :

وفي هذا يكون المجلس الكريم قد فرغ من مناقشة تقرير اللجنة المالية ومشروع قانون الموازنة العامة ، الكلمة الآن للسيد وزير المالية .

معالي وزير المالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

اصحاب الدولة والسماحة والمعالي والسعادة الاعيان المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،  
 انه ليستغفري ويشرفني ان اتقدم من

مجلسكم الكريم واللجنة المالية ممثلة بمقررها واعضاءها بجزيل الشكر وعظيم الامتنان وكل التقدير على الجهود الحثيرة التي بذلت في مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٤ . وأود ان اقدر هنا تقرير اللجنة الكريمة الذي تصف بعنق التحليل ، وبعد النظر وشمولية الرؤية وروح المسؤولية والالتزام والمعرفة الكاملة بالتطورات الاقتصادية والسياسية العالية والقومية والوطنية واتمسكاتها على الوضع الاقتصادي الوطني ، اخذة بعين الاعتبار مختلف الابعاد وجميع القضايا التي تهم الوطن والمواطن .

ولا يفوتني في هذا المجال الا ان اتقدم بكل الشكر والتقدير والعرفان الى حضرات السادة اعضاء المجلس الكريم على ما ابدوه من ملاحظات وتوصيات قيمة ، ستكون وتقرير اللجنة المالية الكريمة موضع اهتمام الحكومة وعنايتها في رسم سياساتها المختلفة ، وتوجيهها نحوه الاهداف الوطنية التي تسعى معا لتحقيقها ، ليبقى الاردن دوما حصينا متيناً بقيادةه الرائده الحكيمة وشعبه الوفي الصبور .

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

ان الاتفاق بين السلطين التشريعية والتنفيذية اساسي لتعزيز قدرتنا على سلامة توجهات السياسات الاقتصادية الاردنية في المرحلة الراهنة لمعالجة الاختلالات الهيكلية ، وتعزيز الاعتماد على الذات ، وتقديم الصيغ التكاملية التي تحفظ الهوية والمصالح العربية ، في ضوء الانفتاح العالمي والمشاركة الفاعلة في صنع الخريطة الاقتصادية الإقليمية ، وتنمية

الاجمالي لعام ١٩٩٣ مقابل حوالي ١٨٢ % لعام ١٩٩١ بالإضافة الى تخفيف عبئها بشكل كبير .

٧- ضبط الاستهلاك الكلي وتخفيضه كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي مع المحافظة على نسبة الاستثمار وزيادتها بشكل تدريجي .

٨- تخفيض معدلات البطالة والفقر خلال عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ .

٩- استمرار تبني سياسات التصحيح النقدي وتحرير اسعار الفائدة وتطوير الادوات النقدية الصالحة للتداول واحداث عمليات السوق المفتوحة .

١٠- الاستمرار في اجراء التصحيح الهيكلي لكل من قطاعي الطاقة والمياه بهدف تخفيض الكلفة وترشيد الاستهلاك والحد من الفاقد والضبايع ورفع مستوى الاداء في هذين القطاعين ومعالجة اوضاعهما الادارية والمالية .

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

توافق الحكومة اللجنة المالية لمجلسكم الكريم لهما ذهبت اليه في تقريرها ، خاصة في مجال ضرورة تعزيز الاعتماد على الذات وضبط الانفاق الحكومي وزيادة الإيرادات المحلية وزيادة الادخار وتشجيع الاستثمار وتحرير القيود على التجارة الخارجية ، والتوسع في منح الحوافز لتوسيع قاعدة الصناعات التصديرية السلعية والخدمات ، والاصلاح الضريبي الشامل والاستمرار في تخفيض حجم المديونية الخارجية والمساهمة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر .

قدردنا على اجتهاد رؤوس الاموال الخارجية لمواجهة الاستثمارات الكبيرة المطلوبة للمشاريع المشتركة . كل ذلك يشكل اجماعاً وطنياً وقومياً على ان الاقتصاد يسير في الاتجاه الصحيح لارضاء القواعد السليمة التي تضمن نجاح عملية التصحيح الاقتصادي ، وتحقيق النمو الصحي المتوازن الذي يسهم بشكل فاعل في معالجة جميع الاختلالات ويخفف من حدة البطالة والفقر في المجتمع الاردني . ويتضح ذلك جلياً من النتائج التي تم تحقيقها خلال السنوات القليلة الماضية والمتجسدة بما يلي:-

١- معاودة زخم النمو في الاقتصاد الوطني بنسب جيدة اذ بلغت نسبة النمو الحقيقي ما يزيد على ١١% عام ١٩٩٢ وبحدود ٦% عام ١٩٩٣ .

٢- النجاح في تخفيض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من حوالي ٢٥% عام ١٩٨٩ الى ٦,٤% عام ١٩٩٣ .

٣- بناء احتياطات المملكة من العملات الاجنبية بشكل ساهم في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الاردني .

٤- المحافظة على استقرار مستوى الاسعار وضبطها لتبقى الزيادة بحدود ٤,٥% فقط سنوياً .

٥- تخفيض عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات ليصل الى ما نسبته ١,٤% من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٣ .

٦- تخفيض حجم المديونية الخارجية لتصل نسبته الى حوالي ١١٧% من الناتج المحلي

هكذا عينه الأصول

## دولة الرئيس

## حضرات الاعيان المحترمين

لقد جاءت اهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية متطابقة ومنسجمة مع اهداف برنامج التصحيح الاقتصادي والاجتماعي ، نتيجة للتقدير الموضوعي لقدرة الاردن على تلبية حاجاته المحلية والخارجية في اطار متوازن في ظل الظروف الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية ، وقد تمكن الاردن بفضل تبنيه برامج التصحيح الاقتصادي والاجتماعي منذ عام ١٩٨٩ ، من تعبئة الدعم الواسع من المجتمع الدولي مما مكنته من تحقيق اهدافه المرسومة ، على الرغم من الآثار السلبية لازمة الخليج وتداعياتها .

وقد جاءت برامج التصحيح الاقتصادي والخطة الاقتصادية والاجتماعية لمعالجة الاختلالات الهيكلية وتحقيق الاهداف الوطنية الرئيسية من خلال تبني حزمة من السياسات والاجراءات لمختلف القطاعات على النحو التالي : -

## اولا : السياسات المالية :

تركز السياسات المالية على تخفيض عجز الموازنة بشكل تدريجي ليصل الى ٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي خلال عام ١٩٩٤ ، وإلى حوالي ٢٪ عام ١٩٩٨ ، ولتحقيق ذلك رسمت الحكومة خطتها في هذا المجال على النحو التالي :

١- الاستمرار في تخفيض نسبة النفقات الجارية إلى الناتج المحلي الاجمالي من حوالي ٢٩٪ لعام ١٩٩٤ إلى حوالي ٢٦٪ عام

١٩٩٨ ، مع التأكيد على تخفيض النفقات غير المنتجة وتحسين الاداء ورفع كفاءته .

٢- الاستمرار في تبني سياسة الاعتماد على الذات بحيث تتمكن الإيرادات المحلية من تغطية كامل النفقات الجارية والرأسمالية .

٣- ترشيد الدعم الحكومي للمواد التموينية وتوجيهه إلى مستحقيه ، من خلال معالجة التشوهات في الدعم المتمثلة بالتهريب ، وخلق سوق سوداء وكذلك معالجة اختلالات الدعم في كل من الاعلاف والحليب والقمح .

٤- التأكيد على تحديث التشريعات المالية لاحداث اصلاح ضريبي شامل ، لتحسين كفاءة نظام الضرائب وتحسين وسائل الجباية وتوحيد الضرائب المتعددة وتحقيق العدالة الاجتماعية . وفي هذا المجال عمدت الحكومة إلى اتخاذ الاجراءات التالية :

أ) مراجعة شاملة للتشريعات الضريبية والمالية بهدف تبسيط الاجراءات وتوحيد الضرائب وتحقيق الانسجام بينها والتخفيف من الاعباء التي يتحملها المواطن وتستشمل هذه المراجعة كلا من قانون ضريبة الدخل ، قانون الجمارك ، قانون المناطق الحرة ، كل ذلك بما يخدم زيادة الانتاج المحلي وتشجيع الاستثمار العربي والاجنبي ، والحفاظ على موارد كافية لتمويل الاستثمار الحكومي . وستعمل الحكومة على تقديم هذه التعديلات كحزمة متكاملة إلى مجلسكم الكريم في اقرب وقت ممكن .

ب) قامت الحكومة بدراسة مستفيضة لضريبة الاستهلاك التي تبلغ نسبتها ما بين ( ١٠٪ ) و ( ٦٠٪ ) والتي تطبق على عدد كبير من السلع

الوطنية باعقائها كليا من ضريبة المبيعات .

٦- تطبيق الرقابة الدفترية على المصانع المحلية بدلا من الرقابة المباشرة المتمثلة بوجود موظفي الجمارك في المصانع كما هو معمول به حاليا . وهو كما قلت ( ٢٠٠ ) الف .

٧- تحصيل هذه الضريبة في المرحلة الاولى من المستورد مباشرة ومن المنتج المحلي اذا ما بلغ حجم مبيعاته حد التسجيل .

٨- اعفاء جميع المواد الغذائية والمتوجات الصيدلانية والمعدات والماكينات المخصصة للإنتاج ، والكتب والمجلات والصحف والاسمدة ولوازم الاشعة والمبيدات الحشرية والمطهرات من هذه الضريبة بالإضافة إلى اعفاء الخدمات المالية والتعليمية والطبية والنقل العام وبالتالي فإن هذه الضريبة تساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية من حيث ان الذي يستهلك اكثر هو الذي يدفع هذه الضريبة .

٩- المحافظة على حماية الصناعة الوطنية بنسب تتراوح ما بين ( ٣٠٪ - ٥٠٪ ) دعما للإنتاج المحلي والاستثمار الوطني .

هذا وسيتم رفع مشروع هذا القانون إلى مجلس الأمة الكريم بعد اقراره من مجلس الوزراء المقرر .

٥- الاستمرار في اتخاذ كافة الاجراءات الممكنة لتخفيف حجم المديونية الخارجية واعمالها بكل الوسائل المتاحة سواء من خلال شراء الديون او تحويلها إلى منح او إلغاء بعضها او إعادة الجدولة بما سينعكس ايجابيا على توجيه الموارد المتاحة نحو التنمية المحلية وزيادة الانتاج وذلك نظرا لارتفاع حجم هذه المديونية

والخدمات ومن ضمنها سلع أساسية منذ عام ١٩٨٩ وقد بلغت هذه السلع ١٠٦ سلع في ضوء ذلك قررت الحكومة استبدال هذه الضريبة بضريبة أكثر عدالة وأوسع قاعدة وائسر تطبيقا هي الضريبة العامة على المبيعات وذلك كجزء من السياسات التصحيحية ضمن برنامج اصلاح شامل يتضمن حزمة من التشريعات المالية والنقدية . وقد تم وضع مشروع قانون لهذه الضريبة مراعيًا ما يلي :-

١- إلغاء قانون الضريبة على الاستهلاك ليصبح هذا القانون بدلا عنه ، قانون للمبيعات يصبح بدلا عن قانون الاستهلاك .

٢- تخفيض نسبة الضريبة ليصبح حددا الاعلى ( ٢٠٪ ) فقط بدل ٦٠٪ يعني ١٠ - ٢٠٪ بدل من ١٠ - ٦٠٪ .

٣- منع ازدواج الضريبي على السلع المستخدمة في الانتاج من خلال رد الضريبة على تلك السلع او حسمها من ضريبة المبيعات .

٤- اعفاء جميع اصحاب الاعمال الذين يقل حجم مبيعاتهم عن حد التسجيل البالغ ( ٢٠٠ ) الف دينار من التكليف الضريبي ولتقصد بحد التسجيل هو من يتجاوز مبيعاته فوق ( ٢٠٠ ) الف دينار أي يخضع من ما دون اجمالي مبيعاته فوق ( ٢٠٠ ) الف دينار أي لم يخضع اصحاب المصانع والحرف والتاجر الصغيره إلى هذه الضريبة .

٥- تشجيع الصناعات المحلية وزيادة الانتاج من خلال حسم الضريبة المستوفاة على مدخلات الانتاج عند استيفاء الضريبة على المنتج النهائي وكذلك تشجيع الصادرات



الناجم في الأصل عن ظروف خارجة عن إرادة هذا الوطن وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على تحمل أعبائها .

وقد عدت صباح هذا اليوم الساعة الثانية ، وأود أن أشير هنا بأن اجتماعاتنا مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان فيه إشارات واضحة ولأول مرة بأن هنالك توجه حقيقي للنظر إلى المديونية المرتفعة للمملكة بنظره خاصه وقد طالب دولة الرئيس في اجتماعاته بالتوجه الحقيقي إلى تخفيض هذه المديونية ، وكانت هنالك إشارات وإجابات تفيد بأن هنالك نية صادقة في هذا التوجه ولم يسبق للدول المانحة باعطاء خصم أو تخفيض للمديونية إلا لدولتين ، مصر للظروف المألوفة لديكم وبولندا وطبعاً بعض الدول الأقل نمواً ونأمل أن يكون الأردن له وضع مميز خاص وإن تنفيذ هذه الوعود في المستقبل القريب إن شاء الله .

٦- مراجعة وتقييم أداء بعض المؤسسات العامة والنشاطات الحكومية الأخرى بهدف توحيد ودمج المشابه منها وإلغاء غير الضروري والذي استنفد الخواصه التي أسس من أجلها ، مما سينعكس على تعظيم الاستفادة من الموارد المحدودة المتاحة وتخفيض كلفة الخدمات .

٧- مراجعة الدعم المباشر الذي تقدمه الحكومة إلى عدد من المؤسسات والهيئات العامة بحيث يتم وضع معايير لهذا الدعم وفق الأولويات مع التأكيد على تحسين أوضاع هذه المؤسسات من خلال إعادة النظر في سياساتها المختلفة بحيث تتمكن هذه المؤسسات من الاعتماد على إيراداتها الذاتية مع توجيه الدعم المقدم لها إلى جهات أخرى تستحق الدعم .

٨- إعادة النظر في التشريعات المختلفة التي نصت موادها على تخصيص بعض الإيرادات العامة خارج الموازنة العامة لدعم مؤسسات أو هيئات مستقلة ، ليتم دراسة ادخال جميع هذه الإيرادات إلى خزينة الدولة ، ومن ثم النظر في تخصيص الدعم الضروري لهذه المؤسسات والهيئات ضمن قانون الموازنة العامة وفق معايير مدروسة مما يحقق وحدة وشمولية الموازنة انسجاماً مع توجهات مجلسكم الكريم .

ثانياً: السياسات النقدية :

إن أهم ما تهدف إليه السياسة النقدية هو المحافظة على الاستقرار النقدي الداخلي والخارجي وتفعيل دور السوق النقدي وذلك من خلال تبني الحكومة للسياسات والإجراءات التالية :

١- الاستمرار في تبني سياسة مرنة لسعر صرف الدينار بربطه بسلة من العملات الأجنبية تعكس علاقة الأردن الاقتصادية مع العالم الخارجي الأمر الذي أدى إلى استقرار نسبي في سعر صرف الدينار الأردني .

٢- الاستمرار في تحرير نظام الصرف من خلال زيادة المبالغ المسموح للمقيمين بإخراجها من الدنانير الأردنية والعملات الأجنبية والسماح للبنوك المرخصة بإدارة محافظته بالعملات الأجنبية وتحقيق ذلك تم وضع مشروع قانون لانغام قانون مراقبة العملة السابق وتعديلاته بحيث يتم تحرير الحوالات الجارية بالكامل وكذلك الحوالات الرأسمالية لغير المقيمين مع العمل على تحرير الحوالات الرأسمالية للمقيمين بشكل تدريجي .

٣- العمل على زيادة بناء احتياطات المملكة

الاقتصادية والاجتماعية الوطنية بمعدل ( ٦٪ ) سنوياً بالأسعار الثابتة خلال سنوات البرنامج وذلك من خلال ما يلي :

١- دعم الاستثمار بشتى الوسائل بما في ذلك تعديل التشريعات المالية والضريبية وقانون تشجيع الاستثمار وقانون تنظيم الاستثمار العربي والأجنبي مع تهئية البيئة الحاضنة والمناخية للاستثمار بالحد من كثرة القيود والروتين وإيجاد نافذة موحدة للاستثمار من خلال تقليص عدد الجهات التي يضطر المستثمر لمراجعتها للحصول على التراخيص المطلوبة وذلك بهدف رفع نسبة الاستثمار لتكون بحدود ٢٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً على أقل تقدير ولتحقيق قفزة نوعية في الصادرات الوطنية .

٢- تنمية الادخار المحلي ليصل إلى حوالي ( ١١٪ ) من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ١٩٩٨ بتبني السياسات المالية والنقدية المذكورة سابقاً .

٣- العمل على تشجيع استثمار القطاع الخاص ليأخذ دوراً ريادياً أساسياً في التنمية مع التركيز على الانتاج الموجه للتصدير لتلافي صغر حجم السوق الأردنية وإيجاد صناعة قادرة على المنافسة من حيث الجودة والأسعار وتخفيض الفجوة بين المستوردات والصادرات .

٤- استمرار الحكومة في تنفيذ البنية التحتية الداعمة لتوسيع قاعدة الانتاج وتطويرها خاصة في مجال الطرق والاتصالات والكهرباء والمياه .

٥- الاستمرار في تبني السياسات والإجراءات التي تؤدي إلى تخفيض العجز في الحساب

من العملات الأجنبية لتكون كافية لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني من الخارج وبما يضمن المساهمة في استقرار سعر صرف الدينار .

٤- التوسع في استخدام أدوات مراقبة النقد غير المباشرة ( عمليات السوق المفتوحة ) كشهادات الإبداع وغيرها للتأثير الإيجابية المترتبة عن استخدامها في إدارة الائتمان المناسب للتنمية الاقتصادية والحد من الآثار التضخمية .

٥- تطوير قانون سوق عمان المالي وتوسيع عملياته لتشمل المعاملات الدولية .

٦- العمل على تحرير أسعار الفائدة التجارية مع الإبقاء على المعاملة التفضيلية للاقراض المخصص بهدف دعم الادخار المحلي وجذب تدفقات الأموال من الخارج وتوفير التمويل للاستثمار .

٧- تحسين وسائل الرقابة على البنوك وتفعيلها مع تحسين مستوى النظام المحاسبي وإدائه لدى الجهاز المصرفي مع الاستمرار في تحسين رؤوس أموال البنوك وفق المعايير الدولية .

٨- الاستمرار في ضبط الائتمان للمقدم للقطاع العام بهدف توجيه هذا الائتمان إلى الاستثمار في المشاريع الانتاجية من قبل القطاع الخاص كلما كان ذلك ممكناً لزيادة الانتاج والتصدير مع العمل على إنشاء مؤسسة لتأمين الردائع .

ثالثاً : السياسات الاقتصادية والاستثمارية :

أود أن أبين لمجلسكم الكريم بأن الحكومة ستعمل جاهدة على تحقيق النمو المستهدف في برنامج التضخيم الاقتصادي وخطة التنمية

الجاري بشكل تدريجي ليصل إلى ٧٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٤ وإلى حالة التوازن عام ١٩٩٧ .

٦- المحافظة على استقرار مستوى الأسعار لتكون الزيادة بحدود ( ٤٥٪ ) سنوياً خلال سنوات البرنامج .

٧- إيجاد المؤسسات القادرة والفاعلة على خدمة المنتج والمصدر والمستثمر على حد سواء . وانشاء مؤسسة لضمان الصادرات .

٨- لارشاد المستثمرين ومنع تكرار الاستثمار في المشاريع المتماثلة لا بد من توفير قاعدة معلوماتية كاملة في مختلف المجالات لمساعدة متخذي القرارات في القطاعين العام والخاص وتوفير المعلومات اللازمة للمستثمرين وإلغاء الأزدواجية أو تعدد مصادر المعلومات وتحقيق الانسجام بينها . وفي هذا المجال فقد تم تأسيس مركز المعلومات الوطني التابع للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا ، بهدف بناء نظام متكامل للمعلومات وإدارتها على المستوى الوطني يربط المراكز المجتمعة والمنشقة للمعلومات في القطاعين العام والخاص ضمن شبكة وطنية يمكن من خلالها الحصول على أحدث وأفضل المعلومات والمعارف الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ، وتطوير هذه المعلومات ومعالجتها بما يضمن انسيابها إلى المستفيدين ، الأمر الذي سيؤدي إلى رفع الكفاءة والفعالية الإدارية والتنظيمية ودعم الأنشطة العلمية والأنتاجية بمختلف أنواعها .

٩- العمل على منع الاختكار وحماية المستهلك والتوجه نحو عدم التدخل في الأسعار كلما كان التنافس ممكناً وكالاً .

١٠- تفعيل وتطبيق قانون المواصفات والمقاييس الأردني ( الذي بين أيدي اللجنة المالية لمجلس النواب ) وذلك لضمان الجودة وتحسين النوعية بهدف إيجاد صناعة قادرة على المنافسة الحرة مع تأمين المواد للاستهلاك المحلي بمواصفات جيدة تحافظ على صحة المواطن وبيئته .

رأبها : السياسات التعليمية :

تؤكد الحكومة توجه اللجنة المالية والمجلس الكريم نحو ضرورة إعادة النظر في سياسات التعليم الأساسي والثانوي والعالي وفي مختلف المجالات . وفي هذا المجال عمدت الحكومة إلى تبني برنامج شامل لتطوير قطاع التربية والتعليم يتضمن بناء المدارس الجديدة بالمواصفات التربوية الحديثة وإعادة النظر في المناهج والكتب المدرسية وتطويرها مع التركيز على النواحي التطبيقية وتأمين القيم الاجتماعية والوطنية ، كما يتضمن تكثيف فرص التأهيل للمعلمين والمدرسين ومديري المدارس كل في مجال اختصاصه وإعادة النظر في دور كليات المجتمع القائمة وإعطاء مزيد من الدعم لمؤسسات التعليم والتدريب المهني ونشرها في مختلف مناطق المملكة ، وذلك إيماناً من الحكومة بأن الاستثمار في الإنسان من خلال تعليمه وتدريبه وتأهيله هو أفضل السبل لتحقيق النمو الصحي والمستمر .

وتؤكد الحكومة لمجلسكم الكريم بأنها ستقوم بمراجعة شاملة لمدخلات العملية التعليمية بكافة عناصرها بما في ذلك برنامج تطوير قطاع التربية والتعليم لتقف على مواطن الضعف لمعالجتها وتقييمها بما يتواءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتأتي

للجامعات وكليات المجتمع لتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة كلها من خلال إعادة النظر في سياسات القبول وتنوعية التعليم وعدد الطلاب الذين يؤهلون للدراسات العليا ، وإعادة النظر في الرسوم الجامعية لترجيح الدعم إلى الطلاب الفقراء المبدعين وتحميل الطبقات القادرة الكلفة الحقيقية .

خامساً : السياسات الاجتماعية :

تولي الحكومة أهمية خاصة لدعم السياسات الهادفة لتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين من خلال اعتماد منهج التوازن بين الموارد والسكان في مختلف مناطق المملكة ، بالإضافة إلى التوسع في الخدمات التعليمية وتطويرها والخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية والشباب والتأهيل المهني ، مع التركيز على التنمية المتوازنة وتوزيع مكاسبها بشكل عادل . وفي هذا المجال تسعى الحكومة إلى تحقيق ما يلي :

١- معالجة ظاهرة الفقر والحد من آثارها من خلال دعم صندوق المعونة الوطنية بشكل يضمن الوصول إلى الفئات المستهدفة بالتنسيق مع القطاعات الاجتماعية الأهلية كالجوامع الخيرية وهيئات العمل التطوعي وصناديق الزكاة .

٢- الاستمرار في دعم المواد التموينية الأساسية مع توجيه الدعم للفئات المستحقة .

٣- العمل على تخفيض معدل البطالة ليصل إلى ما دون ١٠٪ مع نهاية سنوات الخطة من خلال تحقيق معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة ، بالإضافة إلى التركيز على رصد التخصصات

مخرجات العملية التعليمية منسجمة مع القدرات الذاتية وملبية لمتطلبات واحتياجات الاقتصاد الوطني . وفي هذا المجال فقد تم إعطاء المدرسة أهمية خاصة باعتبارها وحدة أساسية في التطوير التربوي والاجتماعي لا سيما في المرحلة الابتدائية ، لتحسين انظمتها وفعاليتها وتزويدها بالهيئات التدريسية والإدارية والإشرافية المدربة ، والعمل على مشاركة المجتمع المحلي في شؤون العملية التربوية وزيادة انفتاح المدرسة على هذا المجتمع .

كما تحرص الحكومة على الاهتمام بتنوعية التعليم العالي من حيث جودته وملائمته لحاجات المجتمع ، وتلعباً لذلك فقد قامت وزارة التعليم العالي بتخفيض أعداد القبولين في التخصصات الأكاديمية في كليات المجتمع الحكومية وزيادة أعداد المقبولين في التخصصات الفنية والمهنية .

وبخصوص الجامعات لما زالت جامعاتنا العامة تتمتع بسمعة أكاديمية طيبة وما زال خريجوها يجدون فرص عمل مناسبة ، كما بدأت الوزارة في تطبيق معايير الاعتماد الخاص على الجامعات الأهلية للتأكد من قدرتها على ترويض الخريجين بمهارات وكفايات تؤهلهم لمقابلة حياتهم العملية بشكل أفضل .

وعلى الرغم من صعوبة ضبط مخرجات التعليم العالي لحاجات سوق العمل بسبب عدم استقرار هذه الحاجات إلا أن الحكومة عازمة على إجراء دراسات معمقة لهذا الموضوع أخذاً بالاعتبار النسب المالية في كل مجال من مجالات المراقبة .

كما أنه لا بد من مراجعة شاملة

تؤكد الحكومة

للمشاريع المكثفة للعمالة وزيادة التجهيز والتأهيل وتفعيل دور صندوق التنمية والتشغيل

٤- إعادة النظر في نظام استعمالات الأراضي للغايات السكنية بما يمنع من انتشار الاسكان العشوائي ومساعدة ذوي الدخل المحدود على ايجاد السكن المناسب من خلال دراسة تخصيص اراضي الخزانة المتوفرة حول المدن الرئيسية لهذه الغاية وتوفير التمويل الميسر لذلك.

اما بالنسبة لاستفسار اللجنة المالية الكريمة حول عدم الانسجام بين انخفاض دخل الفرد خلال الفترة من عام ١٩٨٧ - ١٩٩٣ والذي قدرته اللجنة بنسبة ٢٧٪ ، وانخفاض نسبة الفقر الواردة في خطاب الموازنة فأرجو ان ابين ما يلي :-

ان ما اوردته في خطاب الموازنة هو انخفاض نسبة الفقر خلال عام ١٩٩٢ عما كانت عليه خلال عام ١٩٩١ نظرا لارتفاع النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٢ بنسبة تجاوزت ١١٪ ، اضافة الى تحسين اوضاع الموظفين والمتقاعدين العسكريين والمدنيين ، ولم يتم المقارنة بين نسبة الفقر ما بين عام ١٩٩٢ وعام ١٩٨٧ .

سادسا : السياسات الزراعية :

تولي الحكومة قطاع الزراعة والقطاعات الاساسية المرتبطة به كل اهتمام سواء ما هو متعلق منها بالمصادر المائية وحسن استخدامها وإنشاء السدود والحصاد المائي او من خلال ادخال التكنولوجيا الحديثة لهذا القطاع وتعزيز الارشاد الزراعي في مختلف مناطق المملكة .

وتقوم الحكومة بصورة مستمرة بمراجعة السياسات والاجراءات المتبعة بما يحقق الاهداف المتوخاه في هذا المجال وخاصة في معالجة الاختلالات والاختناقات والتشوهات فيه وتغيير وسائل الانتاج والتسويق وهي بصدد مراجعة المؤسسات العاملة في هذا القطاع بهدف توحيد السياسات المتعلقة بالانتاج والتسويق وتوفير مصادر التمويل والحد من الازدواجية وسوء الاستغلال في الموارد .

تؤيد الحكومة توصيات اللجنة المالية والمجلس الكريم فيما يتعلق بتبني سياسات وبرامج وطنية في القطاع الزراعي والقطاعات المرتبطة به .

سابعا : المؤسسات المستقلة والقطاعات الاخرى :

تؤيد الحكومة ما ذهبت اليه اللجنة المالية من ضرورة اجراء تصحيح هيكلي في مؤسسات الخدمات بهدف رفع الكفاءة الكلية لها من خلال حسن الادارة والصيانة والتشغيل بحيث يكون هنالك تكافؤ بين اسعار الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات وكلفة انتاجها على ان يتم توفير الخدمات للدوي الدخل المحدود بما يتناسب مع قدراتهم المالية .

وفي هذا المجال ، أرجو ان اوضح للمجلس الكريم السياسات الحالية والتوجهات المستقبلية لكل من قطاعي الطاقة والمياه .

١- قطاع الطاقة :

تسعى الحكومة لتوفير الطاقة الكهربائية وتعميم استخدامها لتغطي كامل ارجاء هذا الوطن العزيز ، وتلبية الطلب المتزايد عليها

نتيجة النمو السكاني والاقتصادي . وقد عملت الحكومة الى المباشرة بتوسيع المحطة الحرارية في العقبة حيث تم طرح العطاء اللازم للملك والمقدرة كلفته بحوالي ( ٣٥٠ ) مليون دولار بالاضافة الى شراء التوربينات الغازية لزيادة القدرة الانتاجية . كما تم قطع شوط كبير في مجال مشاريع الربط الكهربائي مع مصر وسوريا والعراق وتركيا حيث تم توقيع الاتفاقية الخاصة بذلك قبل ايام .

وكما تعلمون فان تسعير الطاقة الكهربائية يتم وفق شرائح تصاعدية تتناسب مع القدرات المالية لكافة المواطنين .

وفي هذا المجال فان وزارة الطاقة والثروة المعدنية ستقوم بتوقيع اتفاقية مع شركة استشارية عالمية للدراسة اعادة هيكلة قطاع الطاقة في الاردن من خلال تقييم مالي واداري وفي اوضاع مؤسسات هذا القطاع لتحقيق الاكتفاء الذاتي مع ترشيد الانفاق والتسعير على اساس الكلفة الاقتصادية لمنتجات الطاقة .

وفي هذا المجال ايضا نتيجة اتصالات مع البنك الدولي هنالك وعد من البنك الدولي بان يكون من الممولين لهذا المشروع . توسيع مشروع الخط الحراري في العقبة الذي تصل كلفته الى ( ٣٥٠ ) مليون .

هنالك وعد بان يكون البنك الدولي من المشاركين ، وهنالك فريق ربما سافر اليوم لبحث هذا التفصيل ، ومشاركة البنك الدولي بشجع الممولين لاستكمال تمويل هذا المشروع الوطني الكبير .

٢- قطاع المياه والري :

اما فيما يتعلق بقطاع المياه والري فان الحكومة عازمة على معالجة كافة الاختلالات في هذا القطاع سواء من حيث اصلاح الشبكات المائية والحد من الضياع والفاقد والبحث عن مصادر جديدة للمياه وإنشاء السدود المائية والترابطة بهدف تعظيم الاستفادة من موارد المياه المتاحة اضافة الى السعي الى زيادة استحقاقاتنا من مصادر المياه الاقليمية بكافة الوسائل الممكنة .

وبالاضافة الى ما تقدم فان وزارة المياه والري تقوم باتخاذ الاجراءات الادارية والفنية لتقليل من الكلفة التشغيلية وحسن استخدام الموارد المائية وتفعيل دور الجهاز القائم لتحسين وسائل الجباية .

وترى الحكومة انه لا من بد معالجة الاختلالات السريعة وتشوهات الاقتصاديات في مياه الري في الاغوار بشكل تدريجي للوصول الى معادلة تحقق العدالة من جهة وحسن كفاءة الاداء من جهة اخرى .

وكما هو معروف فان تسعير المياه يتم وفق شرائح تصاعدية تأخذ بعين الاعتبار قدرة المكلفين المالية بحيث تحمل الفئات العليا جزءا من الدعم المقدم للفئات الفقيرة بالاضافة الى الحد من الاستهلاك للمحافظة على الثروة المائية المحدودة .

ثامنا : الاصلاح الاداري :

تؤمن الحكومة ان التطوير الاداري هو ركن اساسي لعملية التنمية في اطارها الواسع ، حيث يقع على عاتق الادارة العامة للدولة قيادة

تلكنا عهد الاصل



للمشاريع المكثفة للعمالة وزيادة التجريب والتأهيل وتفعيل دور صندوق التنمية والتشغيل

٤- إعادة النظر في نظام استعمالات الأراضي للغابات السكنية بما يمنع من انتشار الاسكان العشوائي ومساعدة ذوي الدخل المحدود على ايجاد السكن المناسب من خلال دراسة تخصيص اراضي الحزينة المتوفرة حول المدن الرئيسية لهذه الغاية وتوفير التمويل الميسر لذلك.

اما بالنسبة لاستفسار اللجنة المالية الكريمة حول عدم الانسجام بين انخفاض دخل الفرد خلال الفترة من عام ١٩٨٧ - ١٩٩٣ والذي قدرته اللجنة بنسبة ٢٧٪ ، وانخفاض نسبة الفقر الواردة في خطاب الموازنة فأرجو ان ابين ما يلي :-

ان ما اورده في خطاب الموازنة هو انخفاض نسبة الفقر خلال عام ١٩٩٢ عما كانت عليه خلال عام ١٩٩١ نظرا لارتفاع النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٢ بنسبة تجاوزت ١١٪ ، اضافة الى تحسين اوضاع الموظفين والمتقاعدين العسكريين والمدنيين ، ولم يتم المقارنة بين نسبة الفقر ما بين عام ١٩٩٢ وعام ١٩٨٧ .

#### سادسا : السياسات الزراعية :

تولي الحكومة قطاع الزراعة والقطاعات الاساسية المرتبطة به كل اهتمام سواء ما هو متعلق منها بالمصادر المائية وحسن استخدامها والبناء السدود والحصار المائي او من خلال ادخال التكنولوجيا الحديثة لهذا القطاع وتعزيز الارشاد الزراعي في مختلف مناطق المملكة .

وتقوم الحكومة بصورة مستمرة بمراجعة السياسات والاجراءات المتبعة بما يحقق الاهداف المتوخاه في هذا المجال وخاصة في معالجة الاختلالات والاختناقات والتشوهات فيه وتغيير وسائل الانتاج والتسويق وهي بصدد مراجعة المؤسسات العاملة في هذا القطاع بهدف توحيد السياسات المتعلقة بالانتاج والتسويق وتوفير مصادر التمويل والحد من الازدواجية وسوء الاستغلال في الموارد .

تقيد الحكومة توصيات اللجنة المالية والمجلس الكريم فيما يتعلق بتبني سياسات وبرامج وطنية في القطاع الزراعي والقطاعات المرتبطة به .

#### سابعا : المؤسسات المستقلة والقطاعات الاخرى :

تقيد الحكومة ما ذهبت اليه اللجنة المالية من ضرورة اجراء تصحيح هيكلي في مؤسسات الخدمات بهدف رفع الكفاءة الكلية لها من خلال حسن الادارة والصيانة والتشغيل بحيث يكون هنالك تكافؤ بين اسعار الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات وكلفة اتاجها على ان يتم توفير الخدمات للدوي الدخل المحدود بما يتناسب مع قدراتهم المالية .

وفي هذا المجال ، أرجو ان اوضح للمجلس الكريم السياسات الحالية والتوجهات المستقبلية لكل من قطاعي الطاقة والمياه .

#### ١- قطاع الطاقة :

تسعى الحكومة لتوفير الطاقة الكهربائية وتعميم استخدامها لتغطي كامل ارجاء هذا الوطن العزيز ، ولتلبية الطلب المتزايد عليها

نتيجة النمو السكاني والاقتصادي . وقد عمدت الحكومة الى المباشرة بتوسيع المحطة الحرارية في العقبة حيث تم طرح العطاء اللازم لذلك والمقدرة كلفته بحوالي ( ٣٥٠ ) مليون دولار بالاضافة الى شراء التوربينات الغازية لزيادة القدرة الانتاجية . كما تم قطع شوط كبير في مجال مشاريع الربط الكهربائي مع مصر وسوريا والعراق وتركيا حيث تم توقيع الاتفاقية الخاصة بذلك قبل ايام .

وكما تعلمون فان تسعير الطاقة الكهربائية يتم وفق شرائح تصاعدية تتناسب مع القدرات المالية لكافة المواطنين .

وفي هذا المجال فان وزارة الطاقة والثروة المعدنية ستقوم بتوقيع اتفاقية مع شركة استشارية عالمية للدراسة اعادة هيكلة قطاع الطاقة في الاردن من خلال تقييم مالي واداري وفي لاطراح مؤسسات هذا القطاع لتحقيق الاكتفاء الذاتي مع ترشيد الانفاق والتسعير على اساس الكلفة الاقتصادية لمنتجات الطاقة .

وفي هذا المجال ايضا نتيجة اتصالات مع البنك الدولي هنالك وعد من البنك الدولي بان يكون من الممولين لهذا المشروع . توسيع مشروع الخط الحراري في العقبة الذي تصل كلفته الى ( ٣٥٠ ) مليون .

هنالك وعد بان يكون البنك الدولي من المشاركين ، وهنالك فريق ربما سافر اليوم لبحث هذا التفصيل ، ومشاركة البنك الدولي بشجع الممولين لاستكمال تمويل هذا المشروع الوطني الكبير .

#### ٢- قطاع المياه والري :

اما فيما يتعلق بقطاع المياه والري فان الحكومة عازمة على معالجة كافة الاختلالات في هذا القطاع سواء من حيث اصلاح الشبكات المائية والحد من الضياع والفاقد والبحث عن مصادر جديدة للمياه وانشاء السدود المائية والترابطة بهدف تعظيم الاستفادة من موارد المياه المتاحة اضافة الى السعي الى زيادة استحقاقاتنا من مصادر المياه الاقليمية بكافة الوسائل الممكنة .

وبالاضافة الى ما تقدم فان وزارة المياه والري تقوم باتخاذ الاجراءات الادارية والفنية لتقليل من الكلفة التشغيلية وحسن استخدام الموارد المائية وتفعيل دور الجهاز القائم لتحسين وسائل الجباية .

وترى الحكومة انه لا من بد معالجة الاختلالات السعريه وتشوهات الاقتصادية في مياه الري في الاغوار بشكل تدريجي للوصول الى معادلة تحقق العدالة من جهة وحسن كفاءة الاداء من جهة اخرى .

وكما هو معروف فان تسعير المياه يتم وفق شرائح تصاعدية تأخذ بعين الاعتبار قدرة المكلفين المالية بحيث تحمل الفئات العليا جزءا من الدعم المقدم للفئات الفقيرة بالاضافة الى الحد من الاستهلاك للمحافظة على الثروة المائية المحدودة .

#### ثامنا : الاصلاح الاداري :

تؤمن الحكومة ان التطوير الاداري هو ركن اساسي لعملية التنمية في اطارها الواسع ، حيث يقع على عاتق الادارة العامة للدولة قيادة

تلكنا عهد الاصل

عملية التنمية من خلال تحديد الأهداف ووضع التشريعات ورسم السياسات والبرامج الكفيلة بتحقيق الأهداف بالإضافة إلى الإشراف على أدائها وتقويمها .

وقد باشرت الحكومة باتخاذ العديد من الإجراءات في مجال اللامركزية الإدارية وتقويض الصلاحيات بهدف تبسيط الإجراءات وتفعيل دور الإدارات المختلفة في اتخاذ القرارات وتحديد الأولويات وتحمل المسؤوليات خدمة للمواطنين .

وقد تم إعداد موازنة عام ١٩٩٤ وفقاً للمحافظات بحيث يصبح معروفاً لكل محافظة مسؤولين عن متابعة تنفيذ موازنة تلك المحافظة .

كما شكلت الحكومة مجموعة من اللجان الفنية المتخصصة لإعادة النظر في نظام الخدمة المدنية وأنظمة العلاوات المختلفة وقانون التقاعد المدني والعسكري ووضع أنظمة للحوافز بهدف تحسين سوية الأداء في الأجهزة الحكومية واجتذاب الكفاءات المطلوبة والفائدة على التغيير نحو الأفضل إضافة إلى رصد الخصائص اللازمة للتدريب والبعثات لزيادة كفاءة القطاع الإداري العام .

تاسعاً : الأمن الوطني :

تترك الحكومة أن الأمن الوطني هو الركن الأساسي للأمن القومي الشامل الذي

يتضمن حماية مكاسب التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومساهم في تحقيق الاستقرار على مختلف المستويات ولتحقيق ذلك تولي الحكومة جل اهتمامها لقواتنا المسلحة الباسلة والأجهزة الأمنية الساهرة على أمن الوطن والمواطن حيث وفرت لها التخصصات الكافية للقيام بواجباتها على أكمل وجه كما عمدت الحكومة إلى دعم صناديق الإسكان لهذه الأجهزة بإيجاد التمويل المناسب والميسر لها .

دولة الرئيس

حضرات الأعيان المحترمين

لا يسعني في نهاية حديثي إلا أن أكرر شكري وتقديري لمجلسكم الكريم واللجنة المالية على ما بذلتموه من جهد في مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٤ وعلى الملاحظات والتوصيات القيمة التي أبدتموها والتي كان لها أكبر الأثر في إثراء المعرفة وإيضاح الحقائق ولرسم الخطط وتقويمها بما يحقق المصلحة الوطنية بقيادة جلالة الملك الحسين المبدى حفظه الله ورعاه .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

دولة النائب الأول لرئيس المجلس :

شكراً سيدي الوزير ، السيد رئيس الوزراء بالوكالة .



السيد رئيس الوزراء / بالوكالة :

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد ، وأصلي على نبي الكريم ، وأسأله التيسير والهدى ، والرحمة والغفران ، وبعد

دولة الرئيس

أصحاب الدولة

الاخوات والاخوة الأعيان المحترمون .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

لقد كلفني دولة رئيس الوزراء ، أن أسلم عليكم أطيب السلام ، وأن أنقل إليكم ، مع احترام وتقدير وعرفان الاخوة الوزراء ، تقديره واحترامه وعرفانه ، على كل ما ساهمتم به من إغناء للحوار حول الموازنة العامة ، وإثراء للمناقشة في ما تضمنته من أساليب ووسائل وأهداف .

وأرجو أن تقبلوا أجمل الشكر على ما تضمنته قرار اللجنة المالية الغراء من دقة وشمول ، وعلى الأفكار والآراء الثيرة والنافعة التي تكرم بها الأعيان المحترمون ، مما سنجدله شواهد

ومناورات تساعدنا على تجاوز أي مصاعب أو عقبات عبر هذا العام المشحون بالتوقعات ، وربما بالمتغيرات الكبيرة ، التي يشهدها العالم ، خصوصاً في منطقتنا التي لا زالت تعاني من نتائج الأحداث الجسيمة التي اجتاحتها خلال السنوات الثلاث الماضية .

وقد استحققت هذه الموازنة كل ذلك الاهتمام والجهد الذي بذل لها ، منذ خمسة أشهر ، وعبر كل المراحل التي مرت بها مناقشات الأمناء العامين مع مدراء الدوائر مناقشات الوزراء مع الأمناء العامين ثم مع مدير الموازنة ثم مع معالي وزير المالية ثم مع المحافظين والمجالس الإدارية ثم مجلس الوزراء ثم مجلس النواب ثم مع الأعيان المحترمين ، وكنوز الخبرة والتجربة والمعرفة التي لديكم والتي قدمتموها لهذه الآلية الوطنية المهمة .

هكذا أيها السيدات والسادة ، تتفاعل أهم عملية ديمقراطية في الدولة الأردنية ، عملية بناء خطة الدولة لعام كامل ، عملية قانون الموازنة .

لذلك يسرني أن أعفي نفسي ( طبعاً مع مراعاة دولة الرئيس ) من تكرار ذكر الأرقام والنسب والمتغيرات لأعفيكم ( طبعاً بعد موافقتكم ) من التردد الممل لذكرها ، بعد كل ما مرت به من فحص وتدقيق وحساب .

ألا أنني أرجوكم أن تسمحوا لي بهذه الفرصة الطيبة لأعبر لكم عن حقائق ، ربما كان ضرورياً تأكيدها ، ومن خلال هذا المنبر ليعرفها المواطنون جميعاً .

أولاً : أن الحكومة موحدة الرأي والفكر والأهداف السياسية والاقتصادية في كل ميدان .

هكذا أيها الأعيان

ثانيا : انها مصممة على المضي بكل اصرار على محاربة التضخم ، والفقر ، والبطالة ، بجميع الوسائل المتاحة .

ثالثا : انها ستواصل بكل نشاط تنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي .

رابعا : انها ستكمل هذا العام برنامج الاصلاح الاداري بكل عناصره ، التنظيمية ، والهيكلية ، والاعمارية ، ورفع مستوى العاملين في اجهزة الدولة العسكرية والامنية والمدنية في جميع المجالات ، بما في ذلك مستوى المعيشة والرواتب .

خامسا : انها ستحارب بكل جهد ممكن عقلية وتصرفات الهدر المألوف في جميع الميادين ، من استخدام السيارات والآليات وما شابه الى كل فلس يمكن توفيره وناقذه من الهدر ، لكي نحوله الى وفر نافع .

سادسا : تنفيذ برنامج التطوير الاداري على اساس مبدأ اللامركزية الادارية وديمقراطية الحكم المحلي .

سابعا : الامن الوطني ، أمن المواطن ، أمن الوطن الداخلي والخارجي ، هو اول ، واهم ، واعظم واجب من واجبات الحكومة . وهي تعتبر مسؤوليتها في المحافظة عليه مسؤولية مقدسة ، لن نتخلى عنها ، لن تنهزنا فيها ، لن تهملها ، وستضرب بيد من حديد ، دون أي اعتبار لأي شأن مهما كان ، كل من تخول له نفسه العيث فيه ، او التطاول عليه ،

لا بد لي ايها السيدات والسادة ، من أن اوضح موقفنا مهما من مواقف هذه الحكومة ، فيما يتعلق بموضوع المواد الغذائية والدوائية ،

وأمن للمواطن والوطن في هذا الميدان المهم من حياتنا الوطنية .

علي في البداية ان ارجوكم ان تتأكدوا بأن الحكومة منذ الايام الاولى من توليها المسؤولية ، وحتى هذا اليوم ، وهي تعمل على حماية أمن المواطن الغذائي والدوائي . وتنشط وتشدد باستمرار الرقابة الدقيقة على النظام الغذائي والدوائي القائم ، وتسعى الى تحسينه وتطويره وتحديثه ، ليضاهي ارقى ما وصلت اليه الدول المتقدمة في هذا المجال ، وليكون السند والعمود للخدمات الطبية الاردنية بصفته نظاماً وقائياً ، بعد ان وصلت تلك الخدمات الى مستويات راقية محاذية لمطالعات عالمية ، سواء في الخدمات الطبية للملكية او في خدمات وزارة الصحة الطبية . مما يشرف العاملين فيها ، وما يسر القائد الباني والشعب الطيب الامين .

ان الاجراءات التي تقوم بها وزارة الصحة ، والخطط التي تبنيتها للمستقبل في رفع مستوى الاداء ، ونشر الضمانات الوقائية في الغذاء والدواء على اوسع نطاق ، ستجعل التطور الوقائي والعلاجي على مستوى يضمن صحة افضل للوطن كله ومهما كان الحال الذي سنصل اليه ومهما كان المستوى الذي سنحققه ، فسيضمن لكل مواطن كما هو الحال الآن : الثقة الكاملة بأنه سيجد الرعاية الصحية العلاجية ، كائناً من كان ، وحيثما كان ، مهما كان مستوى العلاج الذي يحتاجه ، وفي اي وقت يحتاجه ، دون اعتبار لمقدرته المالية او مكانته الاجتماعية . فنحن ايها السيدات والسادة ، كبا . تعلمون جيداً احياء الوطن ، واهياء الحسين ، سواء لا فرق بيننا . وأشهد امامكم ايها الاخوة منذ شاركت في

اول وزارة مع دولة السيد احمد اللوزي قبل عشرين سنة ، وحتى اليوم ، لم اسمع ان طلباً للعلاج قد رفض في الوطن او في الخارج في اوروبا وغيرها ، وعلى نفقة الدولة الاردنية ، او على نفقة القائد ابو المكارم حفظه الله واعز جنده .

#### دولة الرئيس

#### اصحاب الدولة

#### الاخوات والاخوة الاعيان المحترمون

ليس قلبي هذا من باب الخطابة ، فهو معروف ومجرب ، وليس من باب الخطابة القول بأن في اي مجتمع من مجتمعات هذا العالم نجد غالبية عظمى من الشرفاء الكرام المحيين للوطن والمواطنين ، وقلة صغيرة جداً ممن يشلون عن المسيرة الوطنية الصادقة الامينة ، علموا ام لم يعلموا ، لمصلحة شخصية . ولذلك تصاغ القوانين لمنع تلك القلة من التجاوز ، او الخطأ ، او ارتكاب الجريمة ، لذلك ستتحرك الحكومة في كل مجال من مجالات حياتنا الوطنية / لمنع تلك القلة الصغيرة من التجاوز على ما اتفقنا عليه جميعاً من حياة وطنيه نظيفه من الفساد او الاهمال على حد سواء ، خصوصاً للدفاع عن منجزات الوطن الباهرة في الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية.

بل علينا ان نسعى باستمرار ودون انقطاع وبكل الإصرار الذي يقدر عليه كل مواطن منا لرفع المستوى العام الى الأعلى الى الأعلى ، حتى لا تتأخر عن الركب الحضاري الانساني ولنستطيع مواجهة التنافس الشديد ، والتحديات الكبيرة التي تنتظرنا على طريق

#### التغيرات العالمية المتوقعة .

وفي هذا المجال ، سيقف الاردنيون الاحرار خلف قائدكم الهاشمي المعظم ، صفاً منيعاً واحداً ، مستقيماً لا عرج فيه ، مؤمناً بالله ، مخلصين للوطن ، اوفياء لرسالة الثورة العربية الكبرى مسلحين بالتزامهم بمبادئ الديمقراطية السامية التي اعلنها الحسين الفارس الديمقراطي في خطاب العرش السامي .

• ووصفها الحرية تحت ظل القانون .

• تعدد السلطات الدستورية وفصلها عن بعضها .

• مسؤولية الحكومة امام الشعب .

• استقلال القضاء الذي لا سلطان عليه الا للقانون .

• التعددية السياسية والحزبية .

• حقوق الانسان .

• كينونة الحكم المحلي المنتخب .

ومهما كانت المواجهة ستفوز جميعاً كل مواطن منا بها لاننا الاسياد في وطن سيد مستقل لن يهون .

بقي لي ان اتشرف برفع نجمة الولاء والاجلال والتنظيم الى حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم وولي عهده الامين الامير الحسن بن طلال المعظم ، وان اشكركم على تعاونكم الكريم في خدمة الملك والوطن والمواطنين ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس :

نكتة اخوة الاصل



شكراً سيدي الرئيس . الآن تنتقل الى التصويت ، وبدأ المجلس الكريم بالتصويت على توصيات اللجنة المالية وأرجو من السادة الأعضاء المحترمين ان يقرروا ايديهم مرفوعة حتى تنتهي الامانة العامة من عملها .

ليبدأ بالتوصية الاولى للجنة المالية .

من يوافق على هذه التوصية ؟

السيد الامين العام : (٢٥) من (٢٥) .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس :

نتيجة الاقتراح على التوصية الاولى اجماع الاعضاء الحاضرين وعليه قرر المجلس الموافقة على التوصية الاولى . التوصية الثانية ، الموافقة ؟

السيد الامين العام : (٢٥) من (٢٥) .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس :

نتيجة الاقتراح اجماع الاعضاء الحاضرين ، قرر المجلس الموافقة على التوصية الثانية .

الآن التوصية الثالثة ، وهي الموافقة على تقرير اللجنة المالية والتوصيات الواردة فيه .

الموافقون ؟

السيد الامين العام : اجماع ، (٢٥) من (٢٥) .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس :

نتيجة الاقتراح اجماع الاعضاء الحاضرين وعليه قرر المجلس الموافقة على تقرير اللجنة المالية والتوصيات الواردة فيه .

الآن يجري الاقتراح على مشروع قانون الموازنة . كما ورد من مجلس النواب .

السيد احمد الطراونه .

السيد احمد الطراونه : يا سيدي هذا القانون وزع علينا وهو قانون تقليدي يأتي في اول كل موازنة وفي كل سنة ، وقد اطلعنا عليه ، وبما للمجلس من صلاحية في اعفاء المقرر من قراءة القانون فاني اقترح ان يوافق المجلس على اعفاء المقرر من قراءة القانون وان تصوت عليه اذا لم يكن هنالك لاي واحد من اعضاء المجلس اي ملاحظة على القانون . وشكراً .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هناك اقتراح لاعفاء المقرر من قراءة مواد مشروع القانون .

هل يوافق المجلس على ذلك ؟

الجميع : موافقون .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : شكراً ، اذن اطرح مشروع القانون كما ورد من مجلس النواب مع الثلاث تعديلات التي ادخلت عليه ، من مجلس النواب على التصويت .

تتكلم عن مشروع قانون الموازنة وليس عن الموازنة نفسها .

من يوافق على مشروع القانون ؟

السيد الامين العام : (٢٥) من (٢٥) .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : شكراً ، قرر المجلس الموافقة على مشروع قانون الموازنة .

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٤

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

المادة ١ : يسمى هذا القانون ( قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ ) ويعمل به اعتباراً من ١ / ١ / ١٩٩٤ .

المادة ٢ : تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للثلاث عشرة شهراً المنتهية بتاريخ ٣١ / ١٢ / ١٩٩٤ بما يلي : -

أ - الايرادات ( ١٤٨٧١٠٠٠٠٠ ) دينار .

ب - النفقات ( ١٤٨١٠٠٠٠٠٠ ) دينار .

المادة ٣ : تسدد اقساط القروض الداخلية والخارجية والمقدرة بمبلغ ( ٣٠٠١٤٤٠٠٠ ) دينار من وفر الموازنة العامة المقدرة بمبلغ ( ٦١٠٠٠٠٠٠ ) ومن الوفر في النفقات والتحسن في الايرادات ومن القروض الخارجية والداخلية واقساط القروض المعاد جدولتها والمقدرة بمبلغ ( ٢٩٠٤٤٠٠٠ ) دينار .

المادة ٤ : أ - يخصص المنح والمساعدات المالية والقروض الائتمانية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون ، ويستثنى من ذلك اتفاقيات المنح الفنية التي خصصت اموالها لنشاطات اقتصادية محددة فتتفق حسب لصوص هذه الاتفاقيات .

ب - تخصص الايرادات المبنية في الباب الثاني المتأني من المساعدات والمنح والمقدرة بمبلغ ( ٦٦٠٠٠٠٠٠ ) دينار لتغطية النفقات المبنية في الباب الثاني ، ولا يجوز الاتفاق من هذه الايرادات الا بالقدر الذي يتحقق منها ويتم تحديد النفقات التي سيتم صرفها والمشاريع التي سيتم تنفيذها في الباب الثاني بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / للموازنة العامة .

ج - يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العينية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية .

د - اذا لم تحقق المنح المنتظرة لدعم الحرية يجوز زيادة القروض الخارجية الميسرة بما يغطي الفرق بهذا الانخفاض .

المادة ٥ : أ - يتم الاتفاق من المخصصات المرسدة في هذا القانون بناء على اوامر مالية عامة او خاصة وبموجب حالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة .

ب - يجوز اصدار حالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد .

ج - اذا انبط تنفيذ اي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة او دائرة ما او جهة رسمية اخرى ، يجوز نقل صلاحية الاتفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الاتفاق في الوزارة او الدائرة او الجهة الرسمية الاخرى بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة .

د - لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغرض الاغراض المحددة لها ، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات .

مجلس الأعيان

هـ - لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في هذا القانون ، كما لا يجوز طرح عطاء أي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المرسدة له في هذا القانون إلا بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة بناء على تنسب مدير عام دائرة الموازنة العامة .

و - يجوز لرئيس الوزراء بناءً على تنسب وزير المالية / الموازنة العامة في حالات الضرورة أحداث مواد أو بنود أو بنود جديدة في أي فصل من فصول النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة لها من مواد أو بنود الفصل ذاته .

ز - تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاربها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية الكلفة المحلية لهذه المشاريع من إيراداتها الذاتية ، إلا إذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون .

المادة ٦ : أ - يتم الاتفاق من مخصصات اغالة النازحين المرسدة في الفصل ( ٤١ / ١ ) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسب وزير المالية / الموازنة العامة ووزير الدولة / دائرة الشؤون الفلسطينية .

ب - يتم الاتفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرسدة في الفصل ( ٤١ / ١ ) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسب وزير المالية / الموازنة العامة ووزير الدولة / دائرة الشؤون الفلسطينية .

المادة ٧ : لا يجوز نقل المخصصات من فصل إلى آخر إلا بقانون .  
المادة ٨ : أ - يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية إلى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس .

ب - لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والملاوات الواردة في المجموعة ( ١٠٠ ) في النفقات الجارية إلى أية مجموعة أخرى أو بالعكس .

كما لا يجوز نقل المخصصات إلى الرواتب أو الاجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الأخرى في هذه النفقات .

ج - لا يجوز نقل المخصصات إلى المواد ( ١١٣ ) ، ( ١١٤ ) ، ( ١١٥ ) ، ( ١١٦ ) الواردة في المجموعة ( ١٠٠ ) في فصول النفقات الجارية .

د - مع مراعاة أحكام الفقرات ( أ ، ب ، ج ) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج آخر أو من مادة إلى مادة أو من بند إلى بند آخر في الفصل نفسه ، بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة مجلس الأمة ووزارة الدفاع .

المادة ٩ : أ - لا يجوز التصيين على المادة ( ١٠٤ ) اجور العمال في المجموعة ( ١٠٠ ) في فصول النفقات الجارية .

ب - لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم أحكام نظام الخدمة المدنية للعمل به على حساب

المخصصات المرسدة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية إلا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناءً على

تنسب وزير المالية / الموازنة العامة .

ج - تنتهي أعمال الموظفين والعمال الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية بانتهاء تلك المشاريع أو نفاذ تلك المخصصات .

المادة ١٠ : يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرسدة مخصصاتها في المجموعة ( ١٠٠ ) في أي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها ودرجاتها أو رواتبها وفق أحكام نظام الخدمة المدنية باستثناء الوظائف للوزارات والدوائر الحكومية ذات الانظمة الخاصة .

المادة ١١ : تعتبر موازنات المحافظات وجداول الإيرادات والنفقات الملحقه بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه .

المادة ١٢ : رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون كما تنبئ دائرة الموازنة العامة مراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع الواردة في هذا القانون دون الإخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الأخرى .

أمين عام مجلس الأمة  
صالح الزعبي

رئيس مجلس الأعيان بالوكالة  
زيد الرفاعي

تمت الإجراء

دولة النائب الاول لرئيس المجلس :  
الآن تنتقل الى الاقتراع على الموازنة العامة  
فصلاً فصلاً . السيد المقرر تفضل .

السيد المقرر : شكراً سيدي الرئيس ،  
لدي الأرقام فصلاً فصلاً كما عدتها مجلس  
النواب في مشروع قانون الموازنة . ولذلك  
وبعد الاستئذان من دولتكم سوف اذكر عنوان  
كل فصل واتلو الرقم المعدل كما ورد من  
مجلس النواب :

١) الديوان الملكي الهاشمي (١٠٦٩٨٠٠٠)  
عشرة ملايين وستمائة وثمان وتسعون ألف  
دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس :  
الفصل الاول ، موافقون ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : ٢) الفصل الثاني :  
مجلس الامه (١٦١١ر٠٠٠) مليون وستمائة  
واحدى عشرة ألف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس :  
الفصل الثاني ، هل يوافق المجلس الكريم عليه .

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : مجلس الوزراء وديوان  
الرئاسة (٨٩٢ر٠٠٠) ثمانمائة واثنان وتسعون  
الف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس الكريم ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : ٤) ديوان الحاسبة

(١٧٣٣ر٠٠٠) مليون وسبعمائة وثلاث  
وثلاثون ألف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : ٥) ديوان الخدمة المدنية  
(٤٧٠ر٠٠٠) اربعمائه وسبعون ألف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس الكريم ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : ٦) ديوان الرقابة  
والتفتيش الاداري ( ٤٧٩ر٠٠٠ ) اربعمائه  
وتسعة وسبعون ألف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس الكريم ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : ١١) وزارة الدفاع  
( ٢٧٢٠٠٠ر٠٠٠ ) مئتين واثنان وسبعون  
مليون دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس على ذلك ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : ١٢) للمركز الجغرافي  
الملكي الاردني ( ٩١٠ر٠٠٠ ) تسعمائة  
وعشرة آلاف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل  
توافقون عليه ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : ٢١) وزارة الداخلية

( ٤٢٤٣ر٠٠٠ ) اربعة ملايين ومئتين وثلاث  
واربعون ألف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس الكريم .

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : ٢٢) وزارة الداخلية /  
دائرة الاحوال المدنية والجوازات  
( ٣٣٩٣ر٠٠٠ ) ثلاث ملايين وثلاثمائة  
وثلاثة وتسعون ألف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس الكريم ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : ٢٣) وزارة الداخلية /  
الامن العام ( ٧٩٠٧٥ر٠٠٠ ) تسعة وسبعون  
مليون وخمسة وسبعون ألف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس الكريم ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : ٢٤) وزارة الداخلية /  
الدفاع للملني ( ٧٩٤٠ر٠٠٠ ) سبعة ملايين  
وتسعمائة واربعون ألف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل  
توافقون ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : ٢٥) وزارة العدل

( ٨٥٤٤ر٠٠٠ ) ثمانية ملايين وخمسمائة  
واربعة واربعون ألف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس الكريم عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : دائرة قاضي القضاة  
( ١٧٢٢ر٠٠٠ ) مليون وسبعمائة واثنان  
وعشرون ألف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس الكريم ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : ٢٧) المعهد القضائي  
( ١٩٧ر٠٠٠ ) مائة وسبعة وتسعون ألف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس الكريم ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : ٣١) وزارة الخارجية  
( ١٥٧٤٣ر٠٠٠ ) خمسة عشر مليون  
وسبعمائة وثلاث واربعون ألف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل  
توافقون عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : ٣٢) وزارة الخارجية /  
دائرة الشؤون الفلسطينية ( ٤٢٩ر٠٠٠ )  
اربعمائة وتسع وعشرون ألف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل  
توافقون ؟

تفحصوا هذه الأصول



الجميع : موافقون .

السيد المقرر : ( ٤١ ) وزارة المالية  
( ٤٧٧,٦٦٧,٠٠٠ ) اربعمئة وسبعة وسبعون  
مليون وستمئة وسبعة وستون ألف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس :  
هل توافقون عليها ؟

الجميع : موافقون :

السيد المقرر : ( ٤٢ ) وزارة المالية / دائرة  
الموازنة العامة ( ٣١٩,٠٠٠ ) ثلاثمئة وتسعة  
عشر ألف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : ( ٤٣ ) وزارة المالية / دائرة  
الجمارك ( ٤٧٧,٠٠٠ ) اربعة ملايين  
وسبعمئة وخمسة وسبعون ألف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس الكرم ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : ( ٤٤ ) وزارة المالية / دائرة  
ضريبة الدخل ( ٣١٧٨,٠٠٠ ) ثلاثة ملايين  
وستمئة وثمانية وسبعون ألف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس الكرم ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : ( ٤٥ ) وزارة المالية / دائرة  
الأراضي والمساحة ( ٣٩٨,٥٠٠ ) ثلاثة

ملايين وتسعمئة وخمسة وثمانون ألف  
دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس الكرم ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : ( ٤٦ ) وزارة المالية / دائرة  
اللازم العامة ( ٩١٢,٠٠٠ ) تسعمئة واثنى  
عشر ألف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل  
توافقون ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : ( ٥٠ ) وزارة الصناعة  
والتجارة ( ١٤٢٤,٠٠٠ ) مليون واربعمئة  
واربعة وعشرون ألف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس الكرم عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : ( ٥١ ) وزارة الصناعة  
والتجارة / دائرة تشجيع الاستثمار  
( ٢٧٩,٠٠٠ ) مئتان وتسع وسبعون ألف  
دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس :  
هل توافقون عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : ( ٥٢ ) وزارة التخطيط /  
المجلس القومي للتخطيط ( ١٢٨٨,٤٠٠٠ )  
مئة وثمانية وعشرون مليون وثمانمئة واربعون  
ألف دينار .

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : ( ٥٧ ) وزارة الطاقة والثروة  
المعدنية / سلطة المصادر الطبيعية  
( ١١٢٣٣,٠٠٠ ) مائة واثنى عشر مليون  
وثلاث وثلاثون ألف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل  
توافقون على ذلك ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : ( ٥٨ ) : وزارة الاشغال  
العامة والاسكان / ( ٤٤٩٦٢,٠٠٠ ) اربعة  
واربعون مليون وتسعمئة واثنى وستون ألف  
دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس الكرم عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : ( ٥٩ ) : وزارة الاشغال  
العامة والاسكان / دائرة المطامات المركزية ،  
( ١١,٠٠٠ ) مائة وعشرة آلاف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل  
توافقون عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : ( ٦١ ) : وزارة الزراعة  
( ١١٧٨٨,٠٠٠ ) احدى عشر مليون  
وسبعمئة وثمانية وثمانون ألف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس الكرم ؟

الجميع : موافقون .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس الكرم ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : ( ٥٣ ) : وزارة التخطيط /  
دائرة الاحصاءات العامة ( ١٥٣٩,٠٠٠ )  
مليون وخمسمئة وستة وثلاثون ألف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس الكرم ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : ( ٥٤ ) : وزارة السياحة  
والآثار / السياحة ( ١٥١٢,٠٠٠ ) مليون  
وخمسمئة واثنى عشر ألف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس الكرم عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : ( ٥٥ ) : وزارة الشؤون  
البلدية والقروية والبيئة ( ٢٩٤٦,٠٠٠ )  
مليونين وتسعمئة وستة واربعون ألف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس الكرم ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : ( ٥٦ ) : وزارة الطاقة  
والثروة المعدنية ( ٨١٩,٠٠٠ ) ثمانمئة وتسعة  
عشر ألف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس الكرم ؟

مجلس الأعيان

- السيد المقرر : (٦٢) وزارة الزراعة /  
مؤسسة التسويق الزراعي ( ٣٥٨٠٠٠ )  
ثلاثمائة وثمانين وخمسون ألف دينار .
- دولة النائب الأول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس الكريم عليها ؟  
الجميع : موافقون .
- السيد المقرر : (٦٣) وزارة المياه والري  
( ١٦٤٠٠٠ ) مائة وأربعة وستون ألف دينار .
- دولة النائب الأول لرئيس المجلس : هل  
توافقون ؟  
الجميع : موافقون .
- السيد المقرر : (٦٤) وزارة المياه والري  
/ سلطة وادي الأردن ( ٣٦٥٣٠٠٠ ) ستة  
وثلاثون مليون وخمسمائة وثلاثون ألف دينار .
- دولة النائب الأول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس الكريم ؟  
الجميع : موافقون .
- السيد المقرر : (٦٥) وزارة التموين  
( ٦٢٤٤٠٠٠ ) ستة ملايين ومئتين وأربعة  
وأربعون ألف دينار .
- دولة النائب الأول لرئيس المجلس : هل  
توافقون عليها ؟  
الجميع : موافقون .
- السيد المقرر : (٧١) وزارة التربية  
والتعليم ( ١٥٥٥٣٠٠٠ ) مائة وخمسة  
وخمسون مليون وخمسمائة وثلاث وخمسون  
ألف دينار .
- دولة النائب الأول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس الكريم ؟  
الجميع : موافقون .
- السيد المقرر : (٧٢) وزارة التعليم  
المالي ( ٨٩٧٠٠٠٠ ) ثمانية ملايين  
وتسعمائة وسبعون ألف دينار .
- دولة النائب الأول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس الكريم ؟  
الجميع : موافقون .
- السيد المقرر : (٧٣) وزارة الصحة  
٧٩٥١٥٠٠٠ تسعة وسبعين مليون  
وخمسمائة وخمسة عشر ألف دينار .
- دولة النائب الأول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس الكريم ؟  
الجميع : موافقون .
- السيد المقرر : (٧٤) وزارة التنمية  
الاجتماعية ( ٥٨١٩٠٠٠ ) خمسة ملايين  
وثمانمائة وتسعة عشر ألف دينار .
- دولة النائب الأول لرئيس المجلس : هل  
توافقون عليها ؟  
الجميع : موافقون .
- السيد المقرر : (٧٥) وزارة العمل  
( ٩٨٩٠٠٠٠ ) تسعمائة وتسعة وثمانون ألف  
دينار .
- دولة النائب الأول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس الكريم عليها ؟  
الجميع : موافقون .

- السيد المقرر : (٨١) وزارة الاعلام  
( ٤٧٢٠٠٠ ) اربعمائة واثنين وسبعين ألف  
دينار .
- دولة النائب الأول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس عليها ؟  
الجميع : موافقون .
- السيد المقرر : (٨٢) وزارة الاعلام /  
مؤسسة الاذاعة والتلفزيون ( ١٤٨٤٠٠٠ )  
اربعة عشر مليون وتسعمائة واربعه وثمانون  
ألف دينار .
- دولة النائب الأول لرئيس المجلس : هل  
توافقون على ذلك ؟  
الجميع : موافقون .
- السيد المقرر : (٨٣) وزارة الاعلام /  
وكالة الأنباء الاردنية ( ٦٤٢٠٠٠ ) ستمائة  
واثنان واربعون ألف دينار .
- دولة النائب الأول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس الكريم عليها ؟  
الجميع : موافقون .
- السيد المقرر : (٨٤) وزارة الاعلام /  
دائرة المطبوعات والنشر ( ٤٨٧٠٠٠ )  
اربعمائة وسبعة وثمانون ألف دينار .
- دولة النائب الأول لرئيس المجلس :  
هلي توافقون عليها ؟  
الجميع : موافقون .
- السيد المقرر : (٨٥) وزارة الشباب  
( ٥٨٣٦٠٠٠ ) خمسة ملايين وثمانمائة  
وست وثلاثون ألف دينار .
- دولة النائب الأول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس الكريم ؟  
الجميع : موافقون .
- السيد المقرر : (٨٦) وزارة الثقافة  
( ١٥٦٠٠٠٠ ) مليون وخمسمائة وستين ألف  
دينار .
- دولة النائب الأول لرئيس المجلس : هل  
توافقون عليها ؟  
الجميع : موافقون .
- السيد المقرر : (٨٧) وزارة السياحة  
والاثار / دائرة الآثار العامة ( ١٥١٥٠٠٠ )  
مليون وخمسمائة وخمسة عشر ألف دينار .
- دولة النائب الأول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس الكريم عليها ؟  
الجميع : موافقون .
- السيد المقرر : (٩١) وزارة النقل  
( ٢٧٢٠٠٠٠ ) مئتان واثنان وسبعون ألف  
دينار .
- دولة النائب الأول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس الكريم عليها ؟  
الجميع : موافقون .
- السيد المقرر : (٩٢) وزارة النقل /  
سلطة الطيران المدني ( ٨٨٤٩٠٠٠ ) ثمانية  
ملايين وثمانمائة وتسعة واربعون ألف دينار .
- دولة النائب الأول لرئيس المجلس : هل  
يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟  
الجميع : موافقون .

السيد المقرر : (٩٣) وزارة النقل / دائرة الارصاد الجوية ( ١١٤٧.٠٠٠ ) مليون ومائة وسبعة واربعون ألف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : (٩٥) وزارة البريد والاتصالات / مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية ( ٣٦٦٢٥.٠٠٠ ) ستة وثلاثون مليون وستمائة وخمسة آلاف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : (٩٦) وزارة البريد والاتصالات / مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية ( ٣٦٦٢٥.٠٠٠ ) ستة وثلاثون مليون وستمائة وخمسة وعشرون ألف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : المجموع ( ١٤٨١.٠٠٠ ) مليار واربعمائة واحد وثلاثون مليون دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : شكراً سيدي ، واخيراً يجري الاقتراع على مشروع قانون الموازنة العامة بكامله ، عفواً نقطة نظام ، بفضل اخي ابو محمد .

السيد سالم : مساعدته : شكراً دولة

الرئيس ، اريد ان الفت النظر الى ضرورة التصويت على اجمالي الايرادات المقرره ايضاً فصلاً فصلاً لان النص الدستوري ورد بان يجرى التصويت على الموازنة فصلاً فصلاً وهذا يشمل فصول الموازنة في النفقات وفصول الموازنة في الايرادات .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : بالطبع الامر عائد للمجلس ، جرت العادة ان يصوت المجلس على الفصول الواردة في باب النفقات فقط على اساس ان الايرادات بمجموعها داخله في مشروع القانون الذي اقره المجلس .

اذا يرغب المجلس ان يصوت الايرادات فصلاً فصلاً فالامر لكم . تفضل .

السيد سالم : مساعدته : المادة (١١٢) من الدستور تنص الفقرة الاولى بالتجاوزها ، والفقرة الثانية :

يقترح على الموازنة العامة فصلاً فصلاً وفصول وارد ان في جدول الموازنة في فصول الايرادات وهي الضرائب والمنح واقساط القروض والمنح الفنية فيجب ان يصوت على الضرائب بالافراد وليس بالمجموع .

ثم على المنح واقساط القروض والامجال للتفسير بغير ذلك بان النص على الفصول تعني الفصول كما وردت في مشروع الموازنة ، وشكراً

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : شكراً ، السيد احمد الطراونة خول هذا الموضوع .



السيد احمد الطراونة :

انا اوافق معالي العين سالم مساعده ولا مانع بان تصوت على فصل الواردات فصلاً فصلاً ايضاً . لان الحقيقة أنه كان الفصل هنا مقصود فيه الواردات والنفقات . فلا مانع من التصويت على فصول الواردات .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : لا مانع ابداً ، اذن تنتقل الى التصويت على فصول الموازنة المتعلقة باليرادات . السيد المقرر تفضل .

السيد المقرر : (١) الضرائب على الدخل والارباح ( ١٣٣٠.٠٠٠.٠٠٠ ) مائة وثلاثة وثلاثون مليون دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : (٢) الضرائب الجمركية ( ٤٤٠.٠٠٠.٠٠٠ ) اربعمائة واربعون مليون دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل

توافقون عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : (٣) الضرائب الاضافية ( ٩٨.٠٠٠.٠٠٠ ) ثمانية وتسعين مليون دينار .

النائب الاول لرئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

النائب الاول لرئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : (٤) الضرائب الاخرى ( ١٩.٠٠٠.٠٠٠ ) تسعة عشرة مليون دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : (٥) الرخص ( ٦٨٧.٠٠٠.٠٠٠ ) ثمانية وستون مليون وسبعمائة ألف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : الرسوم ( ١١٩٨.٠٠٠.٠٠٠ ) مائة وتسعة عشر مليون وثمانمائة ألف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل توافقون ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : (٧) البرق والبريد



والهاتف ( ١٥٣٠٠٠٠٠٠ ) مائة وثلاث وخمسون مليون دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل توافقون عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : العوائد والارباح ( ٥٠٠٠٠٠٠٠ ) خمسين مليون دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل توافق المجلس الكريم ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : القوائد المسترده ( ٢١٠٠٠٠٠٠ ) احدى وعشرون مليون دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل توافقون عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : الايرادات المختلفة ( ١٧٣٢٢٨٠٠٠ ) مائة وثلاثة وسبعين مليون ومعين وثمانية وعشرون الف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل توافق المجلس الكريم ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : المنح المالية ( ١٥٠٠٠٠٠٠ ) مائة وخمسون مليون دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : أرجو من أخي المقرر تفصيل المنح الخارجية

فصلاً فصلاً لو تسمح .

السيد المقرر : المنح المالية وارده الحقيقة كبند واحد .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : في تفاصيلها منح مجموعة السوق الأوروبية ومنح ملتزم ومنح متظرة .

السيد المقرر : الحقيقة وفقاً للمفهوم الدستوري هو هذا الفصل دولة الرئيس ، فصلاً واحداً ؟

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل توافق المجلس الكريم عليها كمنح فصلاً واحداً ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : انقاس القروض المسترده ( ٥٠٠٠٠٠٠ ) خمسة وخمسون مليون دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل توافق المجلس الكريم ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : منح فنية لتمويل مشاريع انمايه ( ٦٣٧٢٠٠٠ ) ثلاث وستون مليون واثنان وسبعون الف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل توافق المجلس الكريم ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : مجموع الايرادات ( ١٤٨٧١٠٠٠٠٠ ) مليار واربعائة وسبعة وثمانون مليون ومئة الف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل توافق المجلس الكريم على ذلك ؟

الجميع : موافقون .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : شكراً لكم ، تفضل سيد سالم مساعده .



السيد سالم مساعده :

استكمالاً للموضوع الذي اثيره في الاول ، الصحيح كان يجب ان يرد في الايرادات انقاص لها من احد البنود واقترح ان يكون بالمنح المالية لتساوي الايرادات مع النفقات ، وليخرج القرار منسجماً مع النص القانوني المقترح بمشروع القانون بان الايرادات تغطي كامل النفقات دون زياده .

ولذلك اقترح تنزيل مبلغ ( ٦١٠٠٠٠٠ ) ستة ملايين ومئة الف دينار من مجموع المنح المالية دون تحديد من اي فصل الا اذا كان لمعالي وزير المالية مقترح بغير ذلك وشكراً .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : شكراً سيدي ، معالي وزير المالية .

معالي وزير المالية : شكراً دولة الرئيس ، الحقيقة المبلغ الذي خفض من قبل مجلس النواب الكريم ( ستة ملايين ومئة الف ) هو يصبح وفر ويغطي باب التمويل الثاني الذي لم يدخل في الموازنة ، الموازنة الباب الثاني معالي ابو محمد في ( ٣٠٠٠٠٠٠٠ ) ثلاثمائة مليون فيدخل ستة ملايين لطفه للقروض والمساعدات في الباب الثاني باب التمويل اقصد الذي هو ثلاثمائة مليون .

فهذا الوفر الاضافي ينضم لتمويل الموازنة الباب الثاني ( التمويل ) .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : شكراً ، السيد المقرر .

السيد المقرر : سيدي الرئيس لدينا موازنة ثانية الحقيقة وهي ٦٦ مليون دينار ويجري اتفاقها على مشاريع رأسمالية من منح ومساعدات وقروض مسره قد تتوقف الحكومة في الحصول عليها وقد جرت الموافقة عليها وهي الباب الثاني من الموازنة .

ولذلك هذا الوفر بدل تخفيضه من الواردات يمكن هذا الخفض ان يكون تعزيزاً لما قاله معالي وزير المالية ان يكون جزءاً من الميزانية الطارئة التي هي الباب الثاني وهي ( ٦٦ ) مليون دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : شكراً ، اي ملاحظات اخرى حول هذا الموضوع ؟ اذن تنتقل الى الاقتراع على مشروع قانون الموازنة العامة بكامله كما ورد من مجلس النواب ، هل توافق المجلس ؟

السيد الامين العام : ( ٢٦ ) من ( ٢٦ ) .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس

« وهذا هو نص مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ كما وافق عليه المجلس وكما سيرسل للحكومة لاتمام المراسيم الدستورية » .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس :  
بالاجماع ، شكراً ، وعليه قرر مجلس الاعيان الموافقة على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ كما ورد من مجلس النواب .  
وكل موازنه والاردن العالي بقيادة جلالة الملك المفدى بخير .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس الاعيان

الرقم : م ن / ٢٦ / ٣٣٠

التاريخ : ١٨ / ٨ / ١٤١٤ .

الموافق : ٣٠ / ١ / ١٩٩٤ .

دولة رئيس الوزراء الألهم

اشارة الى كتابكم رقم ١٣ م / ٩٤ / ١١٠٨٨ تاريخ ٢٥ / ١١ / ١٩٩٣ ، قرر مجلس الاعيان في جلسته السادسة من الدورة العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ٢٩ / ١ / ١٩٩٤ ، الموافقة على (مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤) كما ورد من مجلس النواب .

وقد سبق لمجلس النواب أن قرر الموافقة عليه في جلسته الثالثة عشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة من تاريخ ١١ / ١ / ١٩٩٤ - ١٥ / ١ / ١٩٩٤ بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة ، مع اجراء بعض التعديلات عليه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ، ،

رئيس مجلس الاعيان بالوكالة  
زيد الرضاوي

مجلس الاعيان

## قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٤

## قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

- المادة ١ : يسمى هذا القانون ( قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ ) ويعمل به اعتباراً من ١ / ١ / ١٩٩٤ .
- المادة ٢ : تقدر إيرادات ونفقات الحكومة للثاني عشر شهراً المنتهية بتاريخ ٣١ / ١٢ / ١٩٩٤ بما يلي : -
- أ - الإيرادات ( ١٤٨٧١٠٠٠٠٠ ) دينار .
- ب - النفقات ( ١٤٨١٠٠٠٠٠٠ ) دينار .
- المادة ٣ : تسدد أقساط القروض الداخلية والخارجية والمقدرة بمبلغ ( ٣٠٠١٤٤٠٠٠ ) دينار من وفر الموازنة العامة المقدّر بمبلغ ( ٦١٠٠٠٠٠٠ ) ومن الوفر في النفقات والتحسين في الإيرادات ومن القروض الخارجية والداخلية وأقساط القروض المعاد جدولتها والمقدرة بمبلغ ( ٢٩٠٤٤٠٠٠ ) دينار .
- المادة ٤ : أ - يخصص المنح والمساعدات المالية والقروض الائتمانية للمعاهد عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون ، ويستثنى من ذلك اتفاقيات المنح الفنية التي خصصت أموالها لنشاطات اقتصادية محددة فتتفق حسب نصوص هذه الاتفاقيات .
- ب - تخصص الإيرادات المبنية في الباب الثاني الخاتمة من المساعدات والمنح والمقدرة بمبلغ ( ٦٦٠٠٠٠٠٠ ) دينار لتغطية النفقات المبنية في الباب الثاني ، ولا يجوز الاتفاق من هذه الإيرادات إلا بالقدر الذي يتحقق منها ويتم تحديد النفقات التي سيتم صرفها والمشاريع التي سيتم تنفيذها في الباب الثاني بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .
- ج - يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الأردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية .
- د - إذا لم تحقق المنح المنتظرة لدعم الحزبية يجوز زيادة القروض الخارجية الميسرة بما يغطي الفرق بهذا الانخفاض .
- المادة ٥ : أ - يتم الاتفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناء على أوامر مالية عامة أو خاصة ويجوز تحويلات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة .
- ب - يجوز إصدار تحويلات مالية بمخصصات أكثر من شهر واحد للنفقات الجارية أو الرأسمالية إذا توفرت أسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد .
- ج - إذا أبطت تنفيذ أي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة أو دائرة ما أو جهة رسمية أخرى ، يجوز نقل صلاحية الاتفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة إلى المسؤول عن الاتفاق في الوزارة أو الدائرة أو الجهة الرسمية الأخرى بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة .
- د - لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الأغراض المحددة لها ، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات .

- هـ - لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في هذا القانون ، كما لا يجوز طرح عطاء أي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المرصودة له في هذا القانون إلا بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة بناء على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة العامة .
- و - يجوز لرئيس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة في حالات الضرورة أحداث مواد أو بنود أو بنود جديدة في أي فصل من فصول النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة لها من مواد أو بنود الفصل ذاته .
- ز - تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية الكلفة المحلية لهذه المشاريع من إيراداتها الذاتية ، إلا إذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون .
- المادة ٦ : أ - يتم الاتفاق من مخصصات اغائة النازحين المرصودة في الفصل ( ١ / ٤١ ) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ووزير الدولة / دائرة الشؤون الفلسطينية .
- ب - يتم الاتفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرصودة في الفصل ( ١ / ٤١ ) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ووزير الدولة / دائرة الشؤون الفلسطينية .
- المادة ٧ : لا يجوز نقل المخصصات من فصل إلى آخر إلا بقانون .
- المادة ٨ : أ - يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية إلى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس .
- ب - لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والأجور والملاوات الواردة في المجموعة ( ١٠٠ ) في النفقات الجارية إلى أية مجموعة أخرى أو بالعكس .
- كما لا يجوز نقل المخصصات إلى الرواتب أو الأجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الأخرى في هذه النفقات .
- ج - لا يجوز نقل المخصصات إلى المواد ( ١١٣ ) ، ( ١١٤ ) ، ( ١١٥ ) ، ( ١١٦ ) الواردة في المجموعة ( ١٠٠ ) في فصول النفقات الجارية .
- د - مع مراعاة أحكام الفقرات ( أ ، ب ، ج ) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج آخر أو من مادة إلى مادة أو من بند إلى بند آخر في الفصل نفسه ، بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة مجلس الأمة ووزارة الدفاع .
- المادة ٩ : أ - لا يجوز تعيين على المادة ( ١٠٤ ) أجور العمال في المجموعة ( ١٠٠ ) في فصول النفقات الجارية .
- ب - لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية إلا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على



ج - تنتهي اعمال الموظفين والعمال الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية بانتهاء تلك المشاريع او نفاذ تلك التخصيصات .

المادة ١١ : تعتبر موازنات المحافظات وجداول الإيرادات والنفقات الملحقه بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه .

أمين عام مجلس الأمة  
صالح الزعبي

رئيس مجلس الأعيان بالوكالة  
زيد الرفاعي

دولت رقم (۱)

(مالیاتی دہانہ)

[illegible]

الحمد لله

" ٢ "

جدول رقم (٢)  
إجمالي الإيرادات المقترحة للسنة المالية ١٩٩٤

رقم	الوصف	الإيرادات المقترحة ١٩٩٤
<b>الإيرادات المحلية</b>		
١	الضرائب على الدخل والأرباح	١٣٣٠٠٠
٢	الضرائب الجمرية	٤٤٠٠٠٠
٣	الضرائب الانتاجية	٩٨٠٠٠
٤	الضرائب الأخرى	١٩٠٠٠
٥	الرخص	١٨٧٠٠
٦	الرسوم	١١٩٨٠٠
٧	البرق والهاتف	١٥٣٠٠٠
٨	العوائد والأرباح	٥٠٠٠٠
٩	الضرائب المستردة	٢١٠٠٠
١٠	الإيرادات المختلفة	١٧٣٢٢٨
	<b>مجموع الإيرادات المحلية</b>	<b>١٢٧٥٧٢٨</b>
١١	المنح المالية	١٥٠٠٠٠
١٢	أقساط القروض المستردة	٥٥٠٠٠٠
١٣	منح قنية لتمويل مشاريع إنمائية	١٣٧٢
	<b>مجموع الإيرادات</b>	<b>١٤٨٧١٠٠</b>

٢٢

٢٢

جدول رقم (٣)  
إجمالي التكاليف المقترحة للسنة المالية ١٩٩٤

رقم	الوصف	التكاليف المقترحة ١٩٩٤
<b>التكاليف العامة</b>		
١	المرور على ملفي فنيي	١٠٩٩٨
٢	مجلس الأحياء	١١١١١
٣	مجلس الوزراء ومجلس فنيي	٨١٢
٤	مجلس المدينة	١٧٣٣
٥	مجلس المدينة	١٧٠
٦	مجلس المدينة	١٧٠
٧	مجلس المدينة	١٧٠
٨	مجلس المدينة	١٧٠
٩	مجلس المدينة	١٧٠
١٠	مجلس المدينة	١٧٠
١١	مجلس المدينة	١٧٠
١٢	مجلس المدينة	١٧٠
١٣	مجلس المدينة	١٧٠
١٤	مجلس المدينة	١٧٠
١٥	مجلس المدينة	١٧٠
١٦	مجلس المدينة	١٧٠
١٧	مجلس المدينة	١٧٠
١٨	مجلس المدينة	١٧٠
١٩	مجلس المدينة	١٧٠
٢٠	مجلس المدينة	١٧٠
٢١	مجلس المدينة	١٧٠
٢٢	مجلس المدينة	١٧٠
٢٣	مجلس المدينة	١٧٠
٢٤	مجلس المدينة	١٧٠
٢٥	مجلس المدينة	١٧٠
٢٦	مجلس المدينة	١٧٠
٢٧	مجلس المدينة	١٧٠
٢٨	مجلس المدينة	١٧٠
٢٩	مجلس المدينة	١٧٠
٣٠	مجلس المدينة	١٧٠
٣١	مجلس المدينة	١٧٠
٣٢	مجلس المدينة	١٧٠
٣٣	مجلس المدينة	١٧٠
٣٤	مجلس المدينة	١٧٠
٣٥	مجلس المدينة	١٧٠
٣٦	مجلس المدينة	١٧٠
٣٧	مجلس المدينة	١٧٠
٣٨	مجلس المدينة	١٧٠
٣٩	مجلس المدينة	١٧٠
٤٠	مجلس المدينة	١٧٠
٤١	مجلس المدينة	١٧٠
٤٢	مجلس المدينة	١٧٠
٤٣	مجلس المدينة	١٧٠
٤٤	مجلس المدينة	١٧٠
٤٥	مجلس المدينة	١٧٠
٤٦	مجلس المدينة	١٧٠
٤٧	مجلس المدينة	١٧٠
٤٨	مجلس المدينة	١٧٠
٤٩	مجلس المدينة	١٧٠
٥٠	مجلس المدينة	١٧٠
٥١	مجلس المدينة	١٧٠
٥٢	مجلس المدينة	١٧٠
٥٣	مجلس المدينة	١٧٠
٥٤	مجلس المدينة	١٧٠
٥٥	مجلس المدينة	١٧٠
٥٦	مجلس المدينة	١٧٠
٥٧	مجلس المدينة	١٧٠
٥٨	مجلس المدينة	١٧٠
٥٩	مجلس المدينة	١٧٠
٦٠	مجلس المدينة	١٧٠
٦١	مجلس المدينة	١٧٠
٦٢	مجلس المدينة	١٧٠
٦٣	مجلس المدينة	١٧٠
٦٤	مجلس المدينة	١٧٠
٦٥	مجلس المدينة	١٧٠
٦٦	مجلس المدينة	١٧٠
٦٧	مجلس المدينة	١٧٠
٦٨	مجلس المدينة	١٧٠
٦٩	مجلس المدينة	١٧٠
٧٠	مجلس المدينة	١٧٠
٧١	مجلس المدينة	١٧٠
٧٢	مجلس المدينة	١٧٠
٧٣	مجلس المدينة	١٧٠
٧٤	مجلس المدينة	١٧٠
٧٥	مجلس المدينة	١٧٠
٧٦	مجلس المدينة	١٧٠
٧٧	مجلس المدينة	١٧٠
٧٨	مجلس المدينة	١٧٠
٧٩	مجلس المدينة	١٧٠
٨٠	مجلس المدينة	١٧٠
٨١	مجلس المدينة	١٧٠
٨٢	مجلس المدينة	١٧٠
٨٣	مجلس المدينة	١٧٠
٨٤	مجلس المدينة	١٧٠
٨٥	مجلس المدينة	١٧٠
٨٦	مجلس المدينة	١٧٠
٨٧	مجلس المدينة	١٧٠
٨٨	مجلس المدينة	١٧٠
٨٩	مجلس المدينة	١٧٠
٩٠	مجلس المدينة	١٧٠
٩١	مجلس المدينة	١٧٠
٩٢	مجلس المدينة	١٧٠
٩٣	مجلس المدينة	١٧٠
٩٤	مجلس المدينة	١٧٠
٩٥	مجلس المدينة	١٧٠
٩٦	مجلس المدينة	١٧٠
٩٧	مجلس المدينة	١٧٠
٩٨	مجلس المدينة	١٧٠
٩٩	مجلس المدينة	١٧٠
١٠٠	مجلس المدينة	١٧٠

مجلس المدينة

جدول رقم (٥٠)  
موازنة التمويل

كتاب الصلاة



" ٦ "

جدول رقم (٦)  
مقارنة الإيرادات

رقم	الفصل	طوائفه	فلسي ١٩٩٢	مقدر ١٩٩٣	مقدرة تقدير ١٩٩٤	مقدر ١٩٩٤
<b>الإيرادات المحلية</b>						
١	الضرائب على الدخل والأرباح		١٠٩٥٥	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٣٠٠٠
٢	الضرائب الجمركية		١٢٧٧٧	٣٧٩٠٠	٤١٨٠٠	٤٤٠٠٠
٣	الضرائب الانتفاعية		٨٧٨١٧	٩٠٠٠	٩٢٥٠٠	٩٨٠٠٠
٤	الضرائب الأخرى		١٧١٩٨	١٦٠٠٠	١٦٠٠٠	١٩٠٠٠
٥	الرخص		٧٠٥٠٠	٧٠٢٠٠	٦٦٢٠٠	٦٨٧٠٠
٦	الرسوم		١٠٤٨٧٣	١٠٠٠٠	١٠٩٥٠٠	١١٩٨٠٠
٧	العقود والتوريدات		١٢٠٧٧٧	١٢٢٠٠٠	١٢٨٠٠٠	١٥٢٠٠٠
٨	المواد والأرباح		٤٩٣٧٩	٥٧٠٠٠	٤٧٠٠٠	٥٠٠٠٠
٩	الحوافز المستردة		١٧٧٨٥	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢١٠٠٠
١٠	الإيرادات المختلفة		١٦٦٨١٨	١٧٠٨٠٠	١٥٦١٠٠	١٧٣٢٢٨
	<b>مجموع الإيرادات المحلية</b>		<b>١١٦٨٩٢٤</b>	<b>١١٤٥٠٠٠</b>	<b>١١٧٦٣٠٠</b>	<b>١٢٧٥٧٧٨</b>
١١	السلع المالية		١٣١٨٣٨	١٥٠٠٠	١٣٩٠٠٠	١٥٠٠٠٠
١٢	تسليم القروض المستردة		٥٢٣٨٧	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠
١٣	مبلغ القيمة لتسليم مشاريع إقليمية		٥٥٧٨	٥٠٧٧	٣٠٠٠	٦٣٧٧
	<b>مجموع الإيرادات</b>		<b>١٣٥٨٧٢٧</b>	<b>١٣٥٠٠٧٧</b>	<b>١٣٩١٨٣٠٠</b>	<b>١٤٨٧١٠٠</b>

جدول رقم (٧)  
مقارنة النفقات الجارية

رقم	الفصل	طوائفه	فلسي ١٩٩٢	مقدر ١٩٩٣	مقدرة تقدير ١٩٩٤	مقدر ١٩٩٤
١	النفقات العامة		٧١٧٩	٨٨٤٥	٨٨٠٨	١٠٢٩٨
٢	مجلس الأعيان		١٢٩٨	١٥٩٧	١٤٧٥	١٦٦١
٣	مجلس الوزراء ومجلس الرئاسة		٧٩١	٧٩٢	٧٨٨	٨٩٢
٤	مجلس الشورى		١٠٣٨	١٢٨١	١٢٨١	١٧٧٢
٥	مجلس القضاء		٣٥٤	١٢٢	١٠٧	١٧٠
٦	مجلس القضاء		١٢٩	٧٩٢	٧٩٢	١٢٣
٧	مجلس القضاء		١٥٩٥	١٧٨١	١٧٧١	٢٠٧١
٨	مجلس القضاء		١٩٩٤	١٢٩٢	١٢٩٢	١٩٩٤
٩	مجلس القضاء		١٥٨٠	١٧٥٠٠	١٥٨٠	١٩٥٠٠
١٠	مجلس القضاء		٣٧١٨	١٢٩٢	١٢٩٢	١٧٠٧
١١	مجلس القضاء		١١٦٠	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
١٢	مجلس القضاء		١١٧	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
١٣	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
١٤	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
١٥	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
١٦	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
١٧	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
١٨	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
١٩	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٢٠	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٢١	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٢٢	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٢٣	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٢٤	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٢٥	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٢٦	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٢٧	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٢٨	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٢٩	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٣٠	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٣١	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٣٢	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٣٣	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٣٤	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٣٥	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٣٦	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٣٧	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٣٨	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٣٩	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٤٠	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٤١	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٤٢	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٤٣	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٤٤	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٤٥	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٤٦	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٤٧	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٤٨	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٤٩	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٥٠	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٥١	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٥٢	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٥٣	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٥٤	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٥٥	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٥٦	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٥٧	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٥٨	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٥٩	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٦٠	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٦١	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٦٢	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٦٣	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٦٤	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٦٥	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٦٦	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٦٧	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٦٨	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٦٩	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٧٠	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٧١	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٧٢	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٧٣	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٧٤	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٧٥	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٧٦	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٧٧	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٧٨	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٧٩	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٨٠	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٨١	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٨٢	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٨٣	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٨٤	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٨٥	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٨٦	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٨٧	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٨٨	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٨٩	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٩٠	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٩١	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٩٢	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٩٣	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٩٤	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٩٥	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٩٦	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٩٧	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٩٨	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
٩٩	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢
١٠٠	مجلس القضاء		١٢٩	١٢٩٢	١٢٩٢	١٢٩٢

مجلس الأعيان

جدول رقم ( ٨ )  
مقارنة النفقات الرأسمالية

(بالالف دينار)

رقم	الوصف	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة
١	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٢	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٣	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٤	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٥	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٦	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٧	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٨	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٩	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
١٠	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
١١	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
١٢	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
١٣	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
١٤	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
١٥	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
١٦	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
١٧	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
١٨	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
١٩	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٢٠	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٢١	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٢٢	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٢٣	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٢٤	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٢٥	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٢٦	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٢٧	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٢٨	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٢٩	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٣٠	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٣١	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٣٢	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٣٣	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٣٤	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٣٥	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٣٦	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٣٧	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٣٨	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٣٩	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٤٠	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٤١	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٤٢	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٤٣	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٤٤	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٤٥	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٤٦	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٤٧	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٤٨	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٤٩	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٥٠	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٥١	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٥٢	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٥٣	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٥٤	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٥٥	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٥٦	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٥٧	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٥٨	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٥٩	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٦٠	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٦١	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٦٢	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٦٣	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٦٤	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٦٥	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٦٦	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٦٧	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٦٨	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٦٩	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٧٠	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٧١	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٧٢	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٧٣	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٧٤	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٧٥	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٧٦	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٧٧	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٧٨	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٧٩	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٨٠	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٨١	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٨٢	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٨٣	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٨٤	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٨٥	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٨٦	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٨٧	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٨٨	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٨٩	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٩٠	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٩١	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٩٢	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٩٣	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٩٤	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٩٥	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٩٦	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٩٧	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٩٨	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٩٩	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
١٠٠	١٠٨	٨٢	٨٠	٨٠	٨٠

جدول رقم ( ٩ )  
اجمالي التمويل المقرر للمنفعة المالية ١٩٩١

١٠٠٠ (الف دينار)

ایضاً

المصدر	البيانات للملحق ١٩٩٤	المصدر
مصادر التمويل	٩٩٠٠	١٤
وفاق الموزنة العامة		
القروض الخارجية	١٠٢٨٨٣	١٥
١- قروض لتمويل مشاريع	٩٢.٥٧	١٦
٢- قروض مؤسسات دولية	٠٠٠	١٧
٣- قروض مشروعات الحبوب	١٩٤٩٣٥	
مجموع القروض الخارجية		
	٢٣٩.٠٠	
القروض الداخلية	٠٠٠	
تخفيض الأرصدة النقدية لوزارة المالية	٧٥٢.٩	
المبلغ القروض المعاد جدولتها		
	٣٠٠٩٤٤	

کتابخانه مجلس شورای ملی



" ١٠ "

جدول رقم (١٠)  
مقارنة التحويل

رقم	الفصل	مطلوب	مقدر	مصدر	مقدر
١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٤
	مصادر التمويل				
	وهر الموزنة العامة	١٨٠٩٤٥	...	٢١٣٩٣	٦١٠٠
١٤	القروض الخارجية				
	١ - قروض لتحويل مشاريع إنشائية	٤٩١٥١	٨١٣٢٣	٦٦٦٨٧	١٠٧٨٨٣
	٢ - قروض مؤسسات دولية	٢٦١٤٢٠	١٨٤٧٦٩	٤٣٠٠٠	٩٢٠٥٢
	٣ - قروض مقررات الحبوب	١٧٨٥٠	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠	...
	مجموع القروض الخارجية	٣٢٨٤٢١	٢٨٩٠٨٩	١٢٧٦٨٧	١٩٤٩٣٥
١٥	القروض الداخلية	...	٣٠٠٠٠	١٢٠٠٠	٢٣٩٠٠
١٦	تخفيض الأرصدة النقدية لوزارة المالية	...	٤٠٠٠٠	...	...
١٧	الأساط القروض المعاد جدولتها	...	...	١١٥٠٨٩	٧٥٢٠٩
	مجموع مصادر التمويل	٥٠٩٣٦٦	٣٥٩٠٨٩	٢٨١١٦٩	٣٠٠٩٤٤

السيد الأمين العام : ٤ - تعيين موعد  
وموضوع الجلسة القادمة .دولة النائب الأول لرئيس المجلس : ترفع  
الجلسة .

- انتهت الجلسة -

أمين عام مجلس الأمة  
صالح الزعبيالنائب الأول لرئيس مجلس الأعيان  
زيد الرفاعي

مكتبة المجلس